



أثر التحولات الإقليمية على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية دراسة حالة مصر

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إقليمية

-إشراف الدكتور:

علاء الدين زردومي

-إعداد الطالبة:

إيجا ذهبية

لجنة المناقشة:

مشرفا	جامعة تيزي وزو	د.علاء الدين زردومي
رئيسة	جامعة تيزي وزو	-أسماء بن مشيرح
عضو مناقش	جامعة تيزي وزو	-أ.عكسة عبد الرحمان

السنة الدراسية 2018/2019

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي الغالية أطل الله في عمرها

إلى إخوتي الأعزاء

إلى الأستاذ المشرف المحترم

إلى كل أساتذتي وموظفي قسم العلوم السياسية

بتيزي وزو

إلى كل الأصدقاء والزملاء أين ما كانوا

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث.

شكر وتقدير

أولاً: الحمد لله على توفيقه في إتمام هذا البحث.

ثانياً: إلى الوالدة التي حفرتني طيلة هذا العمل.

ثالثاً: إلى الأستاذ المشرف د. علاء الدين زردومي على إرشاداته القيمة.

رابعاً: إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد خاصة الاستاذين "عمرون" و"زاوي".

خامساً: إلى كل من نهلت من عمله.

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإقليمية والمؤسسة العسكرية
المبحث الأول: مفهوم الإقليمية
المطلب الأول: تعريف الإقليمية
المطلب الثاني: بيئة النظام الإقليمي
المطلب الثالث: أنماط التحول في النظم الإقليمية
المبحث الثاني: مفهوم المؤسسة العسكرية
المطلب الأول: تعريف المؤسسة العسكرية
المطلب الثاني: خصائص المؤسسة العسكرية
المطلب الثالث: مهام المؤسسة العسكرية
المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالتحولات الإقليمية
المطلب الأول: مفهوم العلاقات المدنية-العسكرية وأنماطها
المطلب الثاني: أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في التحولات
المطلب الثالث: التحولات الإقليمية وأثرها على دور المؤسسة العسكرية
الفصل الثاني: التحولات الإقليمية وتغيير أدور المؤسسة العسكرية
المبحث الأول: التحول في الجزائر
المطلب الأول: نظام الحكم في الجزائر
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ومسار التحول في الجزائر
المطلب الثالث: الموقف الإقليمي والدولي من التحول الديمقراطي في الجزائر
المبحث الثاني: التحول في جنوب إفريقيا
المطلب الأول: الديمقراطية في إفريقيا
المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا

المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا
المبحث الثالث: التحول في أمريكا اللاتينية
المطلب الأول: عوامل التحول الإقليمي في أمريكا اللاتينية
المطلب الثاني: سمات وأنماط التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية
المطلب الثالث: دول أمريكا اللاتينية
الفصل الثالث: تأثير التحولات الإقليمية على دور المؤسسة العسكرية في مصر
المبحث الأول: طبيعة التحولات الإقليمية والمؤسسة العسكرية في مصر
المطلب الأول: تكنولوجيا التحولات في المنطقة العربية
المطلب الثاني: نشأة المؤسسة العسكرية في مصر وعقيدتها
المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية
المطلب الأول: محددات الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر
المطلب الثاني: العلاقات المدنية-العسكرية في مصر
المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية في مصر والتحول السياسية
المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية في التحول السياسي في مصر
المطلب الثاني: انعكاسات التحولات السياسية على مكانة المؤسسة العسكرية المصرية
الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

بعد سلسلة الأزمات والتوترات التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة، عملت الدول على تشكيل تجمعات إقليمية وذلك مهم من أجل مواجهة التوترات التي تحدث داخل الإقليم أو خارجه، وذلك عبر آليات توضع من أجل فهم كيفية التحكم في النظم الإقليمية، وكيفية الوصول إلى القوانين المتحكمة في عمل النظم الإقليمية.

ولقد شهد العالم في السنوات الأخيرة عدة تحولات جذرية كان لها الأثر العميق في تشكيل العلاقات الدولية، فبعد خروج العالم من الحرب العالمية الثانية، وبروز ظاهرة المد التحرري والذي أدى إلى استقلال البلدان المستعمرة في الخمسينيات وبداية الستينيات، وهو الأمر الذي دفع بالدول إلى التصدي لمختلف تلك التحولات ومواجهة كل الأخطار وذلك من خلال تطوير الجانب العسكري للدول، بحيث كان للمؤسسة العسكرية دور كبير في تغيير مسار تلك التحولات وذلك من خلال التدخلات التي قامت بها خاصة في الحياة السياسية الداخلية للدول.

وتتشابه الدول العربية فيما يتعلق بمكانة المؤسسة العسكرية، حيث عرفت اغلب نظمها منذ الاستقلال تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون والقطاعات منها السياسية والاقتصادية، وذلك راجع إلي كون معظم هذه الدول شهدت انقلابا مثلما حدث في مصر، إذ تشكل المؤسسة العسكرية احد أهم المؤسسات التي تقوم عليها أي نظام و تلعب هذه الأخيرة دور حيوي في النظام السياسي، ذلك وفق القوانين التي تسير عبرها ، فلقد لعبت هذه الأخيرة في المنطقة دورا بارزا يكمن في الدفاع عن المنطقة وحماية أمها، حيث طرح موضوع المؤسسة العسكرية جدلا كبيرا لدى المفكرين السياسيين حيث تم دراسة الموضوع من جوانب عديدة من سلبيات وإيجابيات، ولقد وجدت العديد من المؤشرات والعوامل التي ساهمت وأثرت بشكل كبير فيها من مختلف الجوانب.

مقدمة:

ولقد عرفت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة تحولات إقليمية قوية، بحيث مست الهياكل المختلفة التابعة للدول العربية وخاصة الجانب السياسي الذي يعتبر نقطة تحول مهمة في النظام الداخلي للدول، والتي أحدثت توترات كبيرة وذلك نتيجة للاستقرار الذي تعيشه المنطقة، خاصة مع نهاية 2010 وبداية 2011 والتي مست العديد من دول المنطقة خاصة تونس، ليبيا، ومصر، والامر الذي أثر بشكل كبير على سلام المنطقة وأمنها الإقليمي نتيجة تزايد النزاعات الوطنية والإقليمية وذلك بتدخل المؤسسة العسكرية من خلال توظيف العنف المسلح.

ففي الوطن العربي ارتبط تاريخ المؤسسة العسكرية بالنضال السياسي في الحصول على الاستقلال فتمت عملية بناء هذه المؤسسة حتى قبل الاستقلال لكن بعد الاستقلال مازالت تؤثر بصورة أو بأخرى خاصة في مصر باعتبارها دولة كبيرة في الوطن العربي فهي أفضل مثال فيما يخص المؤسسة العسكرية لان هذه الأخيرة تتمتع بميزة أساسية في المنطقة نظرا للحوادث التي حصلت كالانقلابات والثورات في فترة مرت بها البلاد والتي حاولت فيها مصر التصدي لها وذلك عن طريق الجيش الذي يتمتع بدور عسكري ومدني بارز في تحقيق الاستقلال الوطني وبناء الدولة، وذلك بالاهتمام بدور الجيوش في الحياة السياسية حيث تشكل نظم الحكم العسكرية الناشئة حيث أصبح الجيش المصري وكيلا للثورة.

1. أهمية الموضوع:

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تدرس احد المواضيع الحساسة على الساحة الاقليمية و حتى الداخلية للدول وذلك لعدة اعتبارات علمية وعملية على النحو التالي:

- الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية للدراسة بتناول إشكالية المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية باعتبارها ظاهرة سياسية لا يمكن تجاهلها حيث أصبح للجيش دور محوري في الحياة السياسية، إضافة إلى تسليط الضوء على إبراز العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية في مصر.

- الأهمية العملية:

تتبع الأهمية العملية للدراسة في إعطاء تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية بعدا إقليميا، حيث يتم نزع قوالب النظرية فتتعلق على أرض الواقع في مصر فالدراسة تناقش إشكالية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والتأثيرات الإقليمية على دور المؤسسة العسكرية.

2. أسباب اختيار الموضوع:

1. أسباب موضوعية

كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يشار حولها الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب الإجابة عليها حتى يمكن الوصول إلى فهم طبيعة ودور المؤسسة العسكرية في مصر، وبالتالي طبيعة النظام السياسي القائم في مصر، وأبرز التغيرات والتأثيرات التي طرأت على النظام المصري والآليات التي اعتمد عليها للحفاظ على استمراره وبقائه، وكذا التحولات الديمقراطية التي حدثت في مصر.

2. الأسباب الذاتية:

تتبع من الميل الشخصي إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بمصر حتى يمكن المساهمة ولو بقليل في بلورة الأفكار والمعلومات المتعلقة بعملية التحول الديمقراطي في مصر.

3. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

-الكشف عن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية والعوامل الدافعة لها للتدخل في الحياة السياسية والداخلية.

- البحث عن دور المؤسسة العسكرية المصرية ومدى تأثيرها على صناع القرار السياسي في مصر .

-دور المؤسسة العسكرية في حفظ الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي لمصر وإنجاح تجربة التحول الديمقراطي أو إفشالها.

-الكشف عن مختلف الرؤى ومواقف المؤسسة العسكرية بعد ثورة 30 يونيو .

-الكشف عن دور المؤسسة العسكرية في ثورتى 25 يناير و30 يونيو .

4. إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة في بيان حدود وإمكانيات المؤسسة العسكرية المصرية ومدى تدخلها في الحياة السياسية المصرية ومدى تأثيرها علي الجوانب الأساسية والنظام الداخلي للدولة وما نمط العلاقة السائدة بين النخبة العسكرية والمدنية حيث يقتصر دور المؤسسة العسكرية في بعض الأنظمة علي حماية الوطن من الإخطار الخارجية وما يهدد وحدة واستقرار البلاد وتخضع المؤسسة العسكرية لقرارات السلطة السياسية لكن ما حدث في مصر هو أن المؤسسة العسكرية تعد الأكثر حرصا على وحدته وأمنه الداخلي والخارجي ومن هنا ستحاول الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية : "كيف أثرت التحولات الإقليمية علي الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر؟

5. الأسئلة الفرعية:

تتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

ما مفهوم المؤسسة العسكرية؟

-كيف أثرت التحولات الإقليمية على الدور السياسي المؤسسة العسكرية؟

-ماذا نقصد بالتحولات الإقليمية؟

- ما هي طبيعة العلاقة المدنية العسكرية في مصر؟

-ماهي الأدوار التي قامت بها المؤسسة العسكرية في مصر على أثر التحولات التي عرفتھا المنطقة

العربية؟

6.فرضيات الدراسة:

كإجابات مؤقتة للإشكالية قمنا بصيغة الفرضيات الآتية:

✓ كلما كانت المؤسسة العسكرية أكثر قوة وتماسك كلما أصبحت أكثر قدرة على التأثير في النظام

الداخلي لمصر.

✓ بما أن المؤسسة العسكرية المصرية تضطلع لممارسة دور سياسي عند بروز حالة خطر أمن

قومي على البلاد فإنها تلعب دورا هاما في الحياة السياسية المصرية.

✓ بما أن المؤسسة العسكرية هي تجسيد للنظام الداخلي للدولة فان ذلك يساعد علي الحفاظ وتحقيق

الاستقرار والأمن في البلاد.

8.المقاربة المنهجية

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج هي:

• المنهج التاريخي:

يعتبر أكثر المناهج استخداما و ذلك في فهم نشأة و دور المؤسسة العسكرية وتأثيرها في الحياة السياسية كونه الأكثر ملائمة مع الموضوع والذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع و أحداث الماضي ويدرسها ويفسرها و يحللها علي أسس منهجية دقيقة قصد التوصل إلي تحقيقات وتعميمات تساعد علي فهم الحاضر علي ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل، واستخدم في هذا البحث من اجل إبراز نشأة المؤسسة العسكرية بما فيها الجيش باعتبار الجيش المصري من الجيوش القديمة عبر العصور ذلك بتناول نشأته.

• منهج تحليل النظم:

هو مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة والتي تعتمد على أن هذا النظام هو أساس وحدة التحليل ومحيط خارجي والتي تعتمد على مجموعة من العناصر أو الأجزاء والتي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل في دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بمداخلات(المطالب-الدعم) وتنتهي بمخرجات(القرارات-الإجراءات) مع قيام عملية التغذية الراجعة بالربط بين المدخلات والمخرجات.

• منهج صنع القرار:

هو مجموعة من الخطوات الواجب إتباعها من اجل صنع وإصدار قرار سياسي رشيد تتوفر فيه مقومات النجاح بقدر أكبر من احتمالات الفشل والتي تم صنعها واتخاذها، ودخلت حيز التنفيذ الفعلي وذلك للتعرف على دور المؤسسة العسكرية والنخب العسكرية في صنع القرار السياسي المصري والتأثير في الحياة السياسية المصرية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

9. حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في إبراز الموقع الزمني والمكاني التي تمت فيها دراسة موضوع البحث وذلك من أجل تسهيل فهم واتعاب موضوع الدراسة، فالحد المكاني يضم جمهورية مصر العربية أما الحد الزمني يضم الفترة الزمنية الممتدة من 2011 إلى 2018.

10. الدراسات السابقة:

- محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، جامعة الأزهر بغزة، مارس 2014م-1435هـ.

تناولت الدراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في التحولات السياسية بدءاً من ثورة يوليو 1952 ومروراً بثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 وذلك بهدف رصد وتحليل هذا الدور، وتناولت الدراسة نشأة وتطور المؤسسة العسكرية المصرية وهيكلية وتركيبية الجيش المصري واختصاصاته وأدواره في حماية البلاد، وأمنها القومي والدفاع عنها، والدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في التأثير في الحياة السياسية المصرية، وتناولت كذلك دور المؤسسة العسكرية في صنع القرارات السياسية، كذلك تناولت الدراسة بالتحليل الملامح والمحددات الداخلية و الخارجية والعوامل التي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية المصرية للتأثير في الحياة السياسية وفي صنع القرار السياسي، وتحليل الصلاحيات التي منحها الدستور المصري للرئيس، ودور النخب الخلفية العسكرية في اتخاذ القرارات السياسية في ظل وجودها داخل بنية النظام السياسي المصري.

وحاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل الآتي: هل نجحت المؤسسة العسكرية المصرية في ملء الفراغ السياسي في حالات تدخلها في الشأن الداخلي للبلاد إبان التحولات السياسية. وهل كان تدخلها متوازياً على الدوام أم انحرف بها المسار في بعض الأحيان. وما هو طبيعة الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة

مقدمة:

العسكرية المصرية في التحولات السياسية. وانطلقت الدراسة من عدة فرضيات أساسية: أن المؤسسة العسكرية المصرية لعبت دورا هاما في الحياة السياسية المصرية ومارست دورا سياسيا في للتحولات السياسية، كذلك أن المؤسسة العسكرية المصرية تضطلع لممارسة دور سياسي عند بروز حالة خطر امن قومي، ووجود النخب العسكرية داخل بنية النظام السياسي المصري مارست التأثير في الشأن السياسي. وتناولت الدراسة الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة يونيو عام 1952 وثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 والتغيرات السياسية على الساحة المصرية وما أفرزته تلك الثورات والتحولات من نتائج.

- قشقوش، محمد. 2010، (العلاقات المدنية العسكرية. الإشكالية التي تواجه الجيوش بعد الثورات العربية)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، العدد 118، إبريل 2012.

تخلصت الدراسة إلى أن هناك إشكالية معقدة تمثل تحديات تواجه الجيوش العربية في الفترة الحالية، ومن أهم تلك الإشكاليات وهي العلاقات المدنية العسكرية التي تنتمي إليها معظم دول المنطقة العربية، وأن المؤسسة العسكرية لا تبدو كشخصية اعتبارية، ولكن غالبا ما تتداخل قيادتها مع مؤسسة الحكم في الدولة لأسباب عائلية أو عرقية أو طائفية، وهي ليست مستعصية الحل، إذا عملت جميع الأطراف بمنطق محدد، هو الحفاظ علي الدولة، بمنع انزلاقها إلى عدم الاستقرار، أو حرب أهلية، أو تفتت إقليمي، أو العودة إلى الدكتاتورية، ويتمثل التعامل الحكيم والمنفتح مع ما يتعلق بالمؤسسات العسكرية، من جانب كافة القوي واحدا من مفاتيح السير في طريق الحفاظ علي الدولة.

- هاني سليمان، العلاقات المدنية-العسكرية، والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 جانفي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اوت 2015 .

أبرزت هذه الدراسة دور العلاقات المدنية-العسكرية في تحديد مسار التحول الديمقراطي في مصر منذ ثورة 25 يناير وتحاول الإجابة عن سؤال الرئيس: ما هو النموذج الملائم لحسم للعلاقات المدنية-العسكرية على النحو الذي يجعلها داعمة لمسار التحول في مصر وتفسر الدراسة أسباب تدخل الجيش في السياسة والحكم في مصر .

دراسة للباحث احمد عبد ربه بعنوان «العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية»، تم نشرها في مجلة عمران، تناولت دراسته استطلاع ماضي العلاقات المدنية-العسكرية وحاضرها ومستقبلها في مصر، وكذلك قام بتحديد أهم الدوائر الرئيسة التي يدور حولها الصراع المدني-العسكري والمتمثلة في: تجنيد النخبة السياسات العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الخارجي، تنظيم المؤسسة العسكرية. وهذه الدراسات السابقة تكمن علاقتها بموضوع دراستنا في ابراز دور المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية وأسباب تدخلها في هذا المجال، وكذا اظهار العلاقة بين المدنيين والعسكريين في مصر .

11. صعوبة الدراسة

-عدم توفر المراجع الكافية التي تناولت موضوع الدراسة بصفة عامة، والتي تناولت المؤسسة العسكرية في مصر بصفة خاصة.

-طبيعة المراجع الموجودة بالعربية حول هذا الموضوع والتي تحمل الكثير من الأحكام والمواقف السياسية ما صعب من الاعتماد عليها.

12. تقسيم الدراسة

لقد تم تقسيم هذه الدراسة وفق مقدمة وثلاث فصول وخاتمة العسكرية المصرية وتأثيراتها الإقليمية على مصر وذلك من خلال التعميق والتفصيل في العناوين التي تخص وتضم موضوع الدراسة حيث:

جاء الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للإقليمية والمؤسسة العسكرية، وتناولنا فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان مفهوم الإقليمية وتطرقنا فيه إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول تناول مفهوم النظام الإقليمي، المطلب الثاني تم فيه الحديث عن بيئة النظام الإقليمي، المطلب الثالث تحدث عن أنماط التحول في النظم الإقليمية، أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان مفهوم المؤسسة العسكرية، والذي تناول ثلاثة مطالب، المطلب الأول تحدث عن تعريف المؤسسة العسكرية، المطلب الثاني تناول خصائص المؤسسة العسكرية، المطلب الثالث فيه مهام المؤسسة العسكرية، أما المبحث الثالث بعنوان المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالتحولات الإقليمية يتضمن هو الآخر ثلاث مطالب، المطلب الأول يتضمن طبيعة العلاقات المدنية -العسكرية وأنماطها، المطلب الثاني يتحدث عن أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في التحولات ، المطلب الثالث تناول التحولات الإقليمية وأثرها على دور المؤسسة العسكرية.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان التحولات الإقليمية وتغيير أدوار المؤسسة العسكرية، حيث نجد فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول يتحدث عن التحول في الجزائر، حيث يحتوى على ثلاث مطالب، المطلب الأول تطرقنا فيه إلى نظام الحكم في الجزائر، أما المطلب الثاني فنجد فيه المؤسسة العسكرية ومسار التحول في الجزائر، في حين المطلب الثالث تناول الموقف الإقليمي والدولي من التحول الديمقراطي في الجزائر، أما المبحث الثاني التحول في جنوب إفريقيا إذ نجد فيه ثلاث مطالب، المطلب الأول يضم الديمقراطية في إفريقيا، المطلب الثاني نجد فيه أسباب التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، ففي المطلب الثالث يتناول مراحل التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، أما في المبحث الثالث والأخير نجده يتحدث عن التحول في أمريكا اللاتينية، ففيه نجد ثلاث مطالب، المطلب الأول تناول عوامل التحول الإقليمي في أمريكا اللاتينية، أما المطلب الثاني جاء بعنوان سمات وأنماط التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، في حين المطلب الثالث نجد فيه دول أمريكا الديمقراطية.

والفصل الثالث حمل عنوان تأثير التحولات الإقليمية على المؤسسة العسكرية في مصر، ونجد فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان طبيعة التحولات الإقليمية والمؤسسة العسكرية في مصر، ونجد فيه مطلبين ، المطلب الأول نجد كرنولجيا التحولات في المنطقة العربية، في حين المطلب الثاني تحدث عن نشأة للمؤسسة العسكرية في مصر وعقيدتها، أما المبحث الثاني نجد فيه دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية، وفيه مطلبين المطلب الأول بعنوان محددات الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر ، أما المطلب الثاني بعنوان العلاقات المدنية- العسكرية، ، أما المبحث الثالث نجد فيه المؤسسة العسكرية في لمصر والتحولات السياسية، وفيه مطلبين، الأول يشمل دور المؤسسة العسكرية في التحول السياسي في مصر، أما المطلب الثاني يتضمن انعكاسات التحولات السياسية على مكانة المؤسسة العسكرية المصرية.

الفصل الأول :
الإطار المفاهيمي للإقليمية
و المؤسسة العسكرية

قبل الشروع في دراسة دور المؤسسة العسكرية لابد من الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالمؤسسة العسكرية وجميع المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تناول مفهوم المؤسسة العسكرية التي تعتبر من أهم مكونات النظام السياسي ودعامته الأساسية وفقا للدور الذي تقوم به وفقا لما ينص عليه الدستور من حماية التراب الوطني وتحقيق الأمن والاستقرار في الحالات العادية والغير عادية، والمبحث الثاني يتحدث عن خصائص المؤسسة العسكرية أما المبحث الثالث تناول مهام المؤسسة العسكرية والمبحث الرابع نتناول العلاقات المدنية العسكرية.

المبحث الأول: مفهوم الإقليمية

يشكل النظام الإقليمي الذي يشير إلى مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد وترابطها عوامل مشتركة، نظاما فرعيا ضمن أطار البيئة الخارجية (النظام الدولي)، وهو يعتبر بمثابة هدف دراسة العلاقات الدولية.¹

المطلب الأول: مفهوم الإقليمية

ومصطلح النظام الإقليمي لم يبرز في أدبيات العلاقات الدولية في الستينات والسبعينات من خلال الإقليمية والتكامل، والنظام الإقليمي هو مفهوم افتراضي وتحليلي بمعنى أنه لا يشير إلى وجود مادي، فكما يرى "ماكلاند" فإن مفهوم النظام هو شيء مجرد، وصفي ونظري في أن واحد، ولقد اشتق مفهوم "النظام" في ميدان العلوم الطبيعية أولا، بمعنى وجود علاقة بين العناصر الخاصة بمجموعة معقدة (النظام الشمولي مثلا)، ثم نقل هذا المفهوم إلى ميدان دراسة المجتمع في القرن التاسع عشر، وقد تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين حتى ظهر مفهوم واضح ومتناسك للنظام الاجتماعي من خلال الدراسات التي قدمها "تال كوت بارسونز"، فلقد استخدم مفهوم النظام الإقليمي للتمييز بين ما هو جزئي وما هو

¹ ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي-النظام الإقليمي لشرق أسيا-، مذكرة معاهدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2008، ص12.

كلي، وبالتالي تحديد نمط العلاقات بين النظام ووحداته، ولقد كان الأساس الذي أُسِّتد إليه في إبراز مفهوم النظام الإقليمي الذي هو إقامة تنظيمات إقليمية باعتبارها أكثر فعالية من التنظيمات الدولية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وكذلك الإقرار بأن هناك قيود بنيوية ونظامية على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد.

وهناك من يرى بأنه لا توجد معايير محددة وواضحة تقوم على أساسها تعريف ما المقصود بالنظام الإقليمي، ولقد سبق "جوزيف ناي" وأن ذكر بأن ساعات كثيرة أهدرت في مؤتمر الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو سنة 1945 في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم ولكن دون جدوى.¹

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة ذهب البعض من المفكرين ومن بينهم "زكي ألعابدي" إلى التشكيك والتساؤل عما إذا كان النظام الإقليمي ومفهومه قد فقد شيء من الملائمة، فالمستوى الإقليمي لم يعد هو ذلك المجال الوسط بين المستوى العالمي أو هو تلك المرحلة الضرورية على الطريق نحو سياسة عالمية، فهناك تصادم في الزمن الفعلي لهذه المجالات المختلفة (المستوى الإقليمي، الإقليمي العلمي)، مما أدى إلى إحداث تغيرات جوهرية في التخطيط الجغرافي السياسي التقليدي، فالخيارات التي تنتمي للإقليمية لم تعد تجرى على أساس المفاضلة أو الموازنة بين الجوانب الداخلية، فالمستوى الإقليمي أصبح مجرد انعكاس للمستوى العالمي وليس خياراً وسطياً بينهما.

ويعرف "أندرو راسل" الإقليمية على أساس خمسة عناصر وهي:

1. الإقليمية: نمو الاندماج الاجتماعي وعمليات غير موجهة من التفاعل الاقتصادي والاجتماعي.

2. وعي وهوية إقليمية: وهو إدراك مشترك بالانتماء إلى مجموعة معينة من الأحداث، بواسطة تقاليد تاريخية وثقافية واجتماعية.

¹-ريبيعي سامية، المرجع السابق، ص 14-17.

3. التعاون الإقليمي بين الدول: التفاوض وإبرام اتفاقيات بين الدول لتسيير المشكلات المشتركة وتدعيم قوة الحكومات.

4. قيام الدول بتطوير وترقية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

5. تماسك اجتماعي (ظهور وحدة إقليمية متماسكة وموحدة على أساس العمليات الأربعة السابقة).

وفي تعريف آخر يشير مفهوم "النظام الإقليمي" إلى وجود تفاعلات وثيقة بين الدول المتجاورة جغرافياً، ويتفق أغلب الدارسين في هذا المجال على أن مفهوم النظام الإقليمي يتعلق بمنطقة جغرافية معينة ويشمل ثلاث دول على الأقل، ومن بين وحداته دول عظمى، وأن توحيد شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تربط بين أعضائه.¹

ويميز "دارسو" النظام الإقليمي بين "دول القلب" والتي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي للمنطقة، و"دول الأطراف" وهي الأعضاء في النظام بغض النظر عن الجوار الاجتماعي، وذلك على أساس أن الدول المجاورة جغرافياً لا يشترط بالضرورة أن تتدخل في تفاعلات في بعضها البعض، و"دول الهامش" والتي تضم الدول البعيدة عن قلب النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية.

المطلب الثاني: بيئة النظام الإقليمي

يعتبر النظام الدولي بيئة اجتماعية وفيزيائية تصنع قيوداً، كما تخلق حوافز والتي تمارس تأثير فعال على سلوك الوحدات المشكلة للنظم الإقليمية الفرعية وبالتالي التأثير على أنماط التفاعل وحركة هذه الكيانات، ومن خلال نموذج المعروف بالنموذج "عدم الاستمرارية"، حيث شدد "يونغ" على مجموعة من العوامل

¹- علي الدين ملاك، الدراسات الإقليمية في مراحل التحول، بحوث ومذكرات التخرج، 1970

العالمية في تفسيره لديناميكية العلاقة بين الدول العظمى والنظام الفرعي، ويؤكد هذا النموذج على تزايد التداخل بين نظام المحاور الواسعة في السياسة الدولية من جهة، والنظم الفرعية الحديثة من جهة أخرى، فهذا النموذج يشمل التأثير المشترك للقوى الإقليمية والعالمية والتي تعمل على نماذج تتسم بالانسجام من جهة وعدم التواصل من جهة أخرى، وأوضح "يونغ" أن النظم الإقليمية الفرعية في النظام الدولي، لها سمات ونماذج تفاعلات خاصة بها إلا أنه يؤكد على "عدم التواصل" الذي يعنى العلاقة بين النظم الفرعية فيما بينها.¹

فالفاعل إذا ما وجد بيئته الملائمة (الانسجام) أدى ذلك إلى تفاعل إيجابي (علاقة تعاونية)، أما إذا اعتبرت هذه البيئة كعائق في بيئة التفاعل (عدم التواصل والاستمرارية)، فيؤدي ذلك إلى تفاعل سلبي (علاقة تنافسية أو تصارع)، لذا يمكن وصف طبيعة العلاقة بين النظام الدولي ونظمه الفرعية بأنها إما أن تكون علاقة اعتماد متبادل (تعاون أو تنافس)، أو علاقة هرمية (تبعية الفرع للكل).

1. **علاقة تعاونية:** حيث تترخر أدبيات العلاقات الدولية بالصور الإيضاحية التي تقول أنه كلما كانت مجموعة من الكيانات الأكثر تشابهاً من مستوى الخصائص والصفات كلما كانت أكثر عرضة للاعتماد المتبادل العالمي والتجارب المتبادل، والتعاون وغير ذلك.

2. **علاقة تنافسية:** فيرى ممارسو السياسة أن التباعد الحاد في الخصائص والميزات سيؤدي إلى عزله وعدم توافق وتنافر بين الكيانات فعنده يجد الفاعلون أن بيئتهم غير ملائمة فإنهم يحاولون تعديلها.

3. **علاقة هرمية:** وحدات القوة في نظام إقليمي فرعي إنما تكون تابعة وذات مرتبة أدنى من الوحدات في نظام دولي مؤلف من دول كبرى.

¹ - ربيعي سامية، المرجع السابق، ص25.

المطلب الثالث: أنماط التحول في النظم الإقليمية

إن تحول الأنظمة لا يتم وفق نسق أو نمط واحد، فالتحول يتخذ مسارات مختلفة، وفقا لذلك يمكن تحديد نمط تحول الأنظمة كالتالي:¹

1. التحول كبديل

بمعنى الإتيان بشيء جديد، ويكون مناقض ومختلف تماما لشيء القديم، فالشيء الجديد يحل محل القديم، فبعد الحرب الباردة اعتقد كل من "مولر" و"فوكوياما" أن السلم أصبح بديل الحرب، فيرى الأول أن احتمالات رؤية حرب كبرى تتدهور بشكل كبير، أما الثاني فيؤكد أننا وسط تحول تاريخي كبير حيث أنه ولأسباب عديدة منها الفكرية والتكنولوجية، فإن شيء يشبه السلام المتواصل أو الأبدي سيحدث، في حين يرى "هانتغتن" أن الحرب بين الحضارات ستحل محل الحرب بين الدول، أما "ألان مينيك" فتوقع حياة أقل أمنا عن تلك التي سادة ألفية تقريبا، لأنه ركز على انهيار السلطة في دول العلم الثالث.

فعلى المستوى الإقليمي يمكن القول أن نهاية الحرب الباردة أظهرت ما يسمى بالموجة الجديدة للإقليمية أو الإقليمية الجديدة لتحل محل الإقليمية التقليدية وبالتالي حدوث تحول جديد مقارنة بالأنماط السائدة خلال الحرب الباردة في السياسة والاقتصاد وحتى الثقافة.

2 التحول كإضافة

فهي مختلفة عن التحول الأول، حيث ليست بالضرورة كل ظاهرة جديدة هي بديل للظاهرة القديمة، فالقديم والجديد لا يتعايشان معا، فليس هناك ضرورة لاستبدال أنماط ومفاهيم قديمة، مثلا المجتمع المدني العالمي لا يحل محل النشاط السياسي على المستوى الوطني، فهو يكمله فقط.

¹ - ربيعي سامية، المرجع السابق، ص66.

ومقاربة الإقليمية الحديثة تبين أن التطور في مستوى الأقالمة، وانتقال الإقليم من مستوى إلى آخر هو نتيجة تراكم لعدة عوامل، فكلما تمت إضافة عامل أو عوامل أخرى أدى إلى انتقال الإقليم من مستوى لآخر، كما أن كل مستوى في حد ذاته هو إضافة للمستوى الذي يسبقه، وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجات ومستويات الأقالمة الدولة-الإقليم.

3. التحول كإدراك جديد

يرى كل من "فنمور" و"بيترهاس" و"روبرت كيوهان" أن هناك طريقة للتحول تبدأ من الدولة أو المستوى الفردي سموها "نظرية التعلم" فهذه النظرية تركز على الطرق التي تعيد بها صانعو السياسة الخارجية، تعريف مصالح واهتمامات الدولة كنتيجة للتعلم الذي يكتسب من خلال المشاركة في المنظمات الدولية والجماعات المعرفية، فيرى "كيوهان" أن التحول يكون في كيف يفكر الناس في مصالحهم، فالتحول ليس بالضرورة أن يمس الوحدة وإما كيفية إدراك تلك الوحدة، فلإدراك باعتباره عملية ذهنية، فأحياناً لا نرى الأشياء على حقيقتها ولكن نراها حسب الصورة التي رسمها ذهننا.¹

المبحث الثاني: مفهوم المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية من أهم مؤسسات الدولة، لذلك كانت مركز انتباه الباحثين، فأفاضوا فيها بالكتابة والدراسة والتوصيف، وسنطرح في هذا المبحث تعريفها وخصائصها ومهامها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة العسكرية:

فهناك عدة تعاريف للمؤسسة العسكرية فمنها ما هو لغوي ومنها ما هو اصطلاحي وذلك على النحو التالي:

¹ - ربيعي سامية، المرجع السابق، ص 66-67.

-أولاً: لغة

مصطلح مؤسسة يدل على وجود أطار مؤسسي له اطر هيكلية ومسؤوليات وصلاحيات، أما مصطلح العسكرية مصدرها عسكر مشتقة من الفعل عسكر بمعنى تجمعوا ونزلوا، وحسب ما ورد في معجم لسان العرب ابن منظور: يقصد به الجيش بمعنى الكثرة من كل شيء وأن العسكرة هي شدة الجذب¹.

ثانياً: اصطلاحاً: عرفها "هاني سليمان": "مؤسسة معنية بامتلاك أدوات العنف في الدولة، و تشمل القوات المسلحة بأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع".²

أما "عبد الإله بلقزيز"، فيربأنها: «مؤسسة من مؤسسات الدولة ليست إدارة بإمرة السلطة، فهيلأمة وليست للنخبة الحاكمة، وهي نصاب مستقل عن الكيان السياسي ومحاييد في العلاقات السياسية والسلطة داخل المجتمع». ³

أما عزمي بشارة يرى بأنها "القوات المسلحة المنظمة في تشكيلات مدرية على الطاعة، تقوم بالدفاع عن البلاد وتتدخل في استقرارها الداخلي".⁴

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف إجرائي كالتالي: المؤسسة العسكرية هي مؤسسة تتميز بخصائص تجعلها تختلف عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فقد تكونت بفعل إرادة جماعية كامنة في إرادة مؤسسها تحكمها قواعد وإجراءات قانونية تفرض على أعضائها المرتبطين ببعضهم البعض برابط من علاقات الطاعة حسب التدرج الهرمي والانضباط الشديدين من أجل تحقيق الأهداف والوظائف المكلفة

¹- ابن منظور، معجم لسان العرب، الإسكندرية، دار المعارف، ب، س، ن، ص45.

²- سليمان هاني، العلاقات المدنية-العسكرية و التحول الديمقراطي لمصر، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص31

³- عبد الله بلقزيز، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، 2002، ص16.

⁴- عزمي بشارة، الجيش والحكم عربياً إشكالية نظرية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ع22، (سبتمبر 2016)، ص15

بإنجازها، حسب دستور وقوانين الدولة التي تتباين من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاجتماعية والسياسية¹.

تعود نشأة الجيش ككيان إلى كونه كان جيشاً وطنياً مندمج كلياً مع المجتمع خاصة عند القبائل الجرمانية والعربية والمغولية، ونظراً للدور الذي يلعبه في حماية وصيانة أمن الدولة واختلقت مراحل نشأة الجيش حيث نشأ ما يسمى بالجيش المرتزق ثم الإقطاعي العصور الوسطى، ثم يأتي نوع آخر من الجيش وهو الدائم والمحترف.

والأصل في نشأة الجيش يعود إلى المبدأ الطبيعي للجيش الوطني في إطار الجيوش الحديثة والشعبية، وتعتبر الجيوش الحديثة الأكثر بروزاً وذلك نظراً لتطور وتقديم المجال العسكري، وذلك بعد أن قام الروسين بإحياء هذا المبدأ وبعد أن أخفقت الدولة في توفير تدابير الخدمة الإلزامية التسليح وهناك نوع ثالث من الجيوش تحاول تحقيق تنظيم يتسم بالطابعين السابقين نظراً لعدم تأكلها من طبيعة الحرب المقبلة، الطويلة الأمد ظهرت ما يسمى بالجيوش المحترفة المخلصة للسلطة بهدف توفير الأمن وتمكين الشعوب من متابعة حياتها بشكل عادي وانتقلت إلى الخدمة الإلزامية القصيرة الأمد وذلك بتنظيم الخدمة الإلزامية عن طريق الاحتفاظ ببعض من المواطنين في وحدات الاحتياط التي أدت إلى ظهور الأمة المسلحة التي لجأت إليها العديد من الدول منذ الحرب العالمية الأولى فمُنذ 1945 شهد العالم العديد من التغيرات والتطورات غيرت أشكال الجيوش تغيراً جذرياً خاصة بعد ظهور العصر الذري وانتشار الحروب النووية، ولقد انقسمت وتنوعت الجيوش فمنها من توجهت نحو تنظيم قوي ومحدود العدد وذو طابع علمي وصناعي وأخرى تنظيم يعتمد على العدد يستمد قوته من اندفاع أفرادهم وتعبئتهم إيديولوجياً أكثر من

¹- محمد صلاح بابل رشاد، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2010، السليمانية، العراق، 2012، ص31

استمداده هذه القوة من التسليح وهناك نوع ثالث من الجيوش تحاول تحقيق تنظيم يتسم بالطابعين السابقين نظرا لعدم تأكلها من طبيعة الحرب المقبلة.¹

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة العسكرية

بما أن المؤسسة العسكرية هي الركيزة الأساسية لأية دولة، فإن ذلك يجعل لها خصائص تميزها عن باقي المؤسسات وتوضحها فيما يلي:

-امتلاكها واحتكارها للقوة: طبقا للقانون فإن قوتها تتمثل في الأسلحة والمعدات العسكرية الخفيفة والثقيلة، وكذلك الأفراد المتقاعدين ذوي التدريب العسكري والهيبة العالية، إضافة إلى وجود المال لتأمين التسليح وتحقيق الأمن.²

-التدرج الهرمي: هو نسق اجتماعي يتميز بالدقة في التنظيم فيه تدرج يبدأ من قمة الهرم وهو رئيس الجمهورية "باعتباره قائد القوات المسلحة وزير الدفاع، التي قاعدته وهو الفرد المجند ويقوم أساس على الرتبة العسكرية التي تحدد نمط العلاقة بين الرئيس والمرؤوس.

-الترقية في النظام العسكري: في حال توفر الشروط في الفرد العسكري كقضاء ادني حد في رتبة معينة وانجاز مهام في ظروف طارئة ، يرقى لرتبة اعلي، ويكسب العسكريون القواعد والإجراءات من خلال التدريبات الأساسية وفق الدليل الميداني الذي يجرى العملية العسكرية إلى مراحل متعددة.

-الرقم العسكري: لان الحياة العسكرية الشخصية يبرزها الرقم المتسلسل للفرد العسكري الذي يحول الجندي إلى رقم في منظومة.

¹- سناء تركي، دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، دراسة مقارنة سياسة الجزائر و مصر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسات عامة مقارنة، ص9.

²- احمد إبراهيم خضر، الجيش والمجتمع، القاهرة، دار المعارف، 1998، ص82.

-اختلاف المكانة بين الضباط والجنود: هي من أهم المزايا وضوحا في المؤسسة العسكرية، حيث تشجع العقيدة العسكرية هذا الأمر وتعتبره ضرورة انضباطية يبرز هذا الاختلاف في المطاعم والمراقد.... الخ.

-المؤسسة العسكرية ذات بناء بيروقراطي لا شخصي: حيث تحدد شرعية السلطة فيه في المنصب وليس في شاغله، فالاحترام يكون للرتبة الملازمة وليس لشاغل هذا المنصب".¹

-المؤسسة العسكرية: هي الإدارة الأكثر تنظيما وانضباطا وجاهزية، تحكم موقعها الرئيسي في الهيكل التنظيمية في مجتمعات الدول النامية وحتى المتقدمة.²

المطلب الثالث: مهام المؤسسة العسكرية

اختلف الباحثون حول مهام المؤسسة العسكرية واستقر الاختلاف على أن مهام هذه المؤسسة تتغير بتغير الظروف التي تسود البلاد، وتتراوح مهامها بين الحرب في وقت اللا سلم، والمشاركة في البناء والتشييد كهيئة اجتماعية شعبية في وقت السلم، وتتعدد مهام المؤسسة العسكرية في زمن السلم فتقوم بالتحضير القتالي والتكوين والتدريب تحسبا للحرب، وتخرج عن المهمة القتالية وتتعداها إلى مهام اجتماعية فتساهم في البناء والتنشئة الاجتماعية بتربية أفرادها على مختلف العلوم والإدراك والاحترام، على أساس مبدأ الحقوق والواجبات وبث مبادئ الوطنية واحترام القوانين وتتعداها إلى باقي أفراد المجتمع عبر آلية الخدمة العسكرية.

تقوم المؤسسة العسكرية بدور إنمائي يتمثل في عمليات الإغاثة وإسعاف المنكوبين خلال الكوارث الطبيعية، وكذا فلا لعزلة عن المناطق المنكوبة والمساهمة في انجاز البنى التحتية، خاصة في المناطق النائية كإنشاء الطرق وشق القنوات وبناء الجسور وحملات التشجير في أقطار المحافظة على البيئة،

¹- فؤاد لأغا، علم الاجتماع العسكري، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص55

²- إسماعيل عميرة، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر علم الاجتماع والتنظيم ولعمل، ص

تنظيف الشواطئ وتوفير بعض الخدمات الصحية كحملات التلقيح والعلاج المجاني في المناطق المنكوبة، كما تلعب المؤسسة العسكرية أيضا دور كبير يدخل في أطار مهامها في مجال التكوين ودعم المهارات باعتبارها من المؤسسة المتفوقة في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، وتساهم في التنمية الاقتصادية للدولة لان القادة العسكريين لهم حساسية بالغة تجاه التخلف التكنولوجي والاقتصادي لبلدانهم، وبهذا تكون المؤسسة العسكرية همزة وصل بين المجتمع المتخلف والتكنولوجيا الحديثة.¹

وأوضح "جونس" في كتابه "المجتمعات المتخلفة" سنة 1962 أن الجيش أحسن مؤسسة مدنية وجيدة التنظيم لتحقيق التغيرات الكبرى، ويكون هذا غالبا بإنشاء صناعة عسكرية تكون مصدرا هاما للدخل في الدولة كما تساهم في انجاز المشاريع الاقتصادية التي تتسم بالاتفاق والضخامة والسرعة في التنفيذ.²

إضافة إلى المهام والأدوار السابقة تبقى المهمة الأساسية للمؤسسة العسكرية حماية الدولة وحدودها من أي تهديد خارجي، وهذا نظرا لقدرتها التنظيمية المعتبرة.

ما لوحظ في الآونة الأخيرة في ظل تراجع الحروب والصراعات التقليدية أن الجيوش شهدت تغيرا في أدوارها ومهامها، فأصبحت تبتعد جذريا عن الدور الجوهري، والمهام القتالية نحو ادوار إنسانية كالمساعدات الاجتماعية في الداخل والخارج، لاسيما حيث انخفضت الوارد الطبيعية بين الدول.³

على الرغم من هذه الأدوار التي يلعبها الجيش فبيعت الاستقرار واستبداد الأمن السياسي والمجتمعي إلا أنه يقحم نفسه في التنمية السياسية وعلاقته مع النظام السياسي وهذا موجود في المجتمعات العربية بصورة واضحة، فيقول الباحث "محمد عليمان": "أن الجيش يعتبر كقوة محافظة تعمل على إعاقة تغير التنمية ويعتبر قوة فعالة ومركزية في إدارة الحكم في الكثير من البلدان العربية والإسلامية، فالجيش إما أن

¹- سامي عجم، الدور الاجتماعي للجيش، مجلة الدفاع الوطني الاجتماعي، متوفر على الموقع التالي: تاريخ الاطلاع 10 نوفمبر 2019، سا 23:20

²- إسماعيل عميرة مرجع سابق، ص 4.

³- محمد خلفان، تحولات في ادوار الجيش، مجلة درع الوطن، ع 485 (2012)، متوفرة على الموقع التالي:

www.nationshield.ae/index.php/home.

يحكم مباشرة كما هو الحال في الأنظمة العسكرية أو بشكل غير مباشر، وذلك بتحالف الجيش مع السلطة الحاكمة مما يعني أن الجيش يشكل دولة داخل الدولة له مدارس وكيانات وجامعاته وميزانيته.¹

تقاس سلبية وإيجابية دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي بتقدم أو تخلف المجتمع الموجود فيه وهذا ما ذكره "صامويل هنتغتون" أن دور الجيش يتغير مع تغير المجتمع، ففي عالم الأقلية الحاكمة يكون الجيش راديكالياً، وفي عالم الطبقة الوسطى، يكون المشارك والحكم، وعندما يبدو المجتمع الجماهيري في الظهور يصبح الجندي الحارس هو الحافظ على النظام القائم ولذلك فإن دور الجيش يزداد مع تخلف المجتمع وكلما تقدم المجتمع كان الجيش محافظاً ورجعياً.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالتحويلات الإقليمية

تعتبر ظاهرة التحول الإقليمي من بين المفاهيم الخلافية في علم السياسة بوصفه حديثاً يتميز بالمرونة وينشأ في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي، لذا نجد العلماء والباحثين أثاروا جدلاً وخلافاً حول تحديد مفهومه، والذي أصبح يؤثر بشكل كبير على العلاقة بين العسكريين والمدنيين، إذ فتعد مسألة العلاقات المدنية-العسكرية عاملاً مؤثراً على نجاح أو تعثر عملية التحول الديمقراطي في أية دولة فالسيطرة المدنية على العسكريين تظهر في مختلف التحويلات لهذا جاءت هذه الدراسة لتوضح العلاقة القائمة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية وأنماطها

اختلف الباحثون حول مهام المؤسسة العسكرية واستقر الاختلاف على أن مهام هذه المؤسسة تتغير بتغير الظروف التي تسود البلاد، وتتراوح مهامها بين الحرب في وقت السلم، المشاركة في البناء ولتشبيد كهيئة اجتماعية شعبية في وقت السلم، وتتعدد مهام المؤسسة العسكرية في زمن السلم فتقوم بالتحضير

²مشكاة، العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: التحرك للأمام، بيت الحكمة لصانع القرار، العدد الأول، يوليو 2012، ص ص 1-2.

القتالي والتكوين والتدريب تحسبا للحرب، وتخرج عن المهمة القتالية و تتعداها إلى مهام اجتماعية فتساهم في البناء والتنشئة الاجتماعية بتربية أفرادها على مختلف العلوم والإدراك والاحترام على أساس مبدأ الحقوق والواجبات وبث مبادئ الوطنية واحترام القوانين وتتعدها إلى باقي أفراد المجتمع عبر آلية الخدمة العسكرية.¹

فمفهوم العلاقات المدنية-العسكرية يعتبر من المفاهيم التي يواجه الباحثون صعوبة في تناولها نظرا لعدم وجود تصور وتعريف نظري محدد لحدود ومسافة سيطرة الإدارة المدنية وبدلا من ذلك اعتمدت معظم الدراسات على وصف تاريخي للإحداث ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدراسات المدنية-العسكرية ركزت في فترة الستينيات والسبعينيات على أسباب ودوافع وفرض وقوع الانقلابات العسكرية وكذلك نماذج الحكم العسكري ومستوى أدائه ومن هذا المنظور أصبحت سيطرت الإدارة المدنية على النظام السياسي تعرف باعتبارها غياب الحكم والتدخل العسكري الفعلي.

وكما سبق الإشارة، فإن مفهوم العلاقات المدنية-العسكرية يشير إلى نمط العلاقة بين العسكريين من عدمه، على مشكلة عدم الثقة، وتبسيط المفهوم بالتركيز على جانب واحد فقط في العلاقة بينهما، لأنه يعني أن تعريف نظام الحكم بأنه مدني فقط يعتمد على غياب حدوث الانقلابات العسكرية، وأن جميع نظم الحكم الأخرى والتي قد تنظم أنماط مختلفة من العلاقات المدنية-العسكرية تعرف بأنها نظم حكم مدنية، على الرغم من أنها قد تتسم بتدخل عسكري لا يقل خطورة عن الانقلاب العسكري.²

وفي مفهوم آخر يشير مصطلح العلاقات المدنية-العسكرية إلى علاقة المؤسسة العسكرية مع السلطة المدنية ويعتقد البعض أن هذه العلاقة متعارضة دائما وتشبه تلك العلاقة بين العمال والإدارة أو بين السلطة التنفيذية والتشريعية، حيث تكون هناك جماعتان منظمتان محددتان لكل منهما مصالح تناضل من

²-المرجع السابق.

³-إسراء أحمد إسماعيل، العلاقات المدنية-العسكرية وعملية التحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، ط1، 2015، ص8.

اجلها وتساوم عليها مع الطرف الآخر وأن لكل جماعة لها نمط عمل يضطلع بيه، فالعسكريون مسؤولون عن مهمة الدفاع عن الوطن وحماية الحدود من المعتدين والتوسعيين والحفاظ على الأمن والتراث والمقدسات، أما المدنيون فهم مسؤولون عن قضايا الإنتاج والتنمية والتطوير وإدارة شؤون البلاد وتنظيم العلاقات السياسية بين بلدهم والبلدان الأخرى، علما بأن العسكريين ينفذون أوامر وتوجيهات السياسة والحكام الذين غالبا ما ينحدرون من أصول مدنية، وإذا لم ينفذ العسكريون تلك الأوامر فانهم يتعرضون للحساب الشديد الذي قد ينهي دورهم في القوات المسلحة.¹

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات المدنية هي التي تدبر المؤسسة العسكرية باعتبارها جزء من الدولة وليس العكس، وتطرح العديد من الإشكالات حول كيفية هذه الإدارة، وفي نفس الوقت الحفاظ على كون المؤسسة العسكرية كمؤسسة داخل الدولة لها استقلاليتها.

وفي هذا الصدد يجب أن نفرق بين الاستقلالية المؤسسية والاستقلالية السياسية فالأولى تشير إلى الاستقلال المهني للجيش بسبب طبيعة عمله من خلال الحفاظ على وحدته العضوية ووعيه أما الثانية تشير إلى نفور الجيش من المراقبة المدنية في مقاومتها ليصبح سلطة موازية فوق المؤسسة السياسية.

وللعلاقات المدنية العسكرية ثلاث مجالات للتأثير: الأول يدعى "مجال المسؤولية المدنية" ويشمل مسائل متعلقة بالإستراتيجية الكبرى (مثلا إعلان الحرب و السلم)، أما المجال الثاني يدعى "إدارة ذاتية عسكرية مدنية" وهو مجال لا تتدخل فيه الإدارة المدنية ويشمل الموضوعات المرتبطة بالتنظيم الداخلي للقوات المسلحة، أما المجال الثالث يدعى "التفاوض" وهو من بين الموضوعات المهمة في هذا المجال نجد فيه

¹- نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية-العسكرية و أثرها على المسار الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات مقارنة، ص 17 .

مثلا حجم القوات المسلحة، شراء وتطوير المعدات القتالية...الخ، و يوضح الجدول رقم 1 المجالات الثلاث لعلاقات المدنية العسكرية.¹

الجدول رقم 1: المجالات الثلاث للعلاقات المدنية العسكرية:

إدارة ذاتية عسكرية مهنية	مجال التفاوض	مسؤولية مدنية
تركيبة القوة	رسم و صياغة نظرية الأمن	تحديد غايات سياسية
التدريبات	بناء القوة	تخصيص طاقات قومية
تكتيك	سياسة التجنيد	إعلان الحرب
تصنيف الطاقة البشرية	تعيينات في مناصب رفيعة	وقف الأعمال العدائية
ترقية ضباط صغار وضباط في منتصف الحياة العسكرية	شروط الخدمة	الإستراتيجية النووية
إدارة جهاز القضاء العسكري	أبحاث و دراسات أمنية	تعيين رؤساء الأركان

ويشير الجدول الى ابراز ف مجالات عمل العلاقات المدنية العسكرية من إدارة وتفاوض ومسؤولية مدنية وذلك من خلال العديد من المهام كالتمرير وتنشيف الضباط وتنشيم المهام في المؤسسة العسكرية وذلك بالتفاوض من اجل القوة وتحقيق الأمن وكل ذلك من أجل المسؤولية المدنية كتحقيق الغايات وعلان الحرب.

تعددت محاولات تصنيف العلاقات المدنية-العسكرية في محاولة لتحديد طبيعة النظام السياسي ومدى تأثير المؤسسة العسكرية فيه، إذ لا يوجد اتفاق بين المحللين حول تصنيف محدد، وفي هذا الإطار يمكن لإشارة إلى بعض الاتجاهات في تصنيف العلاقات المدنية-العسكرية:

الاتجاه الأول: يركز على مستوى بربرورية النظام السياسي ويقصد بالنظام البربروري هو النظام الذي نعد فيه الجيوش المصدر الوحيد والرئيسي للشرعية السياسية، ومن رواد هذا الاتجاه نجد "غاموسبيرلموتر"و الذي قام بدراسة هذه الظاهرة و ذلك بالرجوع إلى الحرس الإمبراطوري الروماني الذي تكمن مهمته في حماية مجلس الشيوخ في روما، الذي استمد شرعيته أي مجلس الشيوخ من القوة العسكرية للحرس

¹- نور الدين حفيظي، المرجع السابق، ص19.

الإمبراطوري، ولكن سرعان ما تغيرت أهدافه وطموحاته لتشمل الرغبة في السيطرة على السلطة السياسية والتدخل في الشأن السياسي إذ أصبح العسكريون الجماعة المركزية في النظام السياسي فهذا الاتجاه نجد فيه ثلاث أنواع للحكم:

أ. البريتورية الأوتوقراطية: يتسم هذا النوع بالانتماء إلى الحكم العسكري لفرد واحد، يكون فيه الحاكم الأعلى دائما عسكري ولا يتم فيه إجراء الانتخابات.¹

ب. البريتورية الأوليغارشية: نجد فيه حكم عسكري بواسطة مجموعة قليلة من الأفراد، ويتكون فيه الهيئة التنفيذية من العسكريين، ورئيس الهيئة التنفيذية يجب أن يكون قد ينتمي إلى المؤسسة العسكرية أو المدنية، وتكون فيه الانتخابات بشكل غير نظامي.

ج. البريتورية السلطوية: وهنا نجد حكم متوازن بين العسكريين والمدنيين وأن السلطة الحكومية تتكون من إئتلاف عسكري و مدني معا، تسعى من خلاله إلى جلب الدعم السياسي وإجراء انتخابات حقيقية عسكرية مثل: البرلمان، جماعات الضغط،

الاتجاه الثاني: من رواده " صمويل فانبير" يرى تغلب النزعة العسكرية على أنظمة الحكم خاصة في الدول الحديثة الاستقلال ولقد ميز بين ثلاثة أنواع من أنظمة الحكم:

أ. النوع الأول: أنظمة عسكرية مباشرة وقسمها إلى نوعين: أولا أنظمة عسكرية محدودة أو غير منتظمة وأعطى فيه مثال على اليابان في فترة 1931-1945 حيث يكون التدخل العسكري في الحياة السياسية مؤقتة إلا لغرض تحقيق هدف معين، ثانيا أنظمة عسكرية كاملة أو مستمرة مثل كوبا منذ الثورة في انتخاب باتي ستا 1933-1940.

¹ - إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 27-28.

النوع الثاني: نجد فيه أنظمة عسكرية مزدوجة مثل الأرجنتين في فترة حكم "بيرون" ونجد فيه تحالف المؤسسة العسكرية والحكومة المدنية.

النوع الثالث: أنظمة عسكرية مباشرة هذا النوع صنفه إلى نوعين: الأول: أنظمة عسكرية مطلقة، هذا النوع من الأنظمة نجدها في العراق خلال إنشاء مؤسسات مدنية منتجة ونجد هذا النوع بارز في مصر خاصة في فترة حكم "جمال بن ناصر"، وتركيا أما النوع الثاني: فهو أنظمة تستشعر الحرج أمام الرأي العام العالمي، وذلك من

الاتجاه الثالث: ومن رواد هذا الاتجاه نجد «كلود ويلش» ولقد ميز بين ثلاث أنواع للعلاقات المدنية-العسكرية:¹

العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية: يتميز بالسيطرة المدنية وابتعاد المؤسسة العسكرية عن المجال السياسي وعدم تدخلها فيه وتجده بارز خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. العلاقات المدنية-العسكرية المتداخلة: هذا النوع يتميز بوجود مؤسسة عسكرية قوية لها أهداف تسعى وراء ونفوذ تستخدمها من أجل ذلك بتنفيذ سياسة الحزب الحاكم مثل النظم الشيوعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ج. العلاقات المدنية العسكرية برئوتورية: يتميز بالتدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في المجال السياسي أي الجيش هو مصدر السلطة السياسية، ونجد هذا النوع شائع خاصة في دول العالم الثالث الحديثة الاستقلال.

¹ - إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 29.

يتضح مما سبق أن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العلاقات المدنية العسكرية والتي تؤثر بشكل كبير على مسار التحول الديمقراطي خاصة نظرا للدور التاريخي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في البلاد، وذلك بالرجوع التي نشأة الجيش و الدور الذي يلعبه في حفظ الأمن والدفاع عن الدولة، وكذلك استخدام عنصر القوة في تغيير الأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع اتجاه المؤسسة العسكرية، والتي لها تأثير كبير باعتباره عامل مهم في تحديد طبيعة العلاقة المدنية-العسكرية بالإضافة إلى الانقسامات العرقية والطبعية التي تشهدها العديد من الدول.

ويمكن القول أن إنجاح المسار الديمقراطي الحقيقي يعتمد على جانب كبير من إنجاح واتزان العلاقات المدنية-العسكرية في إطار الحدود المرسوم والالتزام بالقوانين المسطرة والعمل بها، ولتحقيق هذا التوازن في العلاقة بين العسكر والمدنيين فلا بد من حدوث وتحقيق اتزان في كل مؤسسة منها أي العسكرية لوحدها والمدنية لوحدها.¹

نجد أن هناك عدة نظريات حاولت تفسير العلاقة بين العسكريين والمدنيين فمنها:

أولاً: النظرية التقليدية الأمريكية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية:

من روادها نجد "صمويل هانتغتون" و"موريس جانوتيز" فهي أساس الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية فهي مرتبطة بشكل مباشر بالنموذج الليبرالي الغربي، ويرى رواد هذه النظرية أن الاحتراف يعتبر الآلية الرئيسية لضمان السيطرة المدنية على العسكريين وإقامة العلاقات المدنية-العسكرية على أساس النظام الديمقراطي وسنطرق في هذا النظرية الى كل من نموذج "صمويل هانتغتون" و"موريس جانوتيز".

¹ - إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق. ص30.

1. نموذج "صمويل هانتغتون" يناقش العلاقات المدنية العسكرية ويعرفها: هي مؤشر لقياس درجة الفعالية حيث طرح نموذج يوضح من خلاله رؤيته لدور العسكريين في النظم الديمقراطية ودوره في النظام القائم على مبدأ التدخل في الحياة السياسية، وذلك من خلال تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية، والطريقة الوحيدة للحفاظ على الكفاءة المهنية العسكرية في السياق الليبرالي هو التأكد من أن الجيش لديه الحد الأدنى من السلطة السياسية وفي إطار هذه الرؤية يؤكد صمويل هانتغتون في مؤلفه، الذي صدر 1958 أساس لكثير من التحليلات السياسية المعاصرة حيث اعتمد على أربعة أبعاد رئيسية:¹

- أن العسكريين والمدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين، وأن هناك تمايزات فرعية داخل كل منها

- أن العلاقات المدنية العسكرية يغلب عليها جانب الصراع

- أن النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية يقوم على إحداث توازن بين الدور المدني والعسكري في ظل وجود سيطرة المدنية

- إن التحول في العلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت واتخاذها أنماطا مختلفة يرتبط بدرجة فعالية السيطرة المدنية

ومن خلال تعريف الذي أورده "صمويل هانتغتون" يجب أن تقوم علاقة المؤسسة العسكرية على الخضوع للسلطة السياسية المدنية مع إحداث نوع من التوازن بين الدور المدني والعسكري والذي يكون في غالب المسائل الأمنية.

²- نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية-العسكرية وأثرها على المسار الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات المدنية: تخصص سياسة مقارنة، ص 25 .

ويؤكد على ضرورة إضفاء الطابع المدني على المؤسسة العسكرية الحديثة وإنشاء قوة دفاعية قادرة على الدخول في الحرب، وذلك عن طريق إنشاء الجيش والتحديث العسكري كتدريب الجيوش بغية إبعاده عن المجال السياسي ويؤكد "صمويل" أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص منها:

الخبرة: يكتسبها الجندي من خلال الفترة التي قضاها في التدريبات والتعليم التي قام بها، ويكتسب مهارات في العديد من المجالات ويعمل في إطار منظم وظيفته الأساسية إدارة العنف.

المسؤولية الاجتماعية: فالجندي المحترف يسعى لتحقيق الأمن وحماية الدولة وذلك من أجل استمرار المجتمع.¹

التضامن الجماعي الداخلي: تعني الروح الجماعية التي يشعر بها الجندي الناتجة من الروح الفردية لكل جندي من أجل حماية الدولة ونشر الأمن التي ورثوها من العقلية العسكرية.

2. نموذج "موريس جانووتيز" في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية: يؤكد "موريس جانووتيز" أنه في ظل النظم الديمقراطية فإن تدخل المؤسسة العسكرية في المجال السياسي محدود، حيث أن النخبة السياسية تمارس سيطرتها على العسكر من خلال مجموعة من القوانين الرسمية التي تحدد مهام العسكريين، فهم محترفون و لهم مجال مهني مختلف بعيد عن الممارسات السياسية.

ويؤكد "موريس جانووتيز" أن النظريات التقليدية التي تقوم بإبعاد الجيش عن المجال السياسي، رأى أن نظرية الإجماع الديمقراطي يجب أن تتضمن العسكريين وأن لإنجاح وتحقيق التوازن في العلاقة بين العسكريين والمدنيين يستوجب تدخل الجيش في وضع أسس النظام الديمقراطي خاصة بعد سلسلة التطورات التي شهدتها المجال العسكري والتطور التكنولوجي، وفي هذه النقطة يختلف فيها "موريس جانووتيز" «مع» صمويل هنتكتون" الذي يرى بأن الجندي المحترف لديه أخلاقيات كافية تمنعه من

¹- نور الدين حفيظي، المرجع السابق، ص 26-27.

الانخراط في السياسة، ويرى "موريس" أنه رغم مشاركة الجيش في السياسة إلا أنه يجب أن يملك توجه سياسي معين.

وقام "موريس" بخطوة للرد على نموذج "صمويل" وقام بتفريق العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الغربية والتي صنفها إلى ثلاث فئات: أرستقراطية، ديمقراطية شمولية، أما في الدول النامية فصنفها إلى خمسة: استبدادية، شخصية، تحالف مدني عسكري، أوليغارشية، ديمقراطي تنافسي، سلطوي جمهوري.

2. النظرية الحديثة للعلاقات المدنية-العسكرية

بعد موجة من التحولات الديمقراطية التي شهدتها العالم التي شملت دول شرق أوروبا والعديد من دول العالم الثالث، تعرضت النظرية التقليدية إلى مجموعة من الانتقادات والتي طرحت جدلاً واسعاً، إلا أنه يتم السعي إلى طرح نظرية موحدة تصلح للنظم السياسية سواء كانت نظم ديمقراطية أو في طريقها نحو الديمقراطية، ونجد "نظرية التوافق" و "نظرية اقتسام السلطة" التي جاءت لتجاوز الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية والتي تتمثل في:

-ارتباط نظرية العلاقات المدنية-العسكرية نظرياً وتاريخياً بالحالة الأمريكية.¹

-أنه لا يوجد اتفاق على المقصود بكلمة الاحتراف قد تشير إلى درجة تركيز العسكريين على أداء مهامهم العسكرية، كما قد تشير إلى درجة كفاءة العسكريين في أداء مهامهم العسكرية.

-لا يمكن وضع العسكريين في نفس كفة مفردات النظام السياسي كالأحزاب، مؤسسات المجتمع المدني، لأن العسكريين هم أحد الفاعلين الموجودين في إطار النظام السياسي.

ومن خلال هذه الانتقادات حاول بعض الباحثين طرح نظريات بديلة فمنها :

¹- نور الدين حفيظي، المرجع السابق، ص 29.

1. **نظرية التوافق:** من روادها "ريكا شيف" فهي تتبنى النهج البنائي فهي تركز على الميزان والخصوصيات المختلفة للعلاقات المدنية-العسكرية في دولة معينة من خلال المؤشرات الثقافية والعسكرية والمتغيرات المؤسسية، وتفرض الافتراض القائل: "يجب فرض سيطرة المدنيين على العسكريين"، فهي تدعو إلى مبدأ التعاون بين المؤسسات الثلاث: الجيش، النخبة السياسية، السلطة المدنية. فهي انتقدت النظريات السابقة بحكم أنها أهملت الجانب الثقافي وركزت فقط على المسائل المؤسسية، فهي ترى بأن العامل الثقافي له دور مهم في تدخل العسكر في المسائل السياسية فلقد استندت على أربعة معايير لتحديد درجة التوافق بين العسكريين والمدنيين:

- التكوين الجماعي للعسكريين ومدى تمثيلهم لمختلف التباينات في المجتمع

- عملية صنع القرار السياسي ومدى مشاركة العسكريين ومستوى الحوار بين الأطراف المجتمعية ووصولها لمستوى المركب الصناعي العسكري لتحقيق المصالح.

- سياسة التجنيد العسكري ومدى اعتمادها على التوافق وليس الاختيار.

ومن خلال هذه النظرية نستنتج أن من خلال اتحاد الثلاثية (الجيش، النخبة السياسية، السلطة المدنية)، يمكن تفسير سلوك المؤسسة العسكرية داخل مجتمعها.

- دور العوامل الثقافية في تحديد تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة من عدمه

- زيادة التعاون والتنسيق بين المكونات الثلاث (الجيش، النخبة السياسية، المواطنين)، وتحد من تدخل الجيش في السياسة.¹

¹نور الدين حفيظي، المرجع السابق، ص30.-

2. نظرية اقتسام المسؤولية **the théorie of shord responsability**: ظهرت نتيجة البحث عن

نظرية بديلة للعلاقات المدنية-العسكرية لان النظريات المعاصرة لا تستطيع السيطرة على العسكريين

بواسطة المدنيين، و لقد طرح هذه النظرية الباحث

"دوجلاس ل بلاند"، حيث يبنّي نظريته على افتراضين:

- الافتراض الأول: تحقيق سيطرة المدنيين على العسكريين وذلك من اقتسام المهام فكل واحد مهامها

الخاصة به، دون التدخل في شؤون غيره.

الافتراض الثاني: السيطرة المدنية تعني أن هناك مصدر وحيد وشرعي لتوجيه العسكريين من طرف

المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية تتغير بتغير القيم والأفكار والضغوطات

المحلية بها.¹

ويرى «دوجلاس بلاند» أنه لا يوجد تعارض فيه اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، وأن اقتسام السلطة بين

العسكريين والمدنيين يرجع إلى اشتراكهما في اتخاذ القرار.

ويؤكد "دوجلاس" أنه في ظل "نظرية اقتسام المسؤولية" بين العسكريين والمدنيين سوف يواجه أربعة

مشكلات رئيسية للعلاقات المدنية-العسكرية وهي: مشكلة البريتورية، مشكلة الحفاظ على قوة عسكرية

جيدة التنظيم والأعداد دون أن يمثل تهديد للمجتمع وحماية القوات المسلحة من السياسيين الذين

يستخدمون سلطتهم لزيادة نفوذهم، معضلة العلاقة بين الوزير والجيش حيث أن السلطات المدنية تنقصها

الخبرة والمعرفة في المسائل العسكرية.

¹خونور الدين حفيظي المرجع السابق، ص31-33.

ونستنتج من هذه النظرية أن العلاقات المدنية-العسكرية يجب أن تقوم على اقتسام المسؤولية بين الفاعلين السياسيين والعسكريين حيث أن لكل طرف مسؤولياته تجاه مجالات معينة ولا يكون التدخل السياسي في المسؤوليات.

المطلب الثاني: أسباب تآكل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

1. تحقيق التنمية: فلول العالم الثالث ورثت العديد من مشاكل التخلف من الاستعمار الذي استهدف نهب ثروات هذه الدول، لذلك جاءت التنمية كحاجة ضرورية للخروج من هذه المشاكل لان التنمية عملية تجميعية واعية ذات تحولات كمية ونوعية في إطار الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.¹

ولتحقيق التنمية لابد من وجود مؤسسة قوية تقوم بالعملية وتعتبر المؤسسة العسكرية هي الوحيدة المؤهلة للقيام بهذا الدور وذلك نظرا لاطلاعها على مختلف التطورات التكنولوجية الحديثة التي وصلت إليها الدول المتقدمة، ولأن المؤسسة العسكرية تسعى للتغيير وتأثيرها المهم والكسر على المجتمع ككل، إذ تحوى التغيير التكنولوجي الذي على أساسه تدرب أفرادها، أما التنمية السياسية فهي تشمل النظام السياسي و قدرته على البقاء، والتكيف مع التحولات والظروف المحيطة به، وتحقيق التنمية وإحداث التغيير هو هدف يقع على عاتق كل من المؤسسة العسكرية والمدنية، فالمؤسسة العسكرية في الدول المتخلفة تقوم بالاطلاع على التطورات التي وصلت إليها الدول المتقدمة فتقوم بالأخذ بها، وذلك بإضفاء صبغة حديثة على المؤسسة العسكرية وذلك راجع لضعف الكفاءات والخبرة والتأثر بمخلفات الاستعمار وهذا ما يساعده تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فقامت الدول الاستعمارية ببناء المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث بعد أن ورثت مشكلة التخلف وكذلك التبعية للنظام الرأسمالي، فقامت بإنشاء مشروعات تنموية من أجل التخلص من هذه التبعية وذلك عن طريق المؤسسة العسكرية، والسعي وراء التغييرات

²- أحمد عدنان كاظم، أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، ص ص

الانتموية ليست مجرد هدف تسعى وراءه دول العالم الثالث وإنما واجب سياسي لضمان بقاء السلطة الاستقرار الداخلي للمجتمع.

ويرى "جولسن JOHNSON" أن الجيش ليس عائق أمام التغيير وإنما العكس فالمؤسسة العسكرية هي مؤسسة مدربة تعمل على تحقيق التغيرات التي تتطلبها التنمية¹.

1 - **مشكلة الوحدة الوطنية:** تعتبر الوحدة الوطنية من المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث والتي هي في تزايد مستمر، يعود ظهور هذا المشكل إلى الولاءات الضيقة الموجودة داخل مؤسسة قوية قادرة على المشاركة في العمل السياسي في غياب الدولة القومية، فلتحقيق هذه الوحدة أولاً يجب تجاوز الولاء القومي وغرس مفهوم الشعور بالانتماء بين المجتمعات.

2. **غياب التداول على الحكم:** فلقد تدخلت المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال الانتخابات فهي تتوقف تارة وتدعيم المترشحين تارة أخرى وهذا ما أثر في عملية التداول، فهناك نوعين من التداول على الأفكار والسياسات وفق إدارة الشعب والتداول القوى السياسية التي تشير إلى ظاهرة استبدال المسؤولين في إطار استمرارية الوضع القائم، وهذا المصطلح أي التداول على السلطة فهو مصطلح مرتبط بالانتخابات النزيهة والشفافة بعيدة عن التجنيد القبلي الذي يتم من طرف المؤسسة العسكرية .

3. **ضعف المشاركة السياسية:** وهي نتيجة للعلاقة الفاشلة بين المؤسسة العسكرية و الحقل السياسي، وهو تراجع نسبة المشاركة الانتخابية من طرف الشعب، وذلك بالاعتماد على الإحصاءات والأرقام الرسمية، والسبب في هذا التراجع هو يقين الشعب بعدم نزاهة الانتخابات وأن الشخص الفائز ليس هو المنتخب عليه من جهة ومن جهة أخرى الوجود الظاهري للأحزاب السياسية.

¹- أحمد عدنان كاظم، المرجع السابق، ص40.

4. **ضعف السلطة السياسية:** وهذا ما يمهد سهولة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وذلك راجع لوجود ازدواجية في السلطة السياسية، فهناك سلطة رسمية ظاهرة وسلطة غير رسمية خفية، الأولى تمثلها المؤسسات السياسية والثانية تمثلها المؤسسة العسكرية، فسلطة الرئيس مرهونة بدعم المؤسسة العسكرية وليس حر في رسم سياسة الخاصة¹.

تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي من بين المفاهيم الخلافية في علم السياسة بوصفه حديثاً يتميز بالمرونة وينشأ في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي، لذا نجد العلماء والباحثين أثاروا جدلاً وخلافاً حول تحديد مفهومه، والذي أصبح يؤثر بشكل كبير على العلاقة بين العسكريين والمدنيين، إذ فتحت مسألة العلاقات المدنية-العسكرية عاملاً مؤثراً على نجاح أو تعثر عملية التحول الديمقراطي في أية دولة فالسيطرة المدنية على العسكريين تظهر في مختلف التحولات لهذا جاءت هذه الدراسة لتوضح العلاقة القائمة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية.

المطلب الثالث: التحولات الإقليمية وأثرها على دور المؤسسة العسكرية

فمختلف التحولات التي تحدث على مستوى الساحة الدولية، فإن لها تأثير كبير على الجانب الداخلي للدول خاصة على المؤسسة العسكرية، التي ستدافع عن الحدود الداخلية للدولة والعمل على عدم المساس بها، لأن ذلك بالطبيعة يمس النظام الداخلي نتيجة تلك التحولات رغبة منها لإحداث التغيير، وذلك ما يضاعف من مجهود ومهام المؤسسة العسكرية نتيجة تلك التحولات، فإن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح فكلمة التحول لغة تعبر عن تغيير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى، ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغيير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه².

¹- سناء تركي، دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، دراسة مقارنة سياسة ومصر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير، شعبة علوم سياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، 2014 - 2015

²-- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب الجزائري: ديون المطبوعات الجامعية، 2011، ص 121

أما اصطلاحاً بدأت تحولات كبرى خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، نحو تبني النموذج الديمقراطي في الحكم، فيما أطلق عليه عملية الديمقراطية أو التحول الديمقراطي أو الموجة الديمقراطية الثالثة التي بدأت في منتصف عقد السبعينات في جنوب أوروبا (اليونان، البرتغال، إسبانيا) ثم تلاها تحول النظم السلطوية في دول جنوب شرق آسيا إلى درجة من التعددية الديمقراطية مثل: كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، وقد دفع هذا التحول الديمقراطي باحثي السياسة المقارنة إلى إعادة تصنيف الدول طبقاً لموقعها أو درجتها من الديمقراطية، فوجدوا أن الدول عند نهاية القرن العشرين تنقسم إلى:¹

- دول الديمقراطية راسخة أو قديمة.

- دول الديمقراطية الحديثة.

- الدول الشبه الديمقراطية التي توجد فيها وسائل الديمقراطية من مؤسسات وانتخابات، ولكنها تفتقد إلى روح الديمقراطي.

- دول غير الديمقراطية سواء البيروقراطية السلطوية أو الوراثة الاستبدادية.

لم يحظى التحول الديمقراطي بالإجماع من قبل العلماء والدارسين والمهتمين، ويختلف من باحث إلى آخر ومن مفكر إلى آخر من خلال ما قدموه من تعاريف للتحول الديمقراطي.²

فنجند "محمد عابد الجبري" يعرف التحول الديمقراطي على أنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان:

- حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرغ عنها لاحقاً في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

- دولة المؤسسات وهي التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

² - بن عطا الله عبد الحق، التحول الديمقراطي في الجزائر-دراسة حالة-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الطاهر مولاوي -سعيدة-، 2014-2015، ص3

² - لينده طرودي، مسار التحول الديمقراطي في مصر وتدعيته على الأمن الإسرائيلي بعد 2011 (أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه ل م د في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية دولية، 2017_2018.

-تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين هذه القوى السياسية المتعدد وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

أما عالم السياسة الأمريكي «فيليب شميتز» فيعرف التحول الديمقراطي بأنه: عملية تطبيق القواعد الديمقراطية

سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستمر.¹

أما صاموئيل هانتجتون: فيعرفه بأنه "عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تصارع من أجل السلطة وتباین من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية...فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح.

إذن عملية التحول الديمقراطي هي مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، تساهم فيها ثلاث قوى أساسية ذات دوافع مختلفة وهي النظام السياسي، المعارضة الداخلية القوية الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع.

تتسم عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية معقدة نتاج تفاعل جوانب مختلفة سياسية اقتصادية واجتماعية وثقافية وتؤدي إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات، بالإضافة إلى أنها عملية تتسم بعدم التأكد وتتضمن مخاطر الارتداد والعودة إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

ونستنتج أن عملية التحول الديمقراطي يتطلب بيئة اجتماعية حضارية ترفض همجية العنف لصالح التعامل السلمي وتتخاشى السرية الغيبية بالممارسات العلنية وترفض الوحداية بالقبول بالتعددية، وتقوم

¹-لينده طرودي، المرجع السابق.

على بناء دولة قانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية ومبدأ التداول على السلطة.¹

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بمجموعة من المفاهيم التي تتداخل معه من ناحية وتختلف وتستقل عنه من ناحية أخرى، وعليه سنتطرق في هذا المبحث التحول اللبرالي، الإصلاح السياسي، التنمية السياسية التعددية الحزبية.

1. التحول اللبرالي:

يقصد به إعادة توسيع وتعريف نطاق الحريات المسموح بها للأفراد بتقديم مجموعة من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين والسماح لهم بالتعبير عن الرأي العام والإدلاء بالرأي الشخصي في العديد من القضايا العامة كفرض الرقابة على الانتخابات، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذا الشيء حيث يملك حزب شعبي من خلال إيجاد حكومة جديدة تنتج عن انتخابات نزيهة تعددية حرة بدل الحكومة السلطوية السابقة، وتكرس وتحترم حقوق وحريات الأفراد.²

فالتحول اللبرالي يقوم بالعديد من التضحيات والتنازلات من أجل الإبقاء على النظام السلطوي والنخبة الحاكمة، وذلك من أجل تخفيف القبضة الحكومية على المجتمع بتوسيع مجال الحرية، ولكن الفئة الحاكمة مازال هي نفسها وتستطيع أن تتراجع في قدر الحرية التي منحتة وتعقب القضية من جديد، عكس التحول الديمقراطي الذي بدأ عندما يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة على الأوضاع الداخلية ما يستوجب عليهم التخلي عن السلطة السياسية وتسليمها للنخبة الحاكمة الجديدة عن طريق انتخابات نزيهة وشفافة.

فحدوث التحول اللبرالي لا يتزامن مع حدوث التحول الديمقراطي، فقد يسمح الحكام في النظم السلطوية بحدوث التحول اللبرالي لتكريس شرعيتهم لكن دون إحداث تغييرات داخلية في هيكل السلطة.

فالعلاقة التي تربط اللبرالية بالديمقراطية علاقة وثيقة، فاللبرالية تتجه إلي حماية احترام حقوق وحريات الأفراد والجماعات فالديمقراطية تقوم بعرض مخاطر الارتداد بها إلي ديمقراطية شكلية، فعملية التحول الديمقراطي مرحلة أعلى من عملية التحول اللبرالي التي يمكن أن تحدث تحت التحول الديمقراطي ولكن

¹ بن عطا الله عبد الحق، المرجع السابق
² المرجع السابق.

ليس دائماً، حيث يستطيع الحكام السلطويين الارتداد على عملية التحول للبرالي نحو السلطوية مرة أخرى.

-الإصلاح السياسي

يعني الإصلاح السياسي القيام باتخاذ إجراءات داخل النظام وآليات نابعة النظام السياسي لإعادة بناءه وتشكيله، حيث يكون قادر على التعامل مع المتغيرات الجديدة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية، فالإصلاح السياسي يقوم بزيادة فعالية النظام السياسي، من خلال مؤسسات تقوم بحماية حقوق وحريات الأفراد والجماعات.

فالإصلاح السياسي يقوم بإعادة تشكيل النظام الذي يتلائم مع البيئة الداخلية والخارجية، فإن التحول الديمقراطي مرحلة من مراحل الانتقال من النظام السلطوي الديمقراطي، فعملية الإصلاح السياسي تتم في ظل استمرارية قيام النظام السلطوي أما مرحلة التحول الديمقراطي تسقط فيها النخب والمؤسسات السلطوية الموروثة من النظام القديم، وتعمل على إنشاء نخب جديدة وذلك عن طريق إجراء انتخابات نزيهة.¹

-التنمية السياسية:

يعتبر مصطلح التنمية السياسية مصطلح جديد حيث بدأ الاهتمام به كموضوع دراسة في العلوم السياسية في نهاية القرن العشرين عقب الحرب العالمية الثانية، حيث وجد الباحثون صعوبات في تحديد مفهوم عام وشامل له، حيث هناك من عرفه على أنه تحديث سياسي، باعتبارها محصلة سياسية لعملية التحديث حيث يعرفها "صامويل هانتجتون" عرف التنمية السياسية على أنها إسباغ الطابع المؤسسي على التنظيمات السياسية.

فعملية التنمية السياسية تقوم على تعزيز بناء السلطة وذلك بتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي. فلقد ربطت التنمية السياسية في الكثير من الحالات بناء الديمقراطية لأنها تساهم وبشكل كبير في بناء المؤسسة الديمقراطية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال المشاركة السياسية نزيهة وحماية الحقوق وحريات الأفراد والجماعات وإيجاد حلول وقنوات شرعية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار.

¹المرجع السابق

-التعددية السياسية

فهي تعتبر وسيلة وأداة لتنظيم الحياة العامة التي ترسى مبدأ احترام التنوع الفكري والسياسي، حيث تعتبر شرطاً لأي ممارسة ديمقراطية، حيث تكون المشاركة عامة لكافة الفئات والاتجاهات والقوى داخل المجتمع وذلك في مختلف المجالات والأنشطة بحيث تحتوي التعددية السياسية على تعددية نقابية وحزبية والإعلامية...الخ.

فهناك علاقة واضحة ووثيقة بين التعددية السياسية والتحول الديمقراطي فالأولى تتيح الفرصة أمام ممارسة التداول على السلطة والتناوب على الحكم وذلك على أساس ديمقراطي أي بتكريس وتعزيز الديمقراطية، فوجود التعددية السياسية لا يعني بالضرورة وجود تحول ديمقراطي حقيقي.¹

-الترسيخ الديمقراطي

حظي هذا المصطلح بصعوبات كبيرة في تحديد مفهوم عام له حيث تناوله الباحثون من جوانب عديدة، فهو بمثابة مرحلة متقدمة من عملية التحول الديمقراطي، حيث واجهت العديد من الدراسات محاولات إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكداً أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب جهد ووقت كبير وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعقود من الزمن.

فيشير هذا المصطلح في أوسع معانيه هي عملية إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادر على الاستمرار ويجسد قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها بشكل حقيقي وفعال.

تتميز هذه المرحلة بالانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، حيث شهد المجتمع العديد من الصراعات وذلك بهدف إرضاء القادة والمسؤولين الذين يقودون عمليات التحول و الذين يحددون الفاعلين والمسموح لهم بالدخول للساحة السياسية، وذلك ما يؤدي إلى انهيار النظام التسلطي وذلك بسبب ظهور العديد من العوامل والأسباب أهمها الصراع بين المسؤولين والمعتدلين الذين يرفضون حدوث التحول الديمقراطي والإبقاء على النظام التسلطي، والذين يعتبرون بمثابة تهديد وخطر على النظام القائم بحيث يلجئون في الكثير من الحالات إلى القيام بانقلابات ومؤامرات مما يولد عن ذلك من انشقاقات وانقسامات

¹ بن عطا الله عبد الحق، المرجع السابق، ص26

في النظام القائم، إلا أن الضغوطات الدولية موجودة لتتبنى تحول ديمقراطي وذلك بتقديم مساعدات دولية.¹

وفي بعض الأحيان لا يؤدي سقوط النظام التسلطي إلى ظهور نظام ديمقراطي فظهور بعض الحالات في العديد من الدول أين تجهض ويتم القضاء على الديمقراطية بمجرد ظهورها، ويعود أسباب فشل الدول للتحول الديمقراطي فقد تكون نتيجة مقاومة النخب المدنية العسكرية أو نتيجة غياب المؤسسات والظروف البيئية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة لعملية التحول الديمقراطي، ففي هذه المرحلة نلاحظ وجود عراقيل أولية لعملية التحول الديمقراطي من طرف كبار المسؤولين لغرض إبقاء النظام السلطوي بهدف خدمة المصالح.²

المرحلة الثانية: أخذ قرار بالتحول أو إقامة النظام الديمقراطي

تعتبر هذه المرحلة أخطر مرحلة في عملية التحول الديمقراطي وذلك لزيادة خطر الارتداد والطمع في السلطة وزيادة محاولة إضفاء النظام السلطوي، ولقد وصفها المنظر البولندي في العلوم السياسية "أدمبرجيفورسكي" بأنها تشبه آلة الغزل فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى الأعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط وتندور إلى الأسفل بطريقة شديدة وسريعة.

ففي هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار للقيام بعملية التحول الديمقراطي وذلك بالتخلي عن المشاكل والصراعات وذلك عن طريق الوصول إلى حل وذلك بتواجد النظام القديم ومؤسسة النظام الجديد مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة إما بالصراع أو الوصول إلى اتفاق بينهم ذلك بوضع مجموعة من القواعد والقوانين التي تنظم العلاقة بينهم أي الحاكم والمحكومين.

فيقوم الحاكمون بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية وذلك لضمان خدمة المصالح وبلوغ الأهداف، وذلك بالعمل على خلق نوع من التعاون بينهما.

-المرحلة الثالثة: الترسخ الديمقراطي

¹يونس مسعودي، التحول الديمقراطي، مقارنة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع صفر، مارس 2014 ، ص150
². بن عطا الله عبد، المرجع السابق، ص10

يعرف "جون بينز" هذه المرحلة أنها حالة يسود فيها الاعتقاد أن الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوي أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة فإن الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدنية.¹

بداية هذه المرحلة أي الرسوخ الديمقراطي حسب العديد من الفلاسفة أمثال "جون ماري جوبتر" والألماني "هيجلي جورج ولهام" تعود إلى اتفاق أعضاء النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى، لان ذلك يساعد على إنجاح عملية التحول الديمقراطي.

وعملية الترسخ الديمقراطي تتمثل في قبول القوي الأساسية في المجتمع لعملية التحول الديمقراطي أي القبول الشعبي لهذه العملية وذلك عن طريق القيام بانتخابات يمثلها الشعب.

المرحلة الرابعة: النضج الديمقراطي²

تعتبر المرحلة الأعلى وألما قبل الأخيرة في عملية التحول الديمقراطي، وفي هذه المرحلة بدأ فيها التماس نوع من الديمقراطية وظهور الملامح الأولى لها، فهنا الدولة تسعى إلى تحسين الأداء الديمقراطي وذلك بالرفع من قدرة المواطنين على المشاركة السياسية وذلك من خلال تحسين الظروف المحيطة بهم سواء داخلية أو خارجية وكذلك تحقيق الرخاء الاجتماعي وذلك من خلال عمليتين أساسيتين مرتبطتين بالديمقراطية اجتماعية واقتصادية، فنجد ديمقراطية اجتماعية التي يجب أن يكون فيها المواطنون متساويين في الحقوق والواجبات بمعنى إضفاء طابع المساواة بين المواطنين، إضافة إلى فاعليتهم في عملية اتخاذ القرار الذي تتخذه المؤسسة وكذلك تحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع من مستوى معيشي والقضاء على كل المخاطر التي تهدده، أما الديمقراطية الاقتصادية تتضمن الوصول إلى آليات وسياسات تتكفل بتوزيع المنافع الاقتصادية على الأفراد وفئات المجتمع استنادا على معيار العدالة والمساواة وإضافة إلى تحسين الجانب الاقتصادي للبلاد وذلك من خلال عدم تهميش بعض القطاعات ودفع الاقتصاد الداخلي

¹ المرجع السابق.

² بن عطا الله عبد الحق ، مرجع نفسه، ص26

والخارجي للدولة نحو الأحسن مما يؤدي إلى خلق فرص العمل للمواطنين الذي يؤدي إلى إنجاح عملية التحول الديمقراطي عن طريق طاعة المواطنين للسلطة الحاكمة.

وأثبت التزام عملية التحول الديمقراطي بالتطور وفق مراحلها الأربعة للوصول إلى مرحلة الرسوخ والنضج فلقد أثار عالم السياسي "لاري دياموند" إلى فشل بعض الديمقراطيات بمجرد ظهورها في حين يتراجع بعضها كلما ازدادت رسوخا. وهناك عدة مؤشرات تدل على وجود التحول الديمقراطي فمنها:

1. **الدستور:** تعتبر الوثيقة الأساسية والرسمية للحكم التي تحدد صلاحيات وحدود مختلفات السلطات في الحكم بحيث يقوم بحماية حقوق وحريات الأفراد وذلك عن طريق ترسيخ مبدأ العدالة والمساواة فيما بينهم وذلك عن طريق هيئات مستقلة مكلفة بالحفاظ على تلك الحقوق.

2. **الحقوق والحريات العامة:** فهي ضرورية في المجتمع فلا يمكن تصورها خارج المجتمع والدولة وتؤكد عادة الوثائق الدستورية مثلا: حرية العمل، حرية التعليم، حرية دينية... إلخ.

3. **التعددية السياسية:** يتسم النظام الديمقراطي بالاعتراف بالتعدد في تركيبة أفراد مجتمعه ومنحهم حق تكوين الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط للتعبير عن مصالحهم من خلال القنوات الرسمية الشرعية التي يكرسها الدستور والذي عليه أن يضمن حق المشاركة السياسية لها من خلال تكريس مبدأ التداول على السلطة.

4. **النظام التمثيلي:** تعتبر عامل مهم في المشاركة السياسية ويتحقق به قيام السلطة الدستورية التشريعية بوصفها من أركان الدولة الحديثة، ولتحقيق مؤسسات تمثيلية تتمتع بالمصادقية لابد من خلال تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة.¹

5. **التداول السلمي على السلطة:** يقصد بالتداول على السلطة تلك العملية التي تسمح للشئء بحلول بديل محله ويجعل الشخص بعقب نظيره في المسؤولية والإدارة والقيادة، مثلا نقوم بانتخابات بغرض تغيير نظام وذلك بإسقاط النظام القديم، ويقوم على فكرة رفض الجمود وتشجيع التغيير في كل المجالات سواء الأحزاب السياسية أو الأشخاص أو السياسات أو الأفكار وذلك دون احتكار السلطة والقيام بحل المشاكل والصراعات بطرق سلمية تفاديا للنزاع من أجل الحفاظ استقرار وأمن الدولة.

¹ المرجع السابق.

ويتطلب تطبيق الديمقراطية الأخذ بمبدأ التداول السلمي على السلطة، الذي يتطلب بدوره التعددية الحزبية والتنافس الحزبي عن طريق انتخابات حزب نزيهة.

6. **نزاهة الانتخابات:** يقصد به توفير وتسخير كل الظروف والوسائل اللازمة من أجل ضمان السير الحسن لهذه العملية، فالانتخابات تعتبر من أهم وسائل السيطرة على الحكم فمن خلاله يتم الانتخاب بشكل رسمي مباشر من أجل اختيار الشخصيات التي ستحكم والتي ستتخذ القرارات في السلطة، فالانتخابات تعتبر آلية مهمة لضمان اختيار الحكام في النظام الديمقراطي ووسيلة للتعبير عن سيادة الشعب، ونظرا لأهمية التي تحض بها هذه العملية في العالم ونجد ذلك من خلال الشرعية العالمية لحقوق الإنسان الصادر في 10.12.1948 في الفقرة 3 من المادة 21 في قولها: أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري والمباشر ونشر المساواة بين الجميع وإجراء تماثل يضمن حرية التصويت.

7. **الفصل بين السلطات:** تعتبر من أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، وينتسب هذا المبدأ إلى الفيلسوف الفرنسي "مونتسكيو" في كتابه الذي أصدر في 1748 التي انطلق من فكرة مفادها: أن كل إنسان يمسك بالسلطة فيميل إلى إساءة استعمالها، ولا يتوقف إلا عندما يجد أمامه حدودا".

ويقر الدكتور المصري "سليمان الطماوي" بأن مبدأ الفصل بين السلطات في تفسيره السليم، فهو قاعدة من قواعد فن السياسة ومبدأ تمليه الحكمة السياسية، ولضمان التسيير الحسن وضمان الحريات الفردية فيجب تركيز السلطة في يد هيئة واحدة حتى ولو كانت نيابية تعمل باسم الشعب.¹

فالدولة توزع وظائفها على الهيئات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، حتى تتمكن من مراقبة الأخرى ومنعها من سوء استخدام السلطة وتوفير الحماية للحقوق والحريات لأفراد والمجتمع داخل الدولة.

¹ بن عطا الله عبد الحق، نفس المرجع السابق ص10

خلاصة الفصل:

فباعتبار أن الدول تعيش في إقليم واحد بحيث تطرقنا إلى تعريف الإقليمية والتي لم تبرز بشكل واضح في أدبيات العلاقات الدولية، بحيث قدمت لها عدت تعاريف فهذه الدول بحاجة إلى مؤسسة عسكرية تقوم بقيادتها وتنظيمها بحيث تطرقنا إلى تقديم تعريف لها والذي كان من الصعب حصره في تعريف واحد، وذلك لوجود تعاريف مختلفة وغير مضبوطة، إضافة على تعريف العلاقات المدنية-العسكرية، والتي انفردت به العديد من الدراسات والأبحاث، ولقد تجلّى ذلك في كثرة التعاريف المقدمة له، وهذا ما خلق صعوبة في تحديد تعريف شامل له، إلى جانب ذلك حاولنا من خلال الفصل الوقوف على تقديم فكرة عامة للمؤسسة العسكرية وإبراز العلاقة بين المؤسسة العسكرية المدنية وهذا ما سنحاول إيضاحه في الفصول القادمة وذلك بإعطاء نماذج عنها.

الفصل الثاني:

التحولات الإقليمية وتغيير أدوار
المؤسسة العسكرية

لقد شهدت الساحة الدولية في العقود الأخيرة عدة تطورات سياسية مرت بها جميع دول العالم الثالث، والتي تبدي معظمها في تراجع التوجهات الشمولية وظهور التحولات الإقليمية، حيث تم دراسة عملية التحول الاقليمي وتحليلها من مختلف الأبعاد، ولقد ركز بعضها على أسباب وخلفيات التحول الديمقراطي. والمشاكل التي تعرضت إليها هذه الظاهرة إثر إلغاء الانتخابات وتدخل الجيش في الحياة السياسية مما أدى إلى العنف وعدم الاستقرار وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة التحولات الإقليمية في بعض الدول كنماذج.

المبحث الأول: التحول في الجزائر

لا يختلف النظام الحكم في الجزائر عن باقي الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية وذلك من خلال التسلط وحب التملك والرغبة في الاستمرار والعمل على إضفاء الطابع التسلطي ومنع نشر والوصول إلى الديمقراطية مما تسبب بتدهور الأوضاع الداخلية للبلاد في شتى المجالات وذلك رغم توفر البلاد على الإمكانيات المتاحة.

المطلب الأول: نظام الحكم في الجزائر

ولقد كانت البداية الأولى للنظام الجزائري للحركة الوطنية ثم الثورة التحريرية ثم التعايش السياسي والعسكري لكن سرعان ما استحوذت المؤسسة العسكرية في زمام الأمور، إلا أن مع اندلاع الثورة التحريرية أصبح العمل المسلح هو أساس الثورة مع وجود دعائم مختلفة للثورة، إلا أن مع تطور الأوضاع نشأة أزمة بين السياسيين والعسكريين حول جدلية وأولوية العسكري على المدني أو العكس.¹

¹ - عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية، ص4.

فلقد مر النظام الجزائري بعدة مراحل هامة ساهمت في إحداث العديد من التغيرات وتذبذب الأوضاع داخل الدولة، فف مرحلة تعرف "بصائفة 1962" أين حدثت العديد من الانقلابات والصراعات على السلطة بين أهم القادة السياسيين وفي تلك الفترة نجد الانقلاب الذي قام به "هوارى بومدين" ضد "أحمد بن بله" في 19 جوان 1965. ففي فترة حكم بومدين منعت التعددية الحزبية لكن بعد وفاته عادة المؤسسة العسكرية إلى الواجهة، ثم وصل "الشاذلي بن جديد" إلى الحكم وقام بحل العديد من الأزمات والمشاكل التي عرفت بها البلاد في تلك الفترة، كالانفتاح السياسي و ظهور التعددية الحزبية إلا أن الصراع بعد أن فاز العسكريين في الانتخابات المحلية وذلك ما أثار العديد من المشاكل والأزمات في البلاد، فاستقال الشاذلي بن جديد" وعليه ظهور الجرائم حيث أصبح استخدام السلاح لغة سائدة فأصبحت المؤسسة العسكرية والجيش هما أصحاب القرار، حيث استمد الحكم العسكري في البلاد خلال فترة الحكم حتى مع الرؤساء الذين أتوا فيما بعد وذلك راجع لثقل المؤسسة العسكرية في الجزائر.

أما فيما يخص اتخاذ القرار فهو يختلف من مرحلة إلى أخرى لكن في الأخير سرعان ما يعود إلى رئيس الجمهورية. فنظام الحكم في الجزائر يقوم على ثلاث أسس رئيسية يقوم بتسيير البلاد منها الأسس الإيديولوجية فنجد فيه التخوف من عودة التيار الإسلامي مرة أخرى مما يؤدي إلى خلق المشاكل والأزمات في البلاد وينقسم إلى تيارين عروبي إسلامي وفرانكفوني تعريبي.

أما الأساس الثاني فهو جهوي فلقد اتسع نفوذه خاصة في فترة حكم بوتفليقة أما الأساس الثالث فهو أساس المصالح ويعتبر من أهم الأسس بحيث يفسر البعد الوحيد الذي يتحكم في الأوضاع الحالية.¹

ونجد في الجزائر ما يخص الأحزاب السياسية فهي متعددة فيوجد العديد منها ما قبل الاستقلال حيث يعود أساسها إلى حقبة الاستعمار بعد أن انتقل الكفاح المسلح من الريف إلى المدينة، ومن السلاح

¹ - د. عبد الرزاق مقري، المرجع السابق. ص ص 7-8.

إلى السياسة، حيث ساهمت هذه الأحزاب بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية في مختلف أبعادها الاقتصادية، الثقافية، السياسية، الاجتماعية، إلا أن هذه الأحزاب منعت من طرف الاستعمار فبعد اندلاع الثورة طلب من جميع الأحزاب الالتحاق بجهة التحرير مما أدى إلى غياب البعد الحزبي.¹

من جهة أخرى نجد أحزاب بعد الاستقلال وقبل التعددية لقد تم رفض التعددية الحزبية وفرض نظام الحزب الواحد المتمثل آنذاك في جبهة التحرير الوطني، حيث حاولت العديد من الشخصيات تأسيس أحزاب بشكل سري مثل حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي أسسه "أيت أحمد" في منطقة القبائل، حزب الثورة الاشتراكية من طرف "محمد بوضياف"، إلى أن وصل عدد الأحزاب في الجزائر إلى أكثر من 60 حزب.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ومسار التحول في الجزائر

بعد أن عاشت الجزائر منذ الاستقلال تحت نظام الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني حيث تم تحويلها إلى جبهة التحرير الوطني ذات التوجه الاشتراكي، حيث استمر ذلك النظام إلى غاية أكتوبر 1988 حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية مما أدى إلى حدوث مظاهرات عارمة من طرف الشعب عرفت "بانقفاضة الخبز" مما دفع بالجيش إلى الخروج و الدخول في مواجهات عنيفة مع المتظاهرين حيث استمرت لمدة خمسة أيام و التي أصفرت عن مقتل العديد من المتظاهرين، لكن في الأخير أصفرت كذلك عن تعديل الدستور 1989 الذي أقره الشعب بإجراء استفتاء بنسبة 92 بالمائة والذي أرسى نوع من الديمقراطية، والذي أنهى نظام الحزب الواحد وسمح بتعددية حزبية مبنية على مبادئ الثورة التحريرية.²

¹ - عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص11.

² - إسماعيل أحمد إسماعيل، العلاقات المدنية-العسكرية وعملية التحول الديمقراطي، مصر الجديدة، القاهرة، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2017، ص267-268.

وفي البداية قامت المؤسسة العسكرية بدعم مسار التحول الديمقراطي بعد صدور بيان أركان الجيش، الذي حددت فيه مهامه وواجباته وتتضمن أيضا عدم تدخله في الشأن السياسي، وبناء على ذلك تم إجراء أول انتخابات تعددية في الجزائر كالاقتخابات البلدية 1990 ثم انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان. وهنا تظهر نوع من الاضطراب والتوتر بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية لإنقاذ. مما دفع "بالشاذلي بن جديد" إلى إعلان حالة الطوارئ للمرة الثانية بعد ثلاث سنوات أعطى فيها السلطة للمؤسسة العسكرية منها حل الأحزاب السياسية والمجالس المحلية، إلا أن المؤسسة العسكرية لم تحترم ولم تلتزم بالبيان الذي أصدرته والذي منعها من التدخل في الحياة السياسية وعودتها لممارسة حق الوصاية ولكن بشكل مختلف تماما وذلك يمكن توضيحه في شكلين:

الأول: استعمال حق الاعتراض وهنا المؤسسة العسكرية تتدخل لإقامة حكومة شرعية ينتهي إما بعودة الجيش إلى الثكنات العسكرية أو توليه الحكم بشكل مباشر، وهنا تدخل الجيش وإيقافه للمسار الانتخابي الذي يعتبر نوع من التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدولة، وهناك من يرى العكس بأن تدخل الجيش عبارة عن حماية الدولة من الخطر الخارجي و التهديدات المختلفة خاصة في المرحلة الانتقالية.¹

ثانيا: فجذور التدخل العسكري يعود إلى الاستقلال حيث تزايدت التوترات والصراعات بين الجناح العسكري والسياسي بين "كريم بلقاسم" و "أحمد بن بله" الذي أصبح رئيس ثم قام بومدين بانقلاب عسكري ضده حيث قام بتشكيل حكومته من أعضاء لديهم رتب عسكرية، حيث قام بومدين بالجمع بين السلطة العسكرية والسياسية حتى وفاته. ثم تدخلت المؤسسة العسكرية بتعيين "شاذلي بن جديد" رئيس للدولة باعتباره أكبر ضابط سنا والأعلى رتبة بالنسبة للآخرين، إلا أن المؤسسة العسكرية ضغطت عليه حتى أعلن استقالته بعدما قامت بجل المجلس الشعبي الوطني ثم قامت بإيقاف الانتخابات، وإحداث بعض التغييرات

¹- إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 269.

إلى أن وصلت إلى الانتخابات الرئاسية 1990 و التي فاز بها "الأمين زروال" الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع.¹

فبعد أن تم توقيف الانتخابات قامت الجبهة الإسلامية بتوجيه رسالة للجيش تطالبه بتحمل مسؤولية "اختيار الأمة" لكن في المقابل قام الجيش باعتقال أعضاء الجبهة "كعباس المدني" و"علي بالحاج" وزجهم في السجن بعد أن حكمت عليهم المحكمة العسكرية مما تسبب بمرحلة سميت بالعشرية السوداء أين شهدت الجزائر أكبر مجزرة دماء، حيث قام الجيش الإسلامي باستخدام العنف والسلاح ضد جيش الدولة والبوليس ليتطور الأمر ليشمل حتى المدنيين، فتصاعد العنف والصراع بين المؤسسة العسكرية والرئاسية والتي أضفرت عن استقالة "الأمين زروال" مصرح بأنه لا يستطيع معالجة الأزمة الداخلية والتعامل معها، وجاءت استقالته بعد حدوث خلاف بينه وبين مؤسسة عسكرية بسبب إقرار هدنة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما أدى إلى إجراء انتخابات مبكرة وفتح المجال لشخصيات عديدة للترشح، مما أقر نوع من الهدنة والاستقرار في البلاد، ومع انسحاب العديد من المرشحين إلا المؤسسة العسكرية أبدت رغبتها في اختيار "عبد العزيز بوتفليقة" رئيس للبلاد، والذي قام بإجراء نوع من التغييرات أثناء فترة حكمه مما أدى إلى تراجع تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، وهناك سببين وراء قبول المؤسسة العسكرية بالتغييرات التي قام بها بوتفليقة: الأولى تفادي الرأي العام السلبي جراء قيام المؤسسة العسكرية بوقف الانتخابات وتعطيل عملية التحول وبالتالي تفادي الانتفاضة الشعبية من مظاهرات. أما الثاني القضاء على أشكال العنف التي استمرت لسنوات ضد الشعب بعد أن اتهم الجيش بمسؤولية المجازر المقامة ضد الشعب، وفي تلك الفترة قام بوتفليقة بانتهاج سلسلة من المصالحات وهو ما عرف "بالوئام المدني" الذي يشمل الإعفاء عن الجيش الإسلامي للإنقاذ مقابل تخليهم عن العنف والتخلي عن السلاح، إلا أن المؤسسة العسكرية أبدت نوع من الرفض ضد المصالحة معهم.

¹ - إسماء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 269-272.

وبعد تلك الفترة فاز بوتفليقة بولاية ثانية قرر فيها تولى وزير الدفاع بهدف منه لاسترجاع صلاحيات رئيس الجمهورية كاملة والقضاء وإحكام السيطرة العسكرية، حيث قام بإجراء تعديلات عديدة على مستوى المؤسسة العسكرية من تغيير القادة في كل الفئات والقوات مما نتج عن ذلك سيطرة الرئيس على المؤسسة العسكرية.

ويمكن القول أن نظام الحكم في عهد بوتفليقة تحول من نظام عسكري واضح إلى نظام حكم مدعوم عسكريا يعتمد في بقاءه على المؤسسة العسكرية كمصدر للتأييد السياسي، ثم قام بإحداث نوع من التغيير على مستوى الدستور في بعض المواد مما يخول له الترشح للعهدة الثالثة وهو الأمر الذي حصل في انتخابات أبريل 2009 حيث فاز بنسبة 92، بالمائة. إلا أن هناك بعض المصادر الأمريكية التي أعلنت أن نسبة المشاركة الحقيقية تتراوح بين 20 إلى 30 بالمائة فقط مما أثار مخاوف الشعب من ظهور وحدث أزمات في البلاد فيما يخص الجانب الاقتصادي في ضوء ارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع مستوى البطالة وذلك تزامن مع الثورة في مصر وتونس ما عرف "بالربيع العربي" الأمر الذي تسبب في اندلاع احتجاجات عنيفة في العديد من ولايات الوطن مما أدى إلى القيام باعتقالات وفي محاولة لامتصاص غضب الشعب، ولقد صرح الرئيس بوتفليقة في أول خطاب له عن قيامه ببعض التعديلات في الدستور ومجموعة من القوانين المنظمة لممارسة الديمقراطية، دون إعلانه عن إعادة ترشحه للعهدة الرابعة في انتخابات 2014.¹

إلا أن بعض الأحزاب التي عارضت تعديل الدستور كحزب جبهة القوى الاشتراكية التي طالبت بتطبيق الديمقراطية أولا ثم تعديل الدستور من أجل إعادة الثقة للشعب الجزائري ومؤسسات الدولة و المطالبة بتطبيق المادة (88) من الدستور والتي تنص على تولي رئيس مجلس الأمة منصب رئيس الجمهورية في

¹ - إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 273-275.

حالة شغور المنصب بسبب مرض الرئيس أو عجزه عن القيام بمهامه، لكن لم يصدر أي رد فعل من قبل مجلس الرئاسة، ثم فاز بالعهد الرابعة رغم مرضه لكن الأمر استمر على حاله و أكثر إلى أن أعلن عن ترشحه لانتخابات 2019 أن الترشح للعهد الخامسة وهو الأمر الذي رفضه الشعب الجزائري والذي خرج في مظاهرات عارمة في كل ربوع الوطن .¹

المطلب الثالث: الموقف الإقليمي والدولي من التحول الديمقراطي في الجزائر

سوف نتطرق أولاً إلى الموقف الإقليمي تجاه عملية التحول الديمقراطي في الجزائر فنجد:

1. الموقف التونسي

وذلك بحكم الحدود الموجودة بينها وبين الجزائر بحيث تعتبر الجزائر شريك أساسي لحماية حدودها من الخطر الذي يهددها كالمجموعات المسلحة، حيث تعتبر تونس من أكبر الدول التي تهتم بتطوير الأوضاع في الجزائر وذلك راجع من تخوف تونس من امتداد تلك الأوضاع إليها، وذلك بحكم التقارب الجغرافي ففي أعقاب الإعلان عن نتائج الانتخابات في الجزائر في الدورة الأولى ثم الإعلان عن حالة التأهب العسكري داخل تونس بين البلدين تخوف من المد الإسلامي على الحدود التونسية متمثلاً في حركة النهضة، ولقد أكدت تونس والجزائر على مساعيها على توحيد الجهود بين البلدين والتعاون في جميع الميادين من أجل حفظ الأمن والسلم على الحدود بين البلدين وكذلك ضمن أفق أوسع لبقاء الاتحاد المغاربي والعمل ضمن مبادئه.²

2. موقف المملكة المغربية

¹- إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 275.
²- إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 89، 90.

فالمغرب هي الأخرى اتخذت موقف من مسار التحول الديمقراطي في الجزائر حيث التزمت المغرب بعدم التعبير عن النوايا الحقيقية اتجاه تصاعد التيار الإسلامي في الجزائر حيث اعتبرت أن التحكم في التيارات الإسلامية يعد السبيل الوحيد والخلص لمواجهة انتقال تأثير التيارات الإسلامية في الجزائر.

فالموقف المغربي كان مختلف عن الموقف التونسي حيث تعاملت المغرب بشكل تحفظي لما يحدث في الجزائر وذلك راجع لاختلاف نظام الحكم بين البلدين بحيث أن المغرب نظام ملكي والجزائر نظام ديمقراطي، إضافة إلى مشكلة الحدود بينهما حول منطقة تندوف إضافة إلى قضية الصحراء الغربية التي باءت الجزائر مساندة لتقرير الشعب الصحراوي لمصيره.

فمنطقة المغرب العربي تتميز باشتراك دول المنطقة في نقاط عديدة منها الخبرة التاريخية والاستعمارية بحكم خضوعها لمستعمر واحد وهو فرنسا وكذلك التداخل الثقافي الكبير نتيجة قوة التفاعل الاجتماعي كالدين حيث عملت الجزائر والمغرب بدعوة من المغرب إلى توحيد الجهود والتعاون فيما بينها من أجل الحد من العديد من المشاكل التي يعاني منها البلدين كالهجرة الغير شرعية والإرهابية وذلك بواسطة الحراسة الجماعية للحدود وتفعيل قنوات الاتصال بين دول المغرب العربي.¹

اللغة، مما دفع بهذه الدول إلى اتحاد مشترك بينها إلا أنه كلل بالفشل ولم ينجح.

وإلى جانب الموقف الإقليمي نجد كذلك الموقف الدولي تجاه التحول الديمقراطي في الجزائر وعلى رأس المواقف الدولية نجد "فرنسا" نظرا لكونها مستعمر قديم للجزائر حيث بقيت 132 سنة في الجزائر وهي مدة لم تستطع أية دولة أن تمحي أثارها من الأساليب القمعية والتذبيح الإنساني والجرائم التي ارتكبتها في حق الشعب الجزائري إضافة إلى تشابك العلاقة بين البلدين على المستوى الثقافي والسياسي والتاريخي، ونجد

¹ - إسراء إسماعيل أحمد، المرجع السابق، ص 91.

أيضا التقارب الجغرافي فهناك تقارب الأقاليم بحيث أن هناك عدد كبير من الجزائريين الذين يعيشون في فرنسا، فنجد أن هناك أشياء عديدة مشتركة بين البلدين لدرجة لا يمكن تجاهل الآخر .

فالموقف الفرنسي تجاه التحول الديمقراطي في الجزائر كان بارز بشكل كبير وله تأثير عميق في المسيرة الديمقراطية واحترام دستور 89، حيث أنه رغم عدم مساس "الفييس" بالرعايا الفرنسيين إلا أن فرنسا كانت متحمسة لتدخل الجيش في الحياة السياسية وكذلك إيقاف الانتخابات ،حيث شهدت إلغاء الانتخابات 1991 موقف غري كبير مساند حيث ارتاحت الدول الغربية عامة وفرنسا خاصة حيث أبدت عدم رغبتها ومعارضتها لوصول الإسلاميين إلى الحكم وذلك لأسباب عديدة منها تخوف فرنسا من لجوء الجزائريين إليها مما يضطرها إلى إعادة النظر في سياستها أو اللجوء إلى من لهم علاقة بالجبهة الإسلامية مما يشكل ذلك خطر على فرنسا خاصة وأوروبا عامة.¹

وفي فترة حكم "محمد بوضياف" قامت فرنسا بتأييده باعتباره الرئيس الأعلى للدولة الجزائرية، و قامت من خلال الاتحاد الأوروبي بمطالبته بصياغة موقف يكون على مستوى التحديات، ولقد أثارت بعض الأوساط أن فرنسا قامت بتدعيم الجزائر عن طريق الجيش وذلك بتدعيمه بالأسلحة والمعدات بما يقدر بـ 100 مليون من أجل السيطرة على الوضع الأمني والإعلامي، وذلك من خلال تصعيد عداوتها مع الجبهة في وسائلها الإعلامية، أما اقتصاديا قامت بمساعدة الجزائر ومولتها ماليا من خلال تسديد جزء من ديونها وقانونيا قامت وزارة الداخلية الفرنسية في إعادة القانون الانتخابي، وقامت بالعديد من التعديلات في قانون الانتخابات من أجل أن تكون النتائج لصالح جبهة التحرير الوطني وعليه خدمة المصالح الفرنسية في الجزائر.²

²- عميرة محمد أيوب، مالكي رتبية، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، 2009، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية جامعة قصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص 35، 36، 37.

²-. عميرة محمد أيوب، المرجع السابق، ص 7.

المبحث الثاني: التحول الاقليمي في جنوب إفريقيا.

لقد شهدت القارة الإفريقية منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي العديد من التحولات والأحداث، حيث اتجهت العديد من دول القارة إلى الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية بالمضمون الليبرالي الغربي المتمثل في عدة أسس منها التعددية السياسية أي تعدد الأحزاب السياسية، وتداول السلطة فيها سلمياً، وأن القرار السياسي هو نتيجة تفاعل القوى السياسية ذات العلاقة بموضوع النقاش وكذلك نجد مبدأ احترام الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والفصل وجهات النظر وأخيراً نجد المساواة السياسية من خلال إعطاء صوت واحد لكل مواطن.

المطلب الأول: الاقليمية في إفريقيا

لقد اختلفت الرؤى حول مضمون التحول الديمقراطي ودلالاته، حيث انتقد البعض حق الربط بين الحكم السلطوي وتحقيق الديمقراطية وذلك انطلاقاً من أن واقع التحول من الحكم السلطوي لا يعد بالضرورة تحولاً نحو الديمقراطية، فإجراء انتخابات وتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة لا يعد أمراً كافياً لتحقيق الديمقراطية وإنما الأهم هو عملية تدعيم وترسيخ الممارسات الديمقراطية التي تحول دون انتكاسها مثلما شهدته العديد من دول القارة كالنيجر، بنين، زامبيا، فالتحول يحمل إمكانية تحقيق الديمقراطية.¹

ونجد أن هناك عدة أسباب التوجه نحو النظم الديمقراطية حيث أنه طرحت العديد من التناقضات بين الباحثين حول وجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مسؤولتين عن عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا بصفة عامة، وهذا التناقض والاختلاف يظهر حول أي من هذه العوامل كان هو الواقع الأساسي في عملية التحول وأنهما كانا المساعد، فبالنسبة لأولوية العوامل وأهميتها في التحول الديمقراطي ويمكن

²- محمد عاشور مهدي، التحول الديمقراطي في إفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2013.

الحديث عن اتجاهين أساسيين في هذا الشأن أولهما وهو الأكثر شيوعاً بين الكتاب الأفارقة أي أن الضغوط الداخلية هي المحرك الأساسي والوحيد لعملية التحول الديمقراطي في القارة، حيث امتلك التحول الديمقراطي في إفريقيا منطقة الداخل المستقل عن العلاقات بين الشرق والغرب، فالعوامل الدولية من وجهة نظر ذلك الفريق متمثلة في انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد الإفريقي وكذلك ظهور المشروطية السياسية في برنامج الإصلاح المفروضة على المؤسسات الدولية وذلك رداً على عدم الرضى الشعبي للأوضاع الاقتصادية والسياسية المزرية السائدة في دول القارة .

ومن جهة أخرى يرى فريق آخر من الباحثين إلى العوامل الخارجية كان لها الثقل الأكبر في تبلور عملية التحول الديمقراطي في دول القارة، ويدعمون رأيهم من خلال سرعة التحولات التي مرت على الساحة الإفريقية خلال التحولات في النظام الدولي.

ولقد لجأت العديد من الدول في القارة إلى السعي نحو إيجاد الخيارات الدستورية والنمط الأمثل للحكم في إفريقيا، حيث يعتبر التحدي الوحيد والأساسي لهذه الدولة خاصة في مرحلة ما بعد الاستعمار هو كيفية الحفاظ على الوحدة الوطنية في ظل الخلافات الاثنية واللغوية هي واسعة الانتشار في القارة، ولقد طرحت العديد من الاجتهادات فيما يخص التحول الديمقراطي والتأكد من عدم ملائمة النموذج العربي للديمقراطية للواقع الإفريقي والبحث عن نموذج ملائم لإفريقيا، وهناك بعض من الباحثين الذين يؤيدون هذا الرأي ويدافعون عنهم وذلك من خلال تدعيم الرأي القائل بأن تطبيق النموذج الديمقراطية الغربية في دول القارة وقد أسفرت عنه مشكلات عديدة للنظم الإفريقية وشعبها في حين أن هناك فريق آخر يرفض هذا الرأي وتلك الإدعاءات وأكد أنصار هذا الاتجاه أن القضية ليست أفرقة الديمقراطية لأن التراث الإفريقي عرف الديمقراطية كمبادئ وممارسة وذلك يتعلق بالخيار الأمثل من الخيارات الدستورية المتعلقة بشكل الدولة ونظام الحكم، مما يؤدي إلى ظهور فئتين مختلفتين منها من تدعوا استيعاب الاختلافات الدستورية من

خلال السماح بالانفصال، وآخرون يدعون إلى الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية التوافقية واقتسام السلطة.¹

وكرؤية لمستقبل التحول الديمقراطي في إفريقيا حيث يرى البعض أن الواقع الاقتصادي ويعتبر أهم تحدي للقارة الإفريقية في ظل التخلف الاقتصادي والصراع الاجتماعي وانتشار الآفات الاجتماعية كالفقر والبطالة والجريمة والعنف وكذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار، والملاحظ هنا أن هناك من ينظر إلى التحول الديمقراطي نظرة تشاؤمية وذلك من خلال طغيان النظام السلطوي وسيطرته على السلطة مما أدى إلى القضاء على ثقافة التسامح وغياب الحريات بصفة عامة، أما من ناحية النظرة التفاؤلية تعد من خلال التفاؤل باستمرارية واستقرار عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا وأنه لا يمكن الحكم عليها بالفشل فهي مستمرة.

المطلب الثاني: أسباب التحول الإقليمي في جنوب إفريقيا

لقد ميزت العديد من الدراسات بين مجموعة من أسباب التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، فنجد أن هناك أسباب داخلية وأسباب خارجية، فالتحول الديمقراطي في العديد من الدول الإفريقية يتميز بانتقال السلطة من أنظمة سلطوية مدنية كانت أم عسكرية غير منتخبة إلى أنظمة مدنية منتخبة كالسودان والنيجر. فطبيعة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا انفرد بميزة تميزه عن باقي النماذج فهو تراث الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء في جنوب إفريقيا على النمط الليبرالي الغربي، فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة في جنوب إفريقيا كلية ولكنها كانت مقصورة على فئة معينة على حساب فئة أخرى، مما جعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع بين ملامح تصفية الاستعمار والانتقال إلى الديمقراطية الأغلبية بدلا من ديمقراطية القلة، فنجد من بين هذه الأسباب.

¹ - محمد محي الدين، مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية و الدروس المستفادة والطريق قداما، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 5- يونيو-حزيران 2011

الأسباب الداخلية

- فشل الصيغ البديلة التي طرحها النظام العنصري لحكم الأغلبية.

- تصاعد الثقل الديمغرافي والاقتصادي للسود.

- قوة المجتمع المدني في جمهورية جنوب إفريقيا.

- التقارب لمصليحي والواقعي بين القوي الرئيسية الفاعلة في جنوب إفريقيا.¹

الأسباب الخارجية

فلقد تصاعدت الأسباب الدولية بشك كبير وذلك بفرض عقوبات شاملة ضد دولة جنوب إفريقيا، حيث نجح مجلس الأمن 1985 في فرض عقوبات طوعية ضد جنوب إفريقيا، حيث وصل الأمر بالدول إلى استخدام حق الفيتو ضد جنوب إفريقيا من طرف الدول الغربية دائمة العضوية، إضافة إلى سيطرة العديد من المؤسسات التمويلية الدولية والشركات على استثمارات الدولة مما أدى إلى تزايد حجم هذه المؤسسات والاستثمارات وكذلك تزايد حجم رؤوس الأموال والاستثمارات.

إضافة إلى تزايد هيمنة وسعي القوى العظمى إلى نهب ثروات جنوب إفريقيا ونجد الولايات المتحدة الأمريكية التي تعترف بأن المؤتمر الوطني الإفريقي هو المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري للتوصل إلى تسوية الصراع، وتزايد الضغوطات على الضريبة على جنوب إفريقيا وذلك بفرض عقوبات عليها خاصة مع تراجع إدارة "ريجان" عن سياسة الارتباط البناء، وإقدامها على تبني قرارات عقابية ضد جنوب إفريقيا تضم حظر الاستثمارات الأمريكية على جنوب إفريقيا على استيراد الموارد التجارية والصناعية والمواد الخام من جنوب إفريقيا، إضافة إلى حدوث عدة تغيرات على الساحة الدولية أهمها تراجع مكانة

¹- محمد عاشور مهدي، التحول الديمقراطي في إفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، مرجع سابق، ص 9.

الاتحاد السوفياتي وضعف دعمه لحركات التحرر مما أدى إلى افتقار المؤتمر الوطني الإفريقي سنده الأساسي على الصعيد الدولي الذي كان يقدم له العون المادي والمعنوي.¹

المطلب الثالث: مراحل التحول الإقليمي في جنوب إفريقيا

مرت عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا بعدة مراحل يمكن إنجازها في أربعة مراحل وهي:

أولاً: مرحلة استكشاف النوايا والإعداد للمفاوضات

تشير دراسات هذه المرحلة إلى البدايات الأولى للتحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا حيث شهدت هذه المرحلة وتحت ضغط العديد من الأسباب خاصة الداخلية إلى إقدام النظام العنصري على طرح عدة مبادرات أساسها قبول الحزب الوطني بضرورة إيجاد نموذج دستوري قابل للتفاوض يقوم على أساس "أمة واحدة" داخل دولة جنوب إفريقيا وهذا ما يعني التخلي عن المفهوم العنصري وكل صفاته كمحدد دستوري للبلاد قائم على مراعاة واحترام "حقوق الجماعة والأقليات" في إطار دولة موحدة.²

وفي عام 1987 شهدت البلاد حالة طوارئ حيث شهدت محادثات بين "نيلسون منديلا" وزعيم المؤتمر الإفريقي المسجون آنذاك ووزير العدل في حكومة جنوب إفريقيا وذلك في منزل الوزير الأول "كيب تاون" حيث تكررت هذه اللقاءات وذلك بهدف إقناع المؤتمر الوطني الإفريقي بالتخلي عن بعض مبادئه خاصة ما يتعلق بالكفاح المسلح، التحالف مع الحزب الشيوعي والمقاطعة الدولية وتلك الشروط من أجل الإفراج عن "منديلا" والدخول في مفاوضات معه، إلا أن هذه المطالب رفضت من طرف "نيلسون منديلا" وفي مفاوضات له كروية منه لإيجاد حل للصراع في جنوب إفريقيا حيث ركز على عدم التركيز على الشروط المسبقة من الطرفين فيما يخص إجراء المفاوضات حيث ركز على نقطتين أساسيتين وهما

¹ محمد عاشور مهدي، المرجع السابق، ص 11.

² محمد عاشور مهدي، المرجع السابق، ص 15.

حكم الأغلبية في إطار دولة موحدة وموقف البيض أي أن حكم الأغلبية لا يعني بحاله سيطرة السود عليهم،واقترح "منديلا" أن يتم ذلك عبر مرحلتين أساسيتين الأولى تهيئة المناخ المناسب للمفاوضات وذلك من خلال اتفاق الطرفين على شروطها أما الثانية المفاوضات الفعلية للوصول إلى تسوية الصراع.¹

ولقد بقيت هذه المفاوضات متواصلة بين الطرفين في مناسبات عديدة إلى أن تولى الرئيس "ديك ليرك" السلطة 1989 حيث عمد إلى كسر الجمود السياسي في البلاد والأخذ بمبادئ "منديلا"، حيث قام بعدة إجراءات بهدف تمهيد السبيل للمفاوضات والسعي إلى السيطرة على مختلف الأجهزة الأمنية وممارسة القمع ضد السود، والسماح بالمظاهرات السلمية وإلغاء بعض القوانين العنصرية، كالإفراج عن قادة حزب المؤتمر، ورفع الخطر المفروض على الحركات والتنظيمات الوطنية للسود وفي مقدمتها المؤتمر الوطني الإفريقي، كما ألغيت حالة الطوارئ في البلاد وفتح الطريق للمفاوضات من أجل إقامة نظام سياسي جديد يقوم على المساواة بين المواطنين.

ثانيا: مرحلة المباحثات الثنائية وبناء الثقة

تعتبر هذه المرحلة امتداد المرحلة السابقة، حيث عقدت لقاءات ثنائية بين ممثلي حكومة جنوب إفريقيا، والمؤتمر الوطني الإفريقي بهدف الاتفاق على إجراءات معالجة بعض القضايا الشائكة في العلاقات بين الطرفين مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين واللاجئين في دول الجوار وهي النقطة التي أثارت توترات بين الحكومة والمؤتمر الوطني حول مسألة اللاجئين فيما يتعلق بقضية عودتهم إلى بلادهم من الخارج أو مستقبلهم كمواطنين.

وخلال المفاوضات ركز الطرفين على العنف والقمع الحكومي من ناحية والكفاح المسلح من ناحية أخرى والتي تعتبر أبرز محاور الخلاف بينهما حيث أسفرت تلك المباحثات عن إعلان المؤتمر الوطني

¹-محمد عاشور مهدي، المرجع السابق، ص13.

الإفريقي وقف أشكال العمل العسكري من جانبه وتعهد في 1991 بوقف عمليات التسلل وتهريب السلاح في جنوب إفريقيا وكل ما يتعلق بانتهاك حركة المواطنين في الدولة.¹

ولقد استمر التفاوض بين الطرفين حيث شهدت عدة انتكاسات وفي بعض الأحيان يحدث صراع بين الطرفين ولكن سرعان ما ينتهي ذلك إلى مفاوضات من أجل تجاوز الأمر، وحل الخلافات القائمة بين المؤتمر الإفريقي الإسلامي والحزب الوطني وعلاج القضايا العالقة بينهما كالتوصل إلى صيغة ملائمة بحكم الأغلبية يتضمن مصالح الأقلية البيضاء والقاسم المشترك بين القوى السياسية على ساحة جنوب إفريقيا.

3. مرحلة التفاوض على آليات المرحلة الانتقالية

تبدأ هذه المرحلة رسمياً بمفاوضات "كوديسا" في ديسمبر 1991 ولقد شارك فيها تسعة عشرة حزب يمثلون مختلف التوجهات السياسية والاجتماعية في جنوب إفريقيا، ولقد حدثت خلافات حادة حول الآليات الواجب اتخاذها خلال المرحلة الانتقالية ووضع حلول وسبل الوصول إلى تلك المرحلة، ورغم تعدد القوى والأحزاب السياسية إلا أن تأثير كل من الحزب الوطني الحاكم والحزب الوطني الإفريقي له تأثير بالغ في المرحلة الانتقالية حيث اختلفت الرؤية بين الحزب وكل واحد من وجهة نظر خاصة به مختلفة عن الآخر فنجد:²

أ. المؤتمر الوطني الإفريقي و رأيته لإلية المرحلة الانتقالية

يرى قادة هذا الحزب أنه لا سبيل لإحداث التحول وأن التحول الديمقراطي لا يحدث إلا في حالة القضاء التام والكلّي على النظام العنصري باعتباره شكل من أشكال الاستعمار، وبقيت الرؤية سائدة رغم

¹- محمد عاشور مهدي، المرجع السابق، ص17.

²- أحمد أمل، الانتخابات... والتحول الديمقراطي في إفريقيا، المجلد 13، العدد 46، 2017.

المفاوضات العديدة مع الحكومة حيث ركز قادة الحزب على عدة نقاط أهمها إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التي تقوم بوضع دستور جديد للبلاد، وكذا تشكيل حكومة انتقالية تتولى إدارة البلاد خلال المرحلة وصولاً إلى تحقيق حكم الأغلبية على صيغة شخص واحد وصوت واحد. والملاحظ من خلال هذه الرؤية أي رؤية الحزب الوطني الإفريقي للمرحلة الانتقالية هو عدم اعترافه بالنظام العنصري ومؤسساته وبالتالي عدم مشروعية قيادة هذه المؤسسات للمرحلة الانتقالية، ومن جهة أخرى أبدى الحزب الوطني الإفريقي قدرته على الفوز بأغلبية الأصوات في الجمعية التأسيسية ووضع دستور وتشكيل حكومة والقضاء على كل أشكال العنصرية.

ب. رؤية الحزب الوطني لتحول الديمقراطية

انطلقت مبادرة ورؤية هذا الحزب من خلال تمسكه بالسلطة وإقناع الخصوم بعدم الجدوى من محاولة إسقاط النظام والسعي إلى العمل ضمن الحدود التي وضعها نظام الحكم والعمل على عدم تجاوزها وإضفاء الشرعية على النظام القائم باعتباره هو المسؤول عن النظام.¹

ويؤكد قادة هذا الحزب أن الهدف ليس وضع الخطر على البيض وإنما هو إضفاء طابع الديمقراطية على النظام، ولقد قام بمجموعة من الإصلاحات التي أتت بمجموعة من التطورات أهمها حماية حقوق الجماعات منها الجماعات العرقية الإفريقية (البيضاء، الملونين، الهنود)، والأخذ بنظام الأغلبية، التأكيد على المرحلة الانتقالية التي تتراوح مدتها 5-10 سنوات لتهيئة البلاد لمرحلة نهائية من التحول.

4. مرحلة وضع الدستور المؤقت والملاح العامة له

¹ - محمد عاشور مهدي، التحول الديمقراطي في إفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، مرجع سابق، ص 19.

تتميز هذه المرحلة ببداية ظهور ملامح التفاهم المشترك من الطرفين الحزب الوطني والحزب الوطني الإفريقي¹ 1993، وإضافة إلى ظهور ملامح دستور البلاد من خلال المفاوضات بين أحزاب متعددة حيث شهدت بعض الإضافات والتعديلات في البنود والمحتوى ولقد شمل دستور 1993 على عدة ملامح أهمها:¹

-فيما يتعلق بشكل الدولة والنظام السياسي:فيها يتضمن إقامة دولة ذات سيادة و مواطنة ونظام حكم ديمقراطي يقوم على حماية الحقوق والحريات للمواطنين كافة الأجناس دون التمييز بينهم وذلك طبقا للمادة الأولى من الدستور، أما المادة 3/1 فتتص على المساواة والوحدة الوطنية، في حين المادة 6/1 تتص على ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث، أما المادة 8/1 تتص على وجود تعددية حزبية وانتخابات دورية، أما المادة 16/1 تتص على وجود ثلاث مستويات من الحكم:المستوى الوطني، مستوى المقاطعات، المستوى المحلي.

-المشاركة السياسية وتقاسم السلطة:حيث أكد دستور 1993 على مبدأ التمثيل النسبي في المؤسسات السياسية في البلاد بمستوياتها الثلاث، ولقد نصت العديد من المواد في هذا الدستور على عدة أحكام وبنود أهمها نجد:

-المادة 88/1 من الدستور تتص على:"يتكون مجلس الوزراء والرئيس والنواب التنفيذيين للرئيس وما لا يزيد عن 27 وزير يعينهم الرئيس بمقتضى الدستور".

¹أحمد أمل، الانتخابات... والتحول الديمقراطي في إفريقيا-، المرجع السابق، ص15.

-المادة 84/1 تنص على: "الحزب الذي يحصل على 8/1 مقاعد أو أكثر في الجمعية الوطنية يحق له تعيين نائب رئيس، وإذا لم يحرز أي حزب أو حقق حزب واحد فقط العدد المطلوب من المقاعد فإنه يحق للحزب الذي يليه مباشرة من بين أعضائه في البرلمان.¹

5. الهوية الثقافية والدينية

تنص نصوص الدستور على أبعاد الدستور (اللغة، الدين) على تأكيد الدستور على التعددية الثقافية والدينية لجنوب إفريقيا، حيث تنص المادة 3/1 من الدستور الانتقالي على أن البلاد تملك 13 لغة معبرة عن جماعات مختلفة في المجتمع، أما المادة 3/1 من الدستور تنص على أن الحقوق اللغوية وأوضاعها المكتسبة عن سيران الدستور لن تمس.

ومن جانب الهوية الثقافية والدينية تنص المادة 13/1 على أن المعتقدات مكفولة للأفراد، وأن من حقهم ممارسة شعائرهم الدينية داخل المؤسسة الحكومية دون تمييز والمساواة.

أما فيما يخص تقرير المصير فقد تنص المادة 34/1 من الدستور على: حق الشعوب في تقرير المصير لأنه جماعة ذات تراث ثقافي ولغوي مشترك في ظل نطاق إقليم جنوب إفريقيا.²

المبحث الثالث: التحول في أمريكا اللاتينية

¹محمد عاشور مهدي نفس المرجع، ص19.

²محمد عاشور مهدي نفس المرجع، ص20.

مع نهاية الثمانينات وبداية السبعينات، شهد العالم تحول العديد من الدول خاصة تلك التي تنتمي للدول النامية، التي عرفت كل أساليب الاستغلال والإهمال على الساحة الدولية من طرف الدول البارزة القوية، ونجد منها دول أمريكا اللاتينية التي سعت وراء الأخذ بالديمقراطية والتعددية السياسية.

المطلب الأول: عوامل التحول الإقليمي في أمريكا اللاتينية

فدول أمريكا اللاتينية هي الأخرى سعت إلى إحداث التغيير وذلك بتبني النموذج الديمقراطي في أنظمة الحكم وهو ما أطلق عليه "هانتغتون" "بالموجة الثالثة" هذا التطور يمكن تفسيره على ضوء ثلاث مجموعات من العوامل:

-المجموعة الأولى

تتعلق بالتجربة الذاتية للدول النامية، وكذلك غياب الزعامات الكاريزمية التي قادت حركات التحرر الوطني نحو الاستقلال، وتعتبر هذه المجموعة من عوامل الداخلية، من أهم دوافع التحول خاصة بعد غياب الزعامات الكاريزمية التي تمثل الموجة الأساسية في المجتمع والتي كانت بديل لغياب الهياكل الإدارية والمؤسسية، لأن غيابها أدت إلى حدوث انقسامات كبيرة داخل الأنظمة الشمولية التي طرحت التعددية كبديل.¹

وتؤكد دراسة كل من "أودنيل" و"شومبيتر" اللذان يقولان بأنه لا يمكن أن يكون هناك تحول إلى الديمقراطية ناتج سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من الانقسامات داخل النظام الداخلي للدولة، وهذه الانقسامات غالبا ما تكون ناتجة من أزمة شرعية النظام أو ندرة الموارد الاقتصادية.²

1-- مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، نماذج مختارة، ص219.

2- مساعيد فاطمة، المرجع السابق، ص219.

وتأكد الخبرة اللاتينية في التحول الديمقراطي أن عودة ظاهرة "الزعيم الكاريزمي" أو الزعامة الشعبية عبر صناديق الاقتراع أي الانتخاب أنه من شأنه أن يحدث التحول، ونظرا للعلاقة القوية التي تجمع الزعيم بال جماهير الشعبية، فإن ذلك سيساهم بشكل كبير في نشر الديمقراطية في بعض دول أمريكا اللاتينية وذلك نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الزعامة في المحافظة على عملية التحول الديمقراطي.

المجموعة الثانية: فهي مرتبطة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للدولة، فمع نمو الطبقة الوسطى بعد الاستقلال لم تستطع "الديمقراطية الهشة" الصمود طويلا نظرا للضربات التي تلقتها من الفئات الاجتماعية الجديدة التي سلمت زمام الأمور السياسية للجيش والنخبة العسكرية بشكل عام، وذلك بظهور نظام الحزب الواحد الذي قضى على محاولة تأسيس التعددية الحزبية، إلا أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية انعكست بشكل كبير على الأوضاع السياسية في أمريكا اللاتينية، مما زاد تهور الأوضاع الداخلية للبلاد كالفقر، البطالة، وتفشي الآفات الاجتماعية بكل أنواعها كالمخدرات وإضافة إلى استخدام السلاح، مما تسبب في ظهور احتجاجات ورد فعل شعبي كبير مطالبا بإجراء انتخابات نزيهة وحرّة، وبالتالي شهدت هذه المجموعة تدهور الأوضاع الداخلية لأمريكا اللاتينية مما أدى إلى تراجع النظم الشمولية الديكتاتورية واتساع حركة المطالبة بالديمقراطية في أمريكا اللاتينية.

ولقد توصل "أودنيل" و"شومبيتر" إلى أن هناك نقاط تغيير حدثت في عملية التحول الديمقراطي، وتقر بعض العناصر المهمة في الدولة كرجال الأعمال والتجار والصناعيين أن النظام التسلطي لم يعد مهم ويمكن الاستغناء عنه لأنه أصبح يهدد مصالحهم ولا يخدمها وهو ما حدث في دول أمريكا اللاتينية.¹

-المجموعة الثالثة-

¹ - مساعيد فاطمة، المرجع السابق، ص 220 .

ترتبط هذه المجموعة بالمؤثرات الخارجية وانعكاسها على الأوضاع السياسية الداخلية للدول النامية، وعلى رأسها دول أمريكا اللاتينية، وهذه المؤثرات مرتبطة بالتحولات والتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار التيارات الشيوعية في أوروبا، ولم يعد هناك حاجة إلى تعزيز النظام القائم لأن تلك الأنظمة تعرضت للضغوطات الخارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت القوة الضاربة والمهيمنة على الساحة الدولية، وكنتيجة تلك الضغوطات الداخلية والخارجية اتسعت مساحة تطبيق النموذج الديمقراطي في بداية القرن الواحد والعشرين عبر إجراء انتخابات نزيهة مما يستوجب البحث عن نماذج التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية.

المطلب الثاني: سمات وأنماط التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية

في القديم كانت أمريكا اللاتينية لا تحضي باهتمام، نظرا لما تتعرض له دول العالم الثالث من استغلال وتهميش من طرف الدول العظمى والبارزة على الساحة الدولية، حيث أن أمريكا اللاتينية كانت بعيدة عن الأنظار، إلا أنها حظيت باهتمام عالمي كبير وذلك نتيجة التطورات التي عرفت البلاد نتيجة انتهاجها للنموذج الديمقراطي في نظام الحكم، والتي مست مختلف المناطق في أمريكا اللاتينية كدول الكاريبي (كوبا، هايتي، الدومينيكا، جاميكا) ومرورا بأمريكا الوسطى مثل (السلفادور، نيكاراغوا، كوستاريكا، نيكاراغوا، جواتيمالا، بيليز) ووصولاً إلى أمريكا الجنوبية (فنزويلا، كولومبيا، إكوادور، البرازيل، بيرو، الأرجنتين، التشيلي، أورغواي، باراغواي) وذلك راجع لعدة عوامل أهمها:

-التجارب الديمقراطية الناشئة

-الظروف البالغة التي تواجه كل تجربة

-الكثافة السكانية العالية¹

وتعتبر أمريكا اللاتينية من القارات الكبيرة في العالم حيث تبلغ مساحتها 20,5 مليون كيلومتر مربع، فهي تمتد في شكل شبه جزيرة كبيرة وطويلة تمتد من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب.

ولقد نشأت فيها العديد من الحضارات القديمة فنجد "حضارة لأزنك" في أمريكا الوسطى وبالتحديد في المكسيك، إضافة إلى "حضارة المايا" و"حضارة الأنكا" وهي حضارات قديمة تعود على شعوب هنود الحمر في أمريكا الجنوبية، إضافة إلى التنوع السكاني في أمريكا اللاتينية، فنجد الهنود الحمر وهم السكان الأصليون ويتجاوز عدد سكانها 400 مليون نسمة، في 1985، و600 مليون نسمة في 1990 فهي قارة غنية من حيث الثروات فنجد فيها أكبر وثامن أكبر قوة صناعية ، وخامس دولة من حيث الدول المصدرة للسلاح.

والى جانب السمات نجد أنماط التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية حيث بعد أن تبنت لعود طويلة سلطة حكومية شمولية ذات الطابع العسكري، استطاعت جمهوريات أمريكا اللاتينية أن تنتهج النموذج الديمقراطي بشكل تدريجي في القرن العشرين، بعد أن تعرضت القارة إلى تدخلات عسكرية من طرف الجيش الأمريكي، إضافة إلى حدوث انقلابات عسكرية خاصة في "هايتي" 1991، حيث انتقلت من الديكتاتورية العسكرية إلى الديمقراطية الليبرالية والتي شملت كافة دول القارة.²

وانتهاج أمريكا اللاتينية للنموذج الديمقراطي يعتبر بمثابة انقلاب من النظام الاستبدادي الذي أدى وتسبب في تدهور الأوضاع الداخلية في البلاد في شتى المجالات خاصة المجال الاقتصادي، وإضافة إلى التدخل الخارجي من الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية، حيث عملت تحسين الظروف

¹- محمود عبد المنعم مرتضى، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية التحديات الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد 107 ، جانفي 1992، ص181.

²-محمود عبد المنعم مرتضى، المرجع السابق، ص183.

الداخلية للبلاد كمكافحة المخدرات، واستخدام الأسلحة، ولقد عملت أمريكا على تسديد الديون الضخمة التي تدين بها أمريكا اللاتينية، وذلك راجع لتدهور وتراجع الجانب الاقتصادي وتدهور الأوضاع الاجتماعية للبلاد، وهذه المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا نوع من التدخل الغير المباشر في الشؤون الداخلية لأمريكا اللاتينية، وهي سياسة تنتهجها الدول القوية من اجل إضعاف الدول النامية وتقديم مساعدات وإعانات كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية الدول النامية، وه ما حدث في أمريكا اللاتينية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: دول أمريكا اللاتينية الديمقراطية

لقد تم التطرق في هذا المطلب إلى دولتين برز فيها التحول الديمقراطي وهي البرازيل وفنزويلا، حيث سعت كلتا الدولتين إلى انتهاج الديمقراطية وإرساء مبادئها والعمل على إسقاط الأنظمة الاستبدادية.

أ. البرازيل

تعتبر البرازيل أهم القوى الصاعدة في أمريكا اللاتينية، فلقد تخطت هذه الدول العديد من الأحداث وللاستقرار السياسي، وعملت على القيام بعدة إصلاحات مختلفة السياسية والاقتصادية والعمل على تعزيز وفرض مكانتها في القارة وعلى الساحة الدولية، حيث تعتبر خامس اكبر دولة من حيث المساحة والتي تقدر بـ 8,5 مليون كيلومتر مربع، إضافة إلى ازدهارها بثروات مختلفة كالماء، الثروات المعدنية، والتنوع البيولوجي، وامتلاكها للذهب والحديد والنفط، وتتمتع أيضا باحتياطي البترول والغاز، ويبلغ عدد سكان البرازيل 165 مليون نسمة، مما يجعلها تحتل المرتبة الخامسة عالميا.¹

¹ - رضا محمد هلال، السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، السياسة الدولية، العدد 105، أكتوبر 2002، ص 197.

أما فيما يخص الجانب السياسي في البرازيل فهي انتهجت النموذج الديمقراطي في نظام الحكم، حيث تأسست الحياة السياسية فيها على الدستور الفدرالي الذي صدر 1973، والذي يعتبر انجاز من انجازات التحول الديمقراطي، الذي شهدته البلاد بعد سلسلة من المعاناة ما يقارب واحد وعشرون سنة من الحكم العسكري الشمولي، إلا أن كل هذا لم يأتي بشكل سهل وإنما بعد سلسلة من العراقيل والصعوبات، حيث يعتبر الرئيس «كولود دي ميللو» أول رئيس منتخب من طرف الشعب بشكل مباشر سنة 1992 إلا أنه أجبر على الاستقالة بعد اتهامه بقضايا الفساد ثم أقيمت عدة انتخابات في البلاد سنة 1994 فاز بها "هندريك كارد وسو" ثم أتى بعده "لولا سيلفا" في 2002.

وتمكن "كارد وسو" من إقامة دعائم النظام المدني بعد خبرة طويلة إبان نفيه في فترة حكم العسكريين، إضافة إلى خبرته كوزير خارجية، وعقب فوزه في انتخابات 1994 قام بتنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية ساهمت في إعادة انتخابه للمرة الثانية سنة 1998 ولقد امتنع عن تعديل الدستور بشكل يمكنه من الترشح للمرة الثالثة.

ولقد أقيمت عدة متغيرات في البرازيل فنجد الداخلية منها السياسية والاقتصادية وذلك بهدف التوجه نحو الديمقراطية، حيث تبرز التجربة البرازيلية أهمية ودور الأحزاب السياسية فيها، خاصة الحركة الديمقراطية البرازيلية، التي تمكنت من كسب ثقة المؤسسة العسكرية التي بادرت بالقيام ببعض التنازلات بعد أن تحالف بعض قادتها مع المعارضة لإجراء تعديلات في هيكل النظام السياسي البرازيلي وتحقيق التحول الديمقراطي، حيث تمت الموافقة على النظام الديمقراطي وذلك بعد إقرار التعددية الحزبية وتنظيم انتخابات حرة، أما في الجانب الاقتصادي فعملت البرازيل على انتهاج نظام اقتصاد السوق بهدف الوصول إلى الخصوصية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وذلك مما ساهم في عرض المنتج المحلي على الأسواق العالمية، وازدهار القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعة، التجارة، الزراعة، وبالتالي القضاء الآفات

الاجتماعية كالفقر والبطالة وذلك بتوفير العمل ومناصب الشغل، وعليه تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البرازيل.¹

ففي عام 1983 لجأت دول أمريكا اللاتينية إلى وضع أنظمة ديمقراطية وذلك بعد مرورها بموجات تحول مضادة، وذلك نتيجة تنظيمها لانتخابات شفافة وحرّة، سمحت بتطوير وتوسيع مشاركة مختلف الأحزاب السياسية.

وأشارت العديد من الدراسات إلى أن التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية ارتكز على أربعة أنماط من التحول تمثلت في:

1. التنازلات

هي عبارة عن قناعة ذاتية للنخبة الحاكمة، لأنها تشعر بأنها لن تتمكن من ضمان استمرارها في الحكم لذي تقدم تنازلات إلى المواطنين و المعارضين، وهذه القناعة الذاتية تتكون نتيجة مؤثرات متنوعة ومختلفة من بلاد آخر، وذلك من أجل فتح الطريق أمام الديمقراطية مثل البرازيل في نهاية حكم العسكريين.²

2. المفاوضات

تتم هذه المرحلة عندما يشعر قادة النخبة الحاكمة أنهم غير قادرين على الاستمرار، وأن الحل الأفضل هو الانسحاب من السلطة ولكن ذلك بعد ضمان الخروج السلمي من المفاوضات والمناوشات، وذلك مثلما حدث في الشيلي وسلفادور.

¹- رضا محمد هلال، المرجع السابق، ص 197-199.

²- رضا محمد هلال، المرجع السابق، ص 200.

3. الخروج من الحكم

وذلك يتم نتيجة ضغوطات شعبية وتصعد داخل السلطة عند النخبة الحاكمة وجملة الانقسامات التي تحدث داخل السلطة مثلما حدث في البرازيل.

4. التدخل الخارجي

وذلك يعني تدخل قوى خارجية في الشأن الداخلي للبلاد، وذلك تقوم به الدولة أو مجموعة من الدول قصد استبدال النظام الأوتوقراطي الاستبدادي بنظام ديمقراطي آخر مثلما حصل نيماء، هايتي.¹

وبهذا فلقد عرفت أمريكا اللاتينية كافة الأساليب، والتي بذلك وصلت كل دول القارة إلى النظام الديمقراطي، إلا أن تاريخ القارة يشهد بأن دول القارة شهدت موجة قصيرة من التحول الديمقراطي والتحول المضاد خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فهناك بعض دول القارة كالأرجنتين، كولومبيا، فنزويلا، شهدت تحول ديمقراطي عن طريق انتخابات شعبية لكنها لم تدم طويلا، فحلت محلت النظم الديكتاتورية محلها، إلا أن بعض الدول في أمريكا اللاتينية استطاعت القضاء على الأنظمة الاستبدادية العسكرية وعملت على فرض الديمقراطية في أنظمة الحكم مثل الأرجنتين، بيرو، فنزويلا وكولومبيا، ثم عادت دول القارة إلى الأنظمة والتحولات الديمقراطية في الستينات بعد أن أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية في كل من البرازيل، بوليفيا 1964 ، الأرجنتين 1966، الأرجواي والشيلي 1973 وهذه الحكومات تعتبر من أمثلة النظم السياسية والتي يطلق عليها "النظم الشمولية البيروقراطية".

فبعض دول القارة انتهجت التغيير مثل الإكوادور أين أعلن القادة العسكريين رغبتهم في الانسحاب من الحياة السياسية وعدم التدخل فيها، حيث أنه تم وضع دستور 1978 وأقيمت انتخابات 1979 أين تم

¹ - رضا محمد هلال، المرجع السابق، ص 203

الإعلان عن قيام حكومة جديدة مدنية مستقلة، وفي دول أخرى من القارة شهدت انقلابات عسكريين ضد النظام العسكري واجروا انتخابات من أجل التحول نحو الديمقراطية.¹

وإلى جانب المتغيرات الداخلية نجد المتغيرات الخارجية والدولية، أي يقصد به توجهات السياسة الخارجية للبرازيل حيث اتسمت في فترة حكم "كارد وسو" و "لولا" بنوع وقدر كبير من الفاعلية وهي الفترة المرتبطة بالمرحلة الديمقراطية، فلقد بدأت السياسة الخارجية للبرازيل بالتوجه نحو الانخراط في مبادرات وتحالفات متعددة الأطراف خاصة مع روسيا أين اتفقت البرازيل مع روسيا بقيادة الرئيس "بوتين" بتوسيع دول مجموعة الثلاثة عشر، إضافة إلى نجاح البرازيل في تحويل مجموعة "ألبريك" (هي الأجزاء الأولى من أسماء دول: البرازيل، روسيا، الهند، الصين)، من مجرد فكرة إلى إطار تساوي بين الدول الأربعة لمناقشة المشاكل الاقتصادية في العالم، أما في مجال السياسة الدولية فتسعى البرازيل إلى تقوية الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية والقيم الغربية في مجموعة "ريو" وذلك بهدف الانخراط في التكتلات الإقليمية والعمل على تطوير الاستثمارات والرأس المال في المنطقة من بنوك والعمل على تطويرها وذلك بهدف الاستغناء عن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وبحكم امتلاك البرازيل على المستوى الإقليمي لمكانة هامة في الإقليم وذلك نظرا للمساحة الكبيرة التي تتمتع بها واقتصادها القوي، وقامت بعقد اتفاقيات السلام بين الدول وذلك من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين في الإقليم الذي تنتمي إليه والعمل على تعزيز العلاقات مع دول الجوار، خاصة مع كولومبيا، والقارات الأخرى كإفريقيا وأوروبا.²

إلا أن البرازيل تعاني من أمرين أساسيين تعتبر كعقبات أمامها الأول هو استغلال ثروات البرازيل من طرف رئيس فنزويلا من أجل الترويج بمشروعه وكذلك اعتبار البرازيل بأنها مجرد دولة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، أما العقبة الثانية فتتمثل في الشكاوي المتكررة من جانب الدول المجاورة لها مثل

¹-رضا محمد هلال، المرجع السابق، ص205.

²- رضا محمد هلال، المرجع السابق، ص209.

"باراغواي" و"سودي نام" من خلال عدم وفائها بوعودها فيما يخص تقديم المساعدات المادية لتلك الدول فهي تلعب دور محوري في دول أمريكا اللاتينية، وذلك بسعي البرازيل إلى توسيع دورها الإقليمي بالتقارب مع القوى الصاعدة والانضمام إلى مجموعة العشرين والدخول في المنظمة العالمية للتجارة.¹

2. فنزويلا

تعتبر سابع دولة في أمريكا اللاتينية من حيث المساحة التي تقدر بـ 912,5 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها 28,2 مليون نسمة، وتملك أكبر اقتصاد في "تجمع الأنديز" وهي تعتبر أول منافس للبرازيل خاصة على المستوى الاقتصادي والإقليمي، استقلت 1830، اتخذت كراكاس عاصمة لها، تولى رئاستها عدة رؤساء ومن وجهات سياسية مختلفة، وتتميز فنزويلا بعدة سمات أساسية منها:

-تأثير الجيش على الحياة السياسية

-تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على الأوضاع السياسية

-بروز دور الحركات المعارضة كالتنقابات، واتحاد العمال والأحزاب السياسية

أما فيما يخص التحول الديمقراطي في فنزويلا، فلقد شهد النظام السياسي فيها ضغوطات واضطرابات كبيرة دفعت به إلى تبني النموذج الديمقراطي، وذلك بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة وذلك بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية المنددة بزوال الحكم العسكري والأمر الذي وصلت إليه، وتم الإطاحة بحكم العسكريين سنة 1988، حيث تسلم الرئيس «كارلوس اندرياس بيرير» السلطة حيث أنه شرع في القيام بالعديد من الإصلاحات والتصحيحات الاقتصادية الذي وضعه صندوق النقد الدولي مما دفعه للقيام بإجراءات الخصخصة وتحرير الأسعار، إلا أن هذه الإصلاحات قامت بتأزم الوضع الاجتماعي للدولة بسبب الفساد

¹- مصطفى كامل السيد، إصلاحات شافير الاقتصادية والاجتماعية، المعرفة: موقع الجزيرة، 2004/10/13

والفوضى الذي عم البلاد، وكذلك تأزم الوضع المالي للدولة، إلا أن الرئيس لإنقاذ البلاد من الأزمة قام بسحب قرض بقيمة 400 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، فازدادت الاستثمارات الأجنبية مع ارتفاع أسعار البترول إلا أن الفقر والامية ازدادت مما وضع مشروع التحول الديمقراطي موضع الشك.¹

ومع وصول "شافير" إلى الحكم وحصوله على تأييد شعبي كبير إلا أن الأوضاع الداخلية والاجتماعية للبلاد، ازدادت كالفساد والفقر، مما أثار اتهامات داخل النظام فمع ارتفاع الفقر أحدث تناقض فيما تملكه فنزويلا من ثروات وما يعيشه شعب فنزويلا من فقر نتيجة الفساد السياسي الذي تعيشه البلاد داخل السلطة، ولقد أتى "شافير" بمجموعة من الإصلاحات منها تغيير اسم الدولة إلى "فنزويلا البوليفارية"، إصدار دستور جديد من أجل تمديد مدة حكمه لست سنوات مع إمكانية إجراء انتخابات فورية مباشرة من أجل الاتصال بين الشعب والرئيس، وإصلاحاته أيضا شملت القطاع الاقتصادي، إلا أنها لم تشمل صلاحيات السلطة التنفيذية، ولقد استخدم "شافير" خطابات شعوبية تليق بالنظم التسلطية ولا يناسب الأوضاع الديمقراطية.

أما فيما يخص السياسة الخارجية لفنزويلا فهي سعت إلى توسيع دورها القيادي المستقل في أمريكا اللاتينية ومعارضة العولمة والسياسة الاقتصادية الليبرالية الجديد، وإنشاء عالم متعدد الأطراف والأقطاب من أجل مواجهة الهيمنة الأمريكية، حيث شهدت فنزويلا تقارب متزايد مع أعداء الولايات المتحدة الأمريكية مثل كوبا وإيران حيث عمل "شافير" على التقارب مع روسيا من أجل طاقتها الإنتاجية البترولية وكونها مستهلك كبير محتمل لصادرات فنزويلا في مجال الطاقة، أما في المجال الإقليمي سعت فنزويلا إلى حشد الدعم من أجل سياسات إقليمية فتمثل منطقة التجارة الحرة للأمريكيين.²

¹-مصطفى كامل السيد، المرجع السابق، ص28.

²-مصطفى كامل السيد، المرجع السابق، ص28.

خلاصة الفصل

أن العديد من الدول على الساحة الدولية شهدت العديد من التحولات الإقليمية والتي ساهمت بشكل كبير في تغيير الأوضاع الداخلية للدول والتحول من نظام سياسي إلى نظام آخر، وهذا ما أثر وبشكل آخر على الأوضاع الخارجية مما تسبب في العديد من المخاطر أهمها التدخلات الخارجية الدولية في الشؤون الداخلية للدول خاصة في الدول النامية، بحيث تميزت بتصاعد النظام السياسي لهل، وذلك ما دفع بالعديد من دول العالم الثالث إلى تبني النموذج الديمقراطي بهدف تغيير الأوضاع الداخلية لها.

الفصل الثالث:

تأثير التحولات الإقليمية على دور
المؤسسة العسكرية في مصر

تحتل مصر مكانا كبيرا على الصعيد العربي والإقليمي وحتى على الصعيد الدولي، كونها مستقطبة للأنظار سواء من حيث موقعها الجغرافي أو حتى من خلال سياستها الداخلية والخارجية خاصة مع الدول العربية، وهي كذلك تتميز بنظام سياسي يختلف عن جميع الأنظمة، وسنحاول في هذا فصل التطرق إلى المؤسسة العسكرية المصرية ونظام السياسي المصري وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، ندرس في المبحث الأول، طبيعة التحولات الإقليمية، أما في المبحث الثاني فسنتناول موقع المؤسسة العسكرية في التحول في مصر، وفي المبحث الثالث سنتكلم عن انعكاسات التحول في مصر على دور المؤسسة العسكرية.

المبحث الأول: طبيعة التحولات الإقليمية والمؤسسة العسكرية في مصر

تعد المؤسسة العسكرية المصرية من أهم المؤسسات المصرية للمكانة التي تحظى بها حيث سنطرق إليها بشكل واسع، حيث سنطرق إلى نشأتها ومكانتها في أنظمة الحكم المختلفة في مصر على صعيد الطبيعة والإنشاء وعلى صعيد العقيدة والتأهيل وعلى صعيد المحيط التي تقوم فيه، وسنطرق أيضا إلى العلاقات المدنية-العسكرية في مصر.

المطلب الأول: كرنولوجيا التحولات في المنطقة العربية

أولا: تونس

تعتبر تونس من الدول العربية التي شهدت نوع من التحول في النظم السياسية، حيث سعت إلى الأخذ بالنموذج الديمقراطي وذلك بهدف تحسين الأوضاع الداخلية لتونس من مختلف الجوانب. ومنذ استقلال تونس عن الاستعمار الفرنسي 1956 فهي دولة ذات سيادة، تتمتع بأهمية ومكانة خاصة في الشمال الإفريقي وفي حوض الأبيض المتوسط فهي متنوعة من حيث التنوع البيئي والطبيعي، فهي تعرضت إلى العديد من الامتدادات فنيين ومسلمين والرومانيين، فانضمت تونس إلى الدولة العثمانية

1571 إلى أن استقلت عن الاستعمار الفرنسي بقيادة "بورقيبة" الذي قام بإحداث تغييرات في تونس في النظام الداخلي لها وذلك من خلال إنشاء مجلس وطني منتخب، لإعداد الدستور للبلاد 1957، وإلغاء الملكية في تونس وإعلان قيام جمهورية مستقلة وخلفه الرئيس "بن علي" الذي استمر في منهج بورقيبة إلى غاية 2014 تاريخ إسقاطه انتفاضة شعبية مما أدى دخول تونس مرحلة التعددية الحزبية.

ولقد مر التحول السياسي في تونس بأربعة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: ولقد تمثلت في الاحتجاجات التي ظهرت منطقة قفصه المنجمية 2008، وهي أول

انتفاضة اجتماعية اتسع نطاقها منذ ثورة الخبز 1984، نظرا للبطالة التي تعاني منها البلاد، إلا أن

السلطة قمعت تلك الاحتجاجات بالعنف.

المرحلة الثانية: وتتمثل في الشرارة التي انطلقت في منطقة سيدي بوزيد المنتمية إلى المناطق الداخلية الهشة.

المرحلة الثالثة: تتميز بدخول العديد من المدن التونسية في الاحتجاجات الشعبية مثل صفاقس، سوسة، وذلك ما أعطى لانتفاضة التونسية بعد آخر ودخلت فيه مرحلة دون رجعة.

المرحلة الرابعة: وفيها دخلت تونس العاصمة في الأحداث مما تسبب ذلك الإطاحة "بن علي" في

14 جانفي 2011. وكل هذه الاحتجاجات تمت من طرف الفئة الشبانية من أجل إسقاط النظام وتحسين

الأوضاع الداخلية الاجتماعية والاقتصادية لتونس.¹

1. طبيعة النظام السياسي في تونس في عهد الحبيب بورقيبة (1957-1987)

ترأس تونس لمدة ثلاث سنوات بحيث انتهج خلالها نهج علماني في الحكم، ومنح لنفسه صلاحيات واسعة

لدرجة اتهامه بالديناميكية، فهو من مواليد مدينة طرابلس، وبدأ حياته السياسية 1929، وأسس لنفسه

¹- مولود دحماني، أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي-دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011-2015 -، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 82-86.

جريدة العمل التونسي 1932 للحزب الحر الدستوري، وانظم إلى اللجنة التنفيذية، ولقد طالب بإنشاء برلمان تونسي يمثل السلطة التشريعية، وحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وكذا الفصل بين السلطات الثلاث، وذلك من خلال عقد مؤتمر، ولقد لفت الأنظار من خلال مطالبته بالنضال وللاستقلال والأمر الذي رفض من قبل السلطات الفرنسية، وهذا ما أحدث مظاهرات مما أدى إلى إلقاء القبض عليه وسجنه، ثم قام بالترويج بالقضية التونسية عبر مختلف مناطق العالم، وواصل الكفاح والنضال من أجا الثورة التونسية بعد سلسلة من الاعتقالات الموجهة ضده إلى غاية توقيع معاهدة الاستقلال الداخلي لتونس.

فبعد الاستقلال قام "الحبيب بورقيبة" بإنشاء أول حكومة حيث تولى رئاستها لمدة أربعة سنوات ولقد قام بالعديد من الإصلاحات أهمها:²

-إلغاء النظام الملكي: ففي 1957 أعلن الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري عن الجمهورية بإعطاء المجلس القومي التأسيسي الصيغة الدستورية وإلغاء الملكية، ليختار نفس المجلس "الحبيب بورقيبة" رئيسا للجمهورية التونسية إلى غاية دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ، ليقرر التعددية الحزبية 1981، وتجميد نشاط الحزب الشيوعي 1962 لعدم حصوله على أي مقعد.

إعلان عن دستور تونسي جديد: تم الإعلان عنه في 1959 حيث أقر هذا الدستور نظاما رئيسيا يتمتع - فيه الرئيس بصلاحيات واسعة إضافة إلى حقوق الإنسان وحمايتها، الفصل بين السلطات، الحرية أسس الديمقراطية الناشئة.

-تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية: ففي عهد "بورقيبة" ثم إلغاء التمييز بين المرأة والرجل وأقر المساواة بينهما، كما منحها العديد من الحقوق كالانتخاب وأسس الاتحاد الوطني للمرأة لتواصلها مع السياسة.

²- مولود دحماني، المرجع السابق، ص 87.

-الإصلاحات السياسية: تم تغيير الحزب الحر الدستوري الجديد إلى الحزب الاشتراكي 1964 وتم تغيير أغلبية الأعضاء اللجنة المركزية به.

الديكتاتورية: حيث عمل "الحبيب بورقيبة" على فرض شخصيته في الدولة كافة في الفئة البورجوازية وذلك من خلال استثمار أموالهم في المشاريع الاقتصادية داخل تونس لصالحهم واستغلال الطبقة الكادحة وعليه فقام بورقيبة بالانفراد بالسياسة مما أدى إلى ظهور مؤيدين ومعارضين له، إضافة إلى إحداثه لتغييرات عديدة في مختلف الجوانب منها الجانب الثقافي وذلك من خلال دعوته إلى التمسك بالمقومات الوطنية والمحافظة على الهوية الوطنية والمساواة بين الرجل والمرأة ومنح الطلاق لكليهما، وإلغاء تعدد الزوجات، القضاء على الجرائم، تكريس الطبقة، واستئصال مقومات الحضارة الإسلامية بإلغاء التعليم الزيتوني.³ أما في المجال التربوي قام بإصلاح التعليم عن طريق قانون إصلاح التعليم 1985 بإنشاء مدارس حديثة. ونجد إلى جانبه المجال الاقتصادي الذي تميز بالانهيار بسبب انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى فرنسا، بحيث حاول الاتحاد العام القومي للشغل بوضع برنامج اشتراكي لإخراج البلاد من المأزق ووقعوا في مواجهة مع حلفاء بورقيبة، حيث وضع نظام اقتصادي بورجوازي على المستوى الصناعي والفلاحي والاجتماعي والأمر الذي أدى إلى انتشار الفقر في تونس، فالوضع الاقتصادي التونسي مر بعدة مراحل من التأميم الاقتصادي إلى الاشتراكية 1962-1971 إلى مرحلة اقتصاد السوق والأمر الذي ضاعف من الأزمة الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع الديون والعجز في الحساب الجاري وخفض أجور العمال. الانقلاب على بورقيبة: هذا الانقلاب تم من طرف "زين العابدين بن علي" 1987 ووعده بالمصالحة الوطنية والترسيخ الديمقراطي، ومنح الحريات والإفراج عن المعتقلين.

وتوفي سنة 2000 بعد الإقامة الجبرية التي فرضت عليه من قبل "زين العابدين بن علي".

³مولود دحماني، المرجع السابق، 91-92.

النظام السياسي في مرحلة زين العابدين بن علي 1987-2011:

ففي 1987 قام الوزير الأول "زين العابدين بن علي" بإزاحة الرئيس بورقيبة وذلك استنادا إلى الفصل 57 من الدستور الذي ينص على تولي الوزير الأول رئاسة الجمهورية في حالة عجز أو وفاة رئيس الجمهورية وعزل زين العابدين ذلك بتقرير طبي يتضمن عجز الرئيس عن توليه الرئاسة.⁴

وفي عهد زين العابدين وقبل تقمصه منصب الرئاسة كان قد تولي عدة مناصب أساسية في الدولة منها عمل كملحق عسكري في المغرب وأمين عام للأمن الوطني 1977، وسفير لتونس في بولندا، ثم وزير دولة ثم وزير مفوض للشؤون الداخلية، ثم وزير الداخلية 1986، ليصل إلى منصب وزير أول وهو المنصب الذي استغله للقضاء على بورقيبة وتوليه الرئاسة، ففي فترة توليه الحكم كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتونس على وشك الانهيار، ولقد قام ببعض الإصلاحات منها الإفراج عن المعتقلين الإسلاميين وحافظ على التركيبة الحكومية باستثناء الوزراء.

وقام بتغيير اسم الحزب الحر الدستوري الجديد إلى التجمع الدستوري الديمقراطي 1989، كما سمح بتكوين حزبين التجمع الاشتراكي التقدمي وحركة النهضة، ولقد أعيد انتخابه كرئيس للبلاد في أربعة انتخابات 1999، 1994، 2004، 2002، وفي رئاسية ته الأخيرة 2004، قام بإلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة، وقام بإرساء التعددية الحزبية وحفاظة على التركيبة الحكومية وقام بتعديل الدستور لزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، ومنع حركة النهضة من ممارسة أعمالها السياسية مما دفعه بالدخول في صدام مع السلطة، كما اتهم بمحاولة قلب النظام وإحداث العنف في البلاد.⁵

ففي الوضع الاقتصادي واستنادا إلى الإصلاحات التي قام بها بورقيبة ثم تحقيق ارتفاع في نسبة الإرباح داخل أسرته بحيث قامت زوجته بعدة تحايلات ضد القانون.

⁴- زيدان مريم، التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي (دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011-2015)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور "مولاي الطاهر" سعيده، 2018، ص 49-57.

⁵- زيدان مريم، المرجع السابق، 54-57.

أما فيما يخص الوضع الأمني فلقد وضع زين العابدين يده على الأجهزة الأمنية للتدخل في جميع الشؤون الداخلية لتونس السياسية والاجتماعية والتصرف دون ضوابط.

إضافة إلى الوضع السياسي فلقد سيطر بن علي على كل الأمور الداخلية للبلاد، بحيث وصف نظامه بالاستبدادي وغير الديمقراطي من قبل جماعات حقوق الإنسان، والصحف الغربية، فالجانب السياسي لكل من بورقيبة وزين العابدين هو نفسه ولا يختلفان في شيء فالتغيرات التي طرأت هي شكلية وليست في الصميم أي الداخل.

أما في الجانب الاجتماعي ففي عهد بن علي كان الوضع الاجتماعي متدهور جدا بحيث هناك تباين في توزيع الثروة بين فئات المجتمع، وتمركزها في يد فئة قليلة مرتبطة بنظام الحكم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب، وتدني مستويات الخدمة لدى السكان من حيث مياه الجوف، الكهرباء، وقام أيضا بإلغاء الحجاب وسمح للكنائس بممارسة عبادتها.⁶

وأما فيما يخص المؤسسة العسكرية في تونس فهي تعتبر إحدى المؤسسات الكفيلة بحفظ توازن المجتمع وذلك نظرا لما تملكه من قوة عسكرية مسلحة، وامتلاكها لشعبية واسعة وذلك راجع لعدم تدخلها في الشؤون العامة، وفي بعض الحالات قد تسهم المؤسسة العسكرية في استمرار النظام المستبد وذلك من خلال تدعيم والعمل على امتداده إلا أن في حالات أخرى تقوم على تحقيق الإصلاح السياسي والديمقراطي في حال تفاقم وتواصل الاحتجاجات الشعبية وقد تتدخل المؤسسة العسكرية لصالح المطالب الشعبية في ذلك في حالة تدهور الأوضاع الداخلية للبلاد وتوجهها نحو الفوضى.

ومن خلال هيكلية المؤسسة العسكرية وفق مناهج الليبرالية فذلك يؤدي إلى الإصلاح السياسي والتوجه نحو الديمقراطية وإذا توفر لدى الجيش الفكر التنويري الذي يؤمن بأن دور الجيش هو حفظ الحدود وتوفير الأمن والاستقرار في البلاد، فالجيش التونسي يعود تأسيسه عقب استقلال تونس فالمؤسسة

6- زيدان مريم، المرجع السابق، ص 75-80.

العسكرية لا تختلف عن باقي مؤسسات العسكرية العربية فهي قوية من حيث الجيش (العدد والتعداد) وتمارس مهامها بشكل عادي فهي تعمل وتسهر على حفظ الأمن والسلم الداخلي والخارجي في تونس، إلا أنها لم تسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية لتونس، وذلك ما أدى إلى ارتفاع درجة القبول من طرف الشعب التونسي لها، فهي لم تدخل في مظاهر الفساد والترف، ولم تملك مؤسسات خاصة بها على غرار المؤسسات الأمنية الأخرى، فالمؤسسة العسكرية التونسية والجيش وقف مع الشعب أثناء الثورة، ولم يخضع لتعليمات المؤسسة السياسية لفرض النظام بالقوة والعنف، وذلك ما أدى إقرار "بن علي" بعد أن هدد بالقيام بانقلاب ضده في حال لم يترك البلاد، فالجيش في تونس قام بحماية المؤسسات الحيوية فيها، كالسجون، المصانع، الجامعات، الوزارات... الخ، فهذا الجانب مكنه من اكتساب مكانة عند الشعب.⁷

ثانياً: التحول الديمقراطي في ليبيا

فليبيا هي الأخرى على غرار الدول العربية، فهي عملت على إحداث تغيير في النظام السياسي الداخلي وذلك من خلال التوجه إلى الأخذ بالنموذج الديمقراطي، فهي تقع شمال إفريقيا ولها تعداد سكاني هائل، ونالت استقلالها سنة 1951 من الاستعمار الإيطالي كدولة ملكية، ففي الجانب السياسي نجد أن في سنة 2011 عملت على إسقاط نظام الزعيم الليبي "معمر القذافي"، فاعتبر بمثابة نقطة تحول مهمة في تاريخ المجتمع الليبي منذ الاستقلال وذلك ما فتح المجال لإعادة بناء مؤسسات البلاد واستعادة القدرة على تقرير المصير للشعب الليبي، بحيث مر بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: وهي بداية الانتفاضة التي انطلقت في 17 فيفري 2011، وحملت جملة من المطالب

أهمها تحقيق النظام، الحرية، والكرامة، إضافة إلى إنشاء دولة الدستور والقانون والعمل على محاسبة

المجرمين، وهو نفس الشيء الذي حدث في الدول العربية المتشابهة كتونس ومصر والتي بدأت

الانتفاضة بتجمعات سكانية، ورد عليها النظام وفق الجانب الأمني الذي يضم عملية القتل والقمع

⁷ عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص 106-114.

الممارس ضد المتظاهرين وهذا ما أعطى للانتفاضة بعد آخر، أما الجانب السياسي على غرار "بن علي" و"مبارك" فتعامل نظام لقذافي بقسوة شديدة خاصة ضد الشعب، ولقد اشتهر لقذافي بتهديداته المباشرة للشعب الليبي.⁸

المرحلة الثانية: تحول المظاهرات السلمية إلى طابع العنف، وذلك من خلال تزايد الاحتجاجات داخل المجتمع الليبي، خاصة مع دخول الفاعل القبلي، فتصاعد العنف والعنف المضاد رغم محاولة احتواءها من طرف نظام لقذافي مما أدى إلى حرب مسلحة ومواجهة دامية في مختلف ليبيا، وكان العامل المشترك في المعركة هو القدرة على السيطرة على المواقع الإستراتيجية وتتميز بانشقاق الهيكل السياسي والأمني لنظام لقذافي.

المرحلة الثالثة: التدخل الدولي وحسم الصراع: فهذه المرحلة تميزت بالتدخل الإنساني لحماية المدنيين في ليبيا، وذلك بعد تصاعد الصراع في ليبيا، بعد لجوء "لقذافي" إلى التدخل العسكري وذلك بإقرار قرار أممي يتضمن ما يلي: "إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على نظام لقذافي حظر الطيران فوق ليبيا وحماية المدنيين بكل الوسائل".

والتدخل العسكري في ليبيا من طرف الأطراف الخارجية خاصة بعد الضربات التي تلقاها حلف الشمال الأطلسي أدت على هدم بني النخبة لنظام لقذافي، والتحول السياسي في ليبيا قدم مجموعة من الميزات في سياق التحولات السياسية والتي تم حصرها في:

-طبيعة التحول: فلقد شكل العنف المسلح أداة رئيسية لحسم الصراع في ليبيا، فانطلاقا من تصعيد النظام السياسي للموقف وقمعه للمحتجين وذلك باستخدام الطائرات والمدافع وكل وسائل القمع والعنف، فاتجهت المسألة إلى حرب أهلية داخل المجتمع الليبي.

⁸-مولود دحماني، أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي-دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011-2015 -، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، 2016، ص146-149.

طبيعة الفواعل المؤثرة: وذلك من خلال أهمية الفاعل القبلي الذي ساهم في توجيه مسار الصراع والانقسام المجتمعي في ليبيا، بالإضافة إلى الفاعل الدولي، إلى حلف الشمال الأطلسي برز فاعل مهم وهو المرتزقة الأفارقة الذي كان نظام لقذافي يستعين بهم في مواجهة المعارضة ضده. ويمكن القول أن "لقذافي" استطاع طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه من خلال اللجان الثورية فنجد أن هناك خطان متوازيان في السلطة الليبية الأول هو سلطة الشعب المتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان في مؤتمر الشعب العام، أما الثاني هو سلطة الثورة والتي تبدأ تسلسلها القيادي من العقيد "لقذافي" والأعضاء الباقون في مجلس قيادة الثورة والتي تقوم بمهمة مراقبة اللجان الشعبية.⁹ ونجد أن ليبيا تختلف عن تونس فيما يخص التحولات على مستوى الحكم حيث أن النظام الليبي يتميز بالقبلية كما سبق ذكره، فبعد الانقلاب الذي قام به والذي أدى إلى تغيير جذري في نظام الحكم حيث تحول من نظام ملكي إلى جماهيري والتي أراد بها لقذافي إلهام الشعب بأن ليبيا جماهيرية فيها كل المقومات الأساسية كالعدالة والمساواة والحرية، فقد تضمن مشروعه العمل على إرساء مبادئ الديمقراطية وذلك ما مكنه من كسب شعبية كبيرة وتكريس أفكاره من النظام الذي تحول إلى نظام تسلطي وقمعي في 2011.

فالنظام الليبي ركز على شخصية الرئيس "معمر لقذافي" الذي اعتبر نفسه هو الوحيد الذي يملك القوة وأنه ليس لديه منافس وهناك من وصفه بأنه كان يملك عقدة الوحدة وغياب السيطرة وتأثره بخطابات "جمال بن ناصر" وميوله للصوفية.

ويتميز النظام الليبي بأنه يستمد سلطته من "الكتاب الأخضر" ويعتبر المرجعية في الحكم ويتضمن العديد من المفاهيم عن الحرية والعدالة والمساواة، ويتكون من ثلاث فصول، الفصل الأول تناول المشاكل السياسية والسلطة في المجتمع، أما الثاني حلول المشاكل الاقتصادية والتاريخية بين العامل ورب العمل،

⁹- مولود دحماني، المرجع السابق، ص147.

أما الثالث يتضمن أطروحات عن الأسرة والأم والطفل والمرأة والثقافة والفنون ولقد أعتبر دستوراً للجماهيرية من صناعه.

أما عن أجهزة النظام فهو يرفض فكرة التمثيل البرلماني ويرى بأن الشعب يمثل نفسه بنفسه وذلك عن طريق اللجان الثورية الشعبية وذلك من أجل القضاء على البيروقراطية وقمع المتظاهرين إلا أن لقذافي خلق لنفسه أجهزة أخرى غير رسمية لمساعدته في تنفيذ سياسته وهي عائلته بالدرجة الأولى خاصة ابنه "سيف الإسلام" إضافة إلى أقاربه.

والملاحظ في النظام الليبي هو نظام قمعي استبدادي وتسلطي والافراد بالسلطة وقام بالقضاء على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمعارضة، وتأميم الأملاك الخاصة لصالح الدولة.¹⁰ أما الجانب الاجتماعي فنجد أن ليبيا عانت من الفقر والتهميش وغياب العدالة الاجتماعية، فالبيئة الاجتماعية لليبي تتكون من النمط القبلي والتي ولدت صراعات من أجل الحفاظ على الأرض والزعامة. في حين نجد الجانب الاقتصادي لليبي فهو مر بخمسة مراحل:

1. من الاستقلال إلى غاية اكتشاف النفط.

2. دخول ليبيا عصر جديد.

3. الانقلاب العسكري الذي قام به لقذافي بإلغاء النظام الملكي وتغيير الوجهة من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

4. انهيار أسعار النفط والعقوبات التي فرضت على ليبيا.

5. من 2003 شهدت ارتفاع أسعار النفط والعقوبات والنمو الاقتصادي والدخول في الأسواق الأوروبية. كما نجد أن الاقتصاد الليبي يتميز بالنمو السريع والتنوع، والتوزيع الغير العادل للثروات، وتزايد الفساد باحتكار المشاريع الاقتصادية والاستثمارات، وذلك ما نتج عنه تراجع الاقتصاد الليبي في الأسواق

¹⁰ زيدان مريم، التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي (دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011-2015)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور "مولاي الطاهر" سعيدة، 2018، ص 77-84.

العالمية، وغياب مؤسسات الدولة في ليبيا وانحيار وضعف النشاط التجاري، والصناعة وكذلك ارتفاع نسبة البطالة وتراجع مستوى الإنتاج المحلي، والذي نتج عنه تراجع نسبة التعليم في ليبيا وتدني مستواه وكذلك تدنى المستوى الصحي سواء المادي أو البشري.

المطلب الثاني: نشأة المؤسسة العسكرية في مصر وعقيدتها

أولاً: النشأة

1. بناء الجيش المصري الحديث فترة "محمد علي باشا 1805-1849"

لقد مر الجيش المصري الحديث منذ نشأته بشكل نظامي في عهد الملك محمد علي بعدة مراحل، حيث كان معظم الضباط الملتحقين من المهاجرين الأجانب كالأتراك والألبان، وقد خلا الجيش من الضباط المصريين الذين التحقوا فيما بعد، حيث اعتمد محمد علي في تشكيل جيشه على ضباط فرنسي يدعى " سيف" وكان له ثقة بأبناء مصر ومزاياهم العسكرية العالية، وبدأ في طرد العناصر الأجنبية ليحل محلها عناصر من المصريين.

اتسع حجم الجيش المصري بشكل ملحوظ في ثلاثينيات القرن التاسع عشر حيث وصل إلى 36 فوج وبلغ تعداد كل فوج حوالي 3000 جندي.¹¹

2. تنظيم الضباط الأحرار وبداية البحث عن دور جديد للجيش

على الرغم من تباين وجهات النظر حول التاريخ الحقيقي لنشأة هذا التنظيم، إلا أنه هناك شبه إجماع على أن الوضع العام الذي كانت تعيشه مصر آنذاك من انعدام للاستقرار السياسي وضعف أداء الأحزاب السياسية وتنامي الفساد وتدخل الاحتلال في شؤون البلاد وإهمال للجيش، بالإضافة إلى

¹¹. محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، مذكرة ماجستير (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)، ص ص. 14، 15.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي الأسباب الأساسية في بروز هذا التنظيم الذي قام بثورة 23 جويلية 1952 الذي استطاع من خلالها الإطاحة بنظام الحكم الملكي واعتماد نظام الحكم الجمهوري تميز بهيمنة الجيش على الحياة المصرية العامة¹²، كما أقدم الجيش المصري على عدة خطوات أحدثت ثورة شاملة في طبيعة وشكل الحكم في مصر والتي كان أهمها¹³:

- إعلان سقوط دستور 1923 بتاريخ 10 ديسمبر 1952.
- تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد دستور جديد بتاريخ 13 جانفي 1953.
- حل الأحزاب السياسية ومصادر أموالها بتاريخ 16 جانفي 1953.
- إصدار إعلان دستوري لإدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية بتاريخ 10 فيفري 1953.
- إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية بتاريخ 18 جوان 1953.

3. هيمنة الجيش على الحكم في مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر

نجح تنظيم "الضباط الأحرار" في دفع الملك " فاروق" إلى التنازل على الحكم ومغادرة البلاد بتاريخ 26 جويلية 1952 وتعيين " محمد نجيب " رئيسا للوزراء بتاريخ 7 سبتمبر 1952، ثم رئيسا للجمهورية بتاريخ 18 جوان 1953، لكن سرعان ما نشب الخلاف بين " محمد نجيب " ومعارضيه بزعامة " جمال عبد الناصر" استطاع حسم الصراع لصالحه، إذ تمكن هذا الأخير من الانقلاب على الرئيس وتولي السلطة بتاريخ 14 نوفمبر 1954 مما ساعده على فرض توجهاته المتعلقة بدور الجيش في الحياة المدنية، كما تم انتخابه مرة ثانية كرئيس للجمهورية بتاريخ 24 جويلية 1954، عمل بعدها في تقوية قدرات الجيش المصري، كما حصل العسكريون في المقابل على وظائف رئيسية في الدولة، مشكلين بذلك الأغلبية الساحقة من كبار الموظفين الدبلوماسيين والإداريين في الأجهزة الأمنية، إذ قدر

¹². يوسف محمد عيدان الجبوري، "تنظيم الضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة 22 جويلية 1952"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، م.15، ع.9، سبتمبر 2008، ص 372-393.

¹³. الجبور، مرجع سابق، ص.25.

عددهم بـ 1500 ضابط، في الفترة الممتدة ما بين 1954-1962 كما كان للجيش دور في مشاريع استصلاح الأراضي، وإقامة البنية التحتية العامة، وتوفير السلع الأساسية، والصناعة المحلية للأجهزة الاستهلاكية والإلكترونيات.¹⁴

4. الرئيس "أنور السادات" وسياسة الحد من الدور السياسي للجيش:

اعتمد الرئيس "أنور السادات" على التقليل من تواجد الجيش في المناصب السياسية والإدارية، لكنه حظى بدور كبير في المجال الاقتصادي، إذ ساهمت سياسة الانكفاء للداخل النابعة التي جاءت نتيجة لتوقيع مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل سنة 1979 في تنامي الدور الاقتصادي للجيش المصري، ومع انفتاح مصر على المعسكر الغربي لم تعد المشاريع الاقتصادية للجيش ترتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي للجيش من الاحتياجات الرئيسية وتخفيف حجم التكلفة الاقتصادية الملقاة على عاتق الدولة، وشهدت المؤسسة العسكرية انخفاضا في دخلها منذ توقيع الاتفاقية مع إسرائيل في 1979 حيث سعت لإيجاد مصادر بديلة للإيرادات، واستفادت في الأخير من امتيازات لقانونية¹⁵.

5. الرئيس "حسني مبارك" وتزايد نفوذ ضباط الجيش

قام حسني مبارك بجعل المؤسسة العسكرية خارج إدارة الحياة السياسية في مصر، لكن في مقابل هذا سهل من استفادة ضباط الجيش بالعديد المزايا الاقتصادية، واعتمد على الحزب الوطني الديمقراطي

¹⁴. منة الله جلال، دولة الجيش من محمد علي إلى السيسي كيف احكم العسكريون قبضتهم على مقاليد السلطة في مصر، موقع ساسة [sasapost](http://www.sasapost.com/the_egyptian_military_history) 18 جانفي 2015، تاريخ التصفح 26-ماي 2019، أنظر الرابط: http://www.sasapost.com/the_egyptian_military_history

¹⁵. احمد شهاب الدين، "الاقتصاد المدني للجيش المصري من عهد عبد الناصر إلى ما بعد ثورة 05 جانفي"، الحوار المتمدن، ع. 31، 4 فيفري 2012، تاريخ التصفح، 26 ماي 2019، نظر الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=293966>

والقوات الأمنية المرتبطة بوزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة في سيطرته على الساحة الداخلية، كما قام الجيش بعقد شراكة مع الحكومة في المجال الاقتصادي وذلك بغية تحقيق متطلبات الشعب¹⁶.

6. الجيش ومرحلة ما بعد ثورة 05 جانفي 2011

استعاد الجيش مكانته على مستوى الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالبلاد بعد ثور جانفي، وذلك نتيجة التأثير الكبير الذي غاشته في السنوات العشر الأخيرة حيث تراجعت مكانته مقابل مصلحة الأمن الداخلي وطبقة رجال الأعمال المؤيدة لتوريث الحكم في مصر، لذا فقد سعت المؤسسة العسكرية إلى توظيف التأييد الشعبي لها بأهليتها لإدارة المرحلة الانتقالية وذلك من خلال سن قوانين دستورية ووضع مجموعة من الحقوق يصعب التراجع عنها من قبل أي رئيس يأتي فيما بعد أو طبقة اجتماعية¹⁷.

ثانيا: العقيدة والتأهيل للمؤسسة العسكرية المصرية

1. على سعيد الطبيعة والإنشاء: يعد الجيش المصري أول وأقدم جيش نظامي في العالم، حيث مر بقيادات مصرية وعربية ومملوكية وعثمانية وإنجليزية فكلها ساهمت في بناء هذه المؤسسة، وتعتبر فترة حكم محمد علي باشا وما بعدها الفترة الحديثة المهمة في بناء الجيش المصري على الطراز الحديث، حيث تم إضافة السجلات والرتب العسكرية وسن التجنيد الإجباري¹⁸.

ثانياً: على سعيد العقيدة والتأهيل: تعد المؤسسة العسكرية بمقتضى عقيدتها القتالية حامية للوطن، ففي المرحلة الانتقالية لعبت دور حماية النظام الجمهوري الديمقراطي من أي انقلاب، ويوصف الجيش بأنه جيش للشعب وليس للحكام، إلا أنه تحول إلى جماعة مصلحة يعمل في خدمة قائد الجيش عبد الفتاح

¹⁶. مانس هانسن، محرر، "حكم القطاع الأمني في مصر العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر"، مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الولي للخبراء، (سويسرا: مونتر، 3-4 أبريل 2014)، ص. 16.

¹⁷. الياس حودميسة، الدور الاقتصادي للجيش المصري، (ورقة: جامعة قاصدي مرباح، ب. د س)، ص. 98.

¹⁸. محمد زيتوني، "دور المؤسسة العسكرية المصرية في الدفاع المجتمعي أثناء الثورة والمرحلة الانتقالية في مصر 2011-2014"، مداخلة أقيمت في المؤتمر الدولي الموسوم بـ: العلاقات المدنية-العسكرية والدفاع المجتمعي: تحليل وتقييم التجارب الدولي، ص. 4-6.

السياسي، في المقابل تحتفظ النخب العسكرية بمكانة أساسية داخل النظام السياسي المصري بحث كل الرؤساء المصريين الذين تداولوا على الحكم كانوا عبارة عن ضباط عسكريين ماعدا الرئيس محمد مرسي، كما سيطرت النخب العسكرية على جل الوزارات والمحافظات.¹⁹

ثالثا: على صعيد القدرات والمحيط: تسعى الجيوش إلى تحقيق أهدافها وذلك من خلال اتجاهين: الأول يكمل برده العدوان الخارجي والثاني بسحب الذرائع أو منع تشكيل الذريعة لأي جهة من التدخل في البلاد، لكنها تواجه صعوبات تمنعها من امتلاك السلاح وتصادمها مع جهود الدولة التي تحول بينها وبين العمل على الحفاظ الأمن والاستقرار، كما أن الجيش المصري يتميز بقدر عال من التنظيم حيث أصبح منافس للوصول إلى المراتب الأولى عالميا وفي جميع المجالات.²⁰

¹⁹. زيتوني، مرجع سابق، ص ص. 4-6.

²⁰. زيتوني، مكان نفسه، ص ص. 4-6.

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية

لقد لعبت المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر، والتي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري يتمثل في غياب مبدأ التوازن بين السلطات، حيث سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما قامت بتقليص استقلال السلطة القضائية، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقة بينها.

المطلب الأول: محددات الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر

1. المؤسسة التشريعية: ويختص بها مجلس الشعب، ثم مجلس الشورى إلى حد ما.

أ. مجلس الشعب: في إطار دستور 1971 أصبح البرلمان المصري يحمل اسم " مجلس الشعب " وهو يتولى سلطة التشريع ويقر السياسة العامة والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ويتألف من 454 عضواً، ومن أهم اختصاصاته نجد²¹:

- التشريع والرقابة، وإقرار المعاهدات والاتفاقيات.

- الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وتعديل الدستور.

- ترشيح رئيس الجمهورية، وإعلان حالي الحرب والطوارئ.

ب. مجلس الشورى: أنشئ عام 1980 بموجب تعديل دستوري وافق عليه الشعب في استفتاء عام في 22 مايو 1980 وأقره مجلس الشعب، وذلك للمرة الأولى منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 حيث كانت الحياة النيابية في مصر آنذاك تقتصر على نظام المجلس الواحد، يتولى دراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ

²¹. أنظر المواد المواد 86-136 من الدستور المصري سنة 1976.

على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية المقومات الأساسية للمجتمع، ويؤخذ رأى المجلس فيما يلي²²:

- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.
- ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياساتها في الشؤون العربية أو الخارجي.

2. المؤسسة التنفيذية: تتكون من رئيس الدولة ومن الحكومة.

أ. رئيس الجمهورية: يخول الدستور المصري لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين والاعتراض عليها، وهو رئيس السلطة التنفيذية، ينتخب لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ولا يجوز إعادة انتخابه مرة أخرى، ولا يمكن له أن يشغل أي منصب حزبي طوال مدة الرئاسة، وذلك وفقاً لما جاءت به المادة (112)، له الحق في إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين وأن ينيب غيره في إصدارها، كما أن له الحق في إصدار لوائح الضبط وإصدار القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة المادة (146)، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن لمن يشغل منصب رئيس الجمهورية اتخاذ تدابير تكون لها قوة القانون في حال تعطل البرلمان، وإصدار كافة التدابير التشريعية التي تتناسب مع حالة الطوارئ، كما منحه الدستور في المادة (149) حق العفو عن العقوبة وتخفيفها، بالإضافة إلى ذلك هناك سلطات رئاسية مطلقة تتمثل في إبرام المعاهدات الدولية دون الرجوع إلى البرلمان، أما المادة (189) من الدستور فتمنح رئيس الجمهورية منفرداً الحق في تعديل أي مادة من الدستور، كذلك يحق لرئيس الجمهورية حل

²². دستور مصر 1971، مرجع سابق.

مجلسي الشعب والشورى في أي وقت شاء، كما يمكن له الدستور رخصة إنشاء المحافظات والغائها وتحديد نطاقها²³.

بالحكومة (مجلس الوزراء): المقصود بالحكومة مجموعة الهيئات الثلاثة المكونة من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تباشر السلطة السياسية في المجتمع، وتعتبر الهيئة التنفيذية والإدارية العليا، ويشترط فيمن يعين وزيراً أو نائب وزير أن يكون مصرياً، بالغاً من العمر خمساً وثلاثين سنة علي الأقل، وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية.

يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص المهام الآتية:

- الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف علي تنفيذها وفقاً للقانون والقرارات الجمهورية.

- توجيهه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة.

- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها.

- إعداد مشروعات القوانين والقرارات.

- إعداد مشروعات الموازنة العامة للدولة.

- إعداد مشروعات الخطة العامة للدولة²⁴.

3. المؤسسة القضائية: تحتل المؤسسة القضائية مكانة هامة في النظام السياسي المصري إلى جانب المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وتعتبر مصر من بين الدول التي عرفت منذ عهد بعيد النظم الحديثة في التنظيم القضائي متأثرة في ذلك بما كان سائداً في فرنسا، وقد كانت البدايات في هذا الشأن متمثلة في

²³. دستور مصر 2014، الباب الخامس، الفصل الثاني، الفرع الأول، ص ص. 24-27.

²⁴. دستور مصر 2014، مرجع نفسه، ص ص. 28، 29.

صدر ما سمي بـ (التقنيات الحديثة) عام 1875 وهي التقنيات التي أنشأ بمقتضاها نظام المحاكم المختلطة²⁵.

وينص دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام 2014 على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم وتصدر أحكامها وفقاً للقانون كما أن القضاة مستقلون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في شؤون العدالة²⁶.

مكونات السلطة القضائية:

1- المحكمة الجزئية: تتشكل من قاضي وتنتشر في مصر على مستوى المراكز والأقسام لجهات التقاضي، تختص في المنازعات المدنية قيمة الحق اقل من 10 آلاف جنيه المنازعات الجنائية وتختص في المخالفات والجناح والجرائم البسيطة.

2- المحكمة الابتدائية: توجد في عواصم المحافظات تختص في المنازعات المدنية قيمة الحق المتنازع عليه 10 آلاف جنيه، والمنازعات الجنائية تفصل في الأحكام الصادرة في المخالفات والجناح والجرائم الصادرة من المحاكم الجزئية.

3- محكمة الاستئناف: توجد ثمانية محاكم في مصر وهي أعلى درجات السلم القضائي، والمنازعات المدنية وتفصل في الاستئناف المقام عن المحاكم الابتدائية التي تزيد قيمتها عن عشر آلاف جنيه، والمنازعات الجنائية تفصل في قضايا الجنايات والجرائم شديدة الخطورة التي تتراوح عقوبتها إشغال شاقة، مؤبد، إعدام.

4- محكمة النقض: مقرها القاهرة، ويطعن أمامها على الأحكام الصادرة من الاستئناف أو المحاكم الابتدائية ويكون الطعن بالنقض لأسباب قانونية حددها القانون²⁷.

²⁵. معتز الدبس، " النظام السياسي المصري " صحيفة دنيا الوطن، (2010/08/05) متوفرة على الرابط:

<https://pulpit.alwatanvoice.com> تم الاطلاع عليه في: 2019/06/14 سا 18:00.

²⁶. دستور مصر 2014، مرجع سابق، ص ص.33، 31.

- 5- النيابة العامة: تتشكل من النائب العام يعاونه نواب مساعدون وتكون النيابة على مستوى دوائر المحاكم بأنواعها، وأعضاء النيابة العامة يمثلون سلطتي التحقيق والادعاء ويمتلكون الحصانة القضائية ويصدرون أوامر القبض والتفتيش والحبس لمدة أربعة أيام والتجديد من قاضي المحكمة الجزئية.
- 6- القضاء الإداري ومجلس الدولة: هيئة قضائية مستقلة تختص في الفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية، ويشكل مجلس الدولة من ثلاث أقسام هي القضائي والفتوى والتشريعي، واختصاصات الفصل في الطعون على القرارات النهائية وطلب إلغاء القرارات الإدارية والتعويض عنها.
- 7- المحكمة الدستورية العليا: هيئة قضائية ذات كيان مستقل، أنشئت بمقتضى دستور 1971 لتحل محل المحكمة العليا التي يعود وجودها إلى قانون 1969 والتي كانت تتشكل من 9 قضاة، وتتشكل من 16 قاضى والمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، ومن بين اختصاصاتها نجد: الرقابة على الدستور والقوانين واللوائح²⁸.

4. الإدارة المركزية واللامركزية

قد مر نظام الإدارة المحلية في مصر بالعديد من التطورات التاريخية وصولاً إلى صورتها الحالية في ظل قانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 الذي لا يزال جارياً، وتؤكد بعض الآراء أن الدولة المصرية القديمة في عهد الفراعنة قد عرفت نظاماً للإدارة المحلية يقترب مما عليه الحال في كثير من الدول الحديثة²⁹.

النظام الإداري الحالي: تشتمل الإدارة الحكومية في مصر على مستويين إداريين: الأول هو الإدارة المركزية في العاصمة، وتتمثل في وزارات الدولة السيادية والوزارات الإنتاجية والخدمية، أما المستوي الثاني فهو الإدارة المحلية التي تقوم بإدارة المحافظات والمدن والقرى أو ما يعرف "بالمحليات"، وقد أعطى

²⁷. الدبس، مرجع سابق.

²⁸. الدبس، مرجع نفسه.

²⁹. أحمد دسوقي محمد، "انتخاب أم تعيين: كيف نختار القيادات التنفيذية المحلية"، رؤية مصرية، ع. 14، (مارس

(2016)، ص. 26.

النظام الإداري المصري للمستوي الأول هيمنة شبه كاملة على المستوي الثاني، حتى يمكن القول أن الإدارة المحلية لا تتمتع بذاتية مستقلة بل أنها في الواقع تعمل لدي الحكومة المركزية وتعتبر امتداداً لها، أي أنها بمثابة أذرع لهذه الحكومة في إدارة المحافظات والمحليات³⁰.

وقد اتسم النظام الإداري المصري بظاهرتين خطيرتين وهما:

- عدم التنسيق الكافي بين الوزارات المركزية في مجالي التنمية والخدمات بل تقوم كل منها بوضع خططها وتنفيذها وهي في معزل عن غيرها، وهذه الظاهرة واضحة أيضاً على المستوى المحلي إذ أن أنشطة المديرية المختلفة في المحافظة الواحدة لا يجمعها نسيج إداري واحد، وهذا يعني أن العلاقات الأفقية بين الوزارات علي المستوى المركزي، وبين المديرية علي المستوى المحلي شبه غائبة.
- إن الأداء على المستوى المركزي ينصب أساساً على إيجاد الحلول للمشاكل الآنية في مداها القصير، ولم تعبأ الحكومة المركزية كثيراً بوضع خطط طويلة المدى تحقق رؤى وأهداف قومية متفق عليها.³¹

³⁰. حسن محمد عواضه، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية - دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت: ط1، 1983م)، ص.52.

³¹ - أحمد دسوقي محمد، المرجع السابق، ص.27.

المطلب الثاني: العلاقات المدنية-العسكرية في مصر

أولاً: الرؤية ومجال التصور للعلاقة بين المدنيين والعسكريين

يمكن تعريف العلاقات المدنية العسكرية بأنها: "التفاعلات بين العسكريين والفاعلين المدنيين بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السياسية"³²، لذا فإن للعلاقات المدنية العسكرية تنوعات مختلفة بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السياسية باختلاف الدول، والنموذج الذي سندرسه للعلاقات المدنية العسكرية في مصر هو النموذج الذي صاغه "ديفيد كوهين" و"أوريل كرواسان" وافترضوا أن معركة بسط السيطرة المدنية على العسكريين تدور أساساً على خمس دوائر لصنع القرار يتنافس حولها المدنيون والعسكريون وهي: تجنيد النخبة لصنع السياسات العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الخارجي، تنظيم المؤسسة العسكرية، لذا فإن تصنيف أي دولة من حيث درجة تمتعها بالسيطرة المدنية على العسكريين لا يمكن أن يكون ناتجاً عن الصراع بين المدنيين والعسكريين حول التحكم في تلك الدوائر الخمس وبالتالي يمكن القول إن السيطرة المدنية الكاملة هي تلك الحالة التي يتمكن فيها المدنيون من السيطرة على الدوائر الخمس من دون منافسة من العسكريين³³.

إن تفاعلات التي تحدث بين المدنيين والعسكريين لا تحدث في فراغ وإنما تتأثر بالظروف والسياقات المحيطة بها وتتفاعل معها حيث تختلف نتائج تلك التفاعلات من دولة إلى أخرى وحتى داخل الدولة نفسها من فترة زمنية إلى أخرى نظراً لتغير الأحوال المحيطة، وقد ميز كرواسان وكوهين ثلاث مجموعات من الأحوال التي تؤثر في تطور العلاقات المدنية العسكرية وهي: العوامل المبدئية التي تتضمن نوع النظام السابق التي تتمتع به المؤسسة العسكرية وفقاً للدستور والقوانين القائمة، المتعلقة

³². أحمد زايد، "آليات المراقبة في الدولة المصرية الحديثة"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، م. 2، ع. 6، 2013، ص. 72.

³³. أحمد عبد ربه، شريف مدحت، نهلة الحداد، "العلاقات المدنية العسكرية في مصر التحرك نحو الأمام"، مجلة مشكاة بيت الحكمة، ع. 1، يوليو 2013، ص. 1-20.

بالمؤسسة العسكرية والمتمثلة في ثقافة الجيش التنظيمية، ومدى تماسكه الداخلي، وموقفه الاقتصادي، بينما العوامل الخارجة عن إرادة الجيش تكمل في توازن السلطة بين العسكريين والمدنيين من دون أن يكون للجيش شأن فيها، مثل مقدار التأييد الذي يحوزه النظام، ومدى توافق القوى المدنية والسياسية، ووجود مجتمع مدني نشيط، ووجود تهديدات داخلية أو خارجية من عدمها، وأخيرا الدور الذي تقوم به القوى الخارجية³⁴.

بناء على العوامل السابق الإشارة إليها، يمكن للنخب المدنية أن تختار الإستراتيجيات الملائمة للفوز على العسكريين وتحقيق السيطرة المدنية على الدوائر الخمس التي تتنافس فيها مع العسكريين.

ثانيا: مصادر الدور العسكري في المجال السياسي

ما ميز الحياة السياسية المصرية عام 2011 هو الحراك الشعبي، وقبل إجراء أي تحليل بخصوص احتواء المؤسسة العسكرية لتلك الاحتجاجات أو الاستجابة لها، نحتاج أن نبني إطارا نظريا تحليليا بخصوص العوامل والأسباب المحددة لرد فعل هذه المؤسسة تجاه هذا الحراك، إذ لدينا مجموعة من العوامل يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التماسك الداخلي للقوات المسلحة: يعد من المحددات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد أداء الجيش حيال التظاهرات أو حيال الشعب، فإن الجيش عندما يكون متماسكا فإنه يتصرف بشكل موحد، سواء كان داعما للنظام أو للشعب، إلا أنه أحيانا تكون هناك انشقاقات دخل الجيش تؤثر في تماسكه³⁵.
- الجنود المحترفون في مقابل المجندين إلزاميا: إن استجابة الجيش للمتظاهرين تختلف حسب تركيبة، فصنف المتطوعين هم من اختاروا الحياة العسكرية وتبني روح الجيش، أما الصنف الآخر نجده دائما

³⁴. ربه، مدحت، الحداد، مرجع نفسه، ص ص 1-20.

³⁵. زولتان براني، كيف تستجيب الجيوش للشورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمن عياش، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والعلم، ص ص 52، 53.

مجبِر على كل عمل داخل الجيش، لذلك فإننا نجد المجندين في غالب الأحيان يقفون مع الشعب عكس المتطوعين الذين يقومون بفعل ما يمليه عليهم قادتهم.

- **رؤية قادة الجيش لشرعية النظام:** ويمكن القول أن الشرعية تعتمد على أربع عناصر أساسية ألا وهي: مستوى الثقة بين الشعب، موقفهم تجاه السلطة الحاكمة، إيمانهم بفاعلية المؤسسة السياسية، ومدى رغبتهم في التعاون معها.

- **معاملة النظام للجيش:** إذا كانت القوات المسلحة تلقى معاملة جيدة من طرف الدولة من اهتمام بالوضع المادي والترقية والتحفيز، فإنها ستظل موالية لهذا النظام أثناء محاولة إسقاطه من طرف الشعب، هناك العكس فإن المعاملة ستكون بالمثل من طرف القوات المسلحة. وإذا

- **حجم وتكوين وطبيعة المظاهرات:** إن طبيعة المظاهرات وتكوينها هو من يحدد تدخل الشرطة والأجهزة الأمنية، فإذا كانت مظاهرات صغيرة تتدخل الشرطة لفضها أما إذا كانت كبيرة يكون هناك تدخل للجيش.³⁶

يصنف الجيش المصري في آدائه حيال الحراك الشعبي في 25 يناير 2011 في خانة الجيش الممتنع عن حماية الحاكم والنظام، لأن موقفه لم يكن واضح في البداية إذ أنه كان يدرس الأمور قبل إبداء موقفه وكان يتحرك ببطء، وعند نزول قوات الجيش لم يكن هناك إطلاق نار على المتظاهرين، ولم يتم منعهم من المرور واحتلال ميدان التحرير بالقاهرة، بعد أن انهارت قوات الأمن المركزي في 27 يناير 2011 وكانت كل الأوضاع تشير إلى أن حسني مبارك بدأ بفقدان السيطرة.³⁷

³⁶- براني، مرجع نفسه، ص ص. 59-61.

³⁷- براني، مرجع نفسه، ص. 235.

*. **موقعة الجمل:** هي هجوم بالجمال والبغال والخيول يشبه معارك العصور الوسطى في يوم 02 فبراير 2011 للانقضاض على المتظاهرين في ميدان التحرير في القاهرة أثناء مظاهرات 25 يناير وذلك لإرغامهم على إخلاء الميدان حيث كانوا يعتصمون، وكان من بين المهاجمين مجرمون خطرون تم إخراجهم من السجون للتخريب و لمهاجمة المتظاهرين، ويطلق عليهم إسم البلطجية.

في الفاتح من فيفري 2011 بدأ الميدان ينقص من المواطنين نوعاً ما، وذلك نتيجة للخطاب الذي أجراه حسني مبارك، حيث شعر هؤلاء المواطنين أنه يمكن إعطاء فرصة أخرى لمبارك، وفي الثاني من فيفري تم الهجوم على المتظاهرين من طرف رجال الأمن بما عرف بموقعة الجمل*³⁸، بعدها أدرك الجيش أن الشعب يريد فعلاً إسقاط النظام ويريد التغيير، الأمر الذي جعل الجيش يحدد موقفه بوضوح، وفي العاشر من فيفري تأكدت المؤسسة العسكرية أن الرئيس مبارك فقد شرعيته فأظهرت موقفها بشكل واضح وهو التخلي عنه، فقد عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ترأسه وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة المشير طنطاوي، بحيث يرى العديد من الساسة المصريين أن الجيش كان شريك في الحراك، ولولاه لما³⁹.

أصدر حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس جمهورية مصر العربية، في 11 فيفري 2011، وهذا استجابة لمطالب الشعب المصري، وقد تم تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة مقاليد الحكم في البلاد، وتم إخبار الشعب بذلك وكذلك تم نشر هذا البيان في الجريدة الرسمية⁴⁰. إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية: عودة المؤسسة العسكرية إلى تولي مقاليد الحكم في البلاد، والبروز في الساحة السياسية، كان سيكون من الأمور الصعبة لولا أن الشعب المصري قد أبدى رضاه ورغبته في ذلك، فبعد تنحي حسني مبارك عن الحكم في 11 فيفري 2011، تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة* إدارة شؤون البلاد بقيادة المشير حسين طنطاوي، كان دوره خلال المرحلة الانتقالية كالاتي⁴¹:

- تولي الحكم والاستجابة لمطالب الشعب بغية إخماد الأوضاع.

³⁸ - براني، مرجع سابق، ص 236.

³⁹ . طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص.72.

⁴⁰ . محمد شريف بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، مصر: دار الشروق، 2012، ص.443.

⁴¹ . عبد الفتاح سيف، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص.37.

*. المجلس الأعلى للقوات المسلحة: يتكون من 20 عضواً من قادة القوات المسلحة المصرية برئاسة المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، وهو المكلف بقيادة غرفة العمليات الرئيسية المسلحة في حالة الحرب.

- أصبح الجهة المسؤولة عن إدارة شؤون البلاد، ويمثل كل من السلطة التشريعية والتنفيذية.

-إصدار الإعلانات الدستورية والتشريعية والقرارات التنفيذية، والإشراف على كل من إعادة هيكلة النظام

السياسي.

لقد حدثت مواجهات عنيفة مع الجيش الشعب خلال ما عرف بحوادث ماسبيرو * 09 أكتوبر 2011، حوادث شارع محمد محمود * 19 نوفمبر 2011، حوادث مجلس الوزراء * 16 ديسمبر 2011، إذ أنه لم تمض فترة طويلة على تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد وإدارة المرحلة الانتقالية، حتى بدأت العلاقات تتوتر مع عدة أطراف منها أحزاب سياسية، تجمعات شبانية وغيرها وكان هذا نتيجة لفشل المجلس العسكري في الإدارة، وعدم رغبة القادة العسكريين في إحداث تغيير سياسي جذري، وإنما ما لوحظ هو البقاء والاستمرار في نظام مبارك بصورة مغايرة لا غير⁴².

⁴² - توفيق إبراهيم حسنين، الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية، في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، تحرير عبد الإله بلقزيز، يوسف الصواني، ص ص. 34، 321.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية في مصر والتحولات السياسية

لقد كان للمؤسسة العسكرية دور بارز ورؤية خاصة في كل من المرحلة الثورية والمرحلة الانتقالية، حيث ألّمت بمختلف جوانب النظام السياسي المصري في كلا المرحلتين، فقامت هذه الأخيرة بالتحكم في كل من الجانب الدستوري والأمني والسياسي وكذا الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية في التحول السياسي في مصر

1. رؤية المؤسسة العسكرية للحالة الثورية والمرحلة الانتقالية

كان الجيش حاضرا بدرجات متفاوتة، في الثورات المصرية منذ ثورة عرابي إلى ثورة 30 يونيو 2013، مروراً بثورة 1952 ثم ثورة يناير 2011 التي كانت ثورة شعبية لم يكن للجيش دور فيها إلا بعد سوء إدارة الموقف من طرف الرئيس السابق محمد حسني مبارك، واتضحت حرفة المؤسسة العسكرية ومهنياتها بالانحياز للشعب وحمايته وتحقيق مطالبه وكان ذلك جليا في الموقف الذي اتخذه منذ يوم 27 يناير أي قبل أسبوعين من تنحي مبارك، وهنا حدث فراغ في السلطة ملأه الجيش المصري، حيث حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة على قمة السلطة، وأصبح في يده سلطات إصدار الإعلانات الدستورية والتشريعات والقرارات التنفيذية⁴³.

كانت مصر الأسرع في انجاز المرحلة الانتقالية لكنها كانت دائما تقع في فخ التسرع، نتيجة سوء الرؤية وعدم دستورية الإجراءات القانونية المتخذة للانتقال المؤسساتي فتعاد الأمور إلى نقطة الصفر بعد قطع أشواط مهمة في المرحلة الانتقالية التي اكتملت المرحلة الانتقالية في 2012، لكن تدخل الجيش في 2013 أدخل مصر في مرحلة انتقالية أخرى لم تنتهي إلا في العام 2015، ولو

⁴³. مصطفى علوي، "الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر"، مجلة الأهرام الديمقراطية، ع. 52، 13 أكتوبر 2012، ص 42-49.

تحركت المؤسسة القضائية بنزاهة لألغت خارطة الطريق التي أعلن عنها المشير عبد الفتاح السيسي بعد 2013 لأنها خارطة فاقدة للشرعية انقلاب عسكري⁴⁴.

2. دور المؤسسة العسكرية في الجانب التشريعي والدستوري

لقد شهدت المرحلة الانتقالية في مصر تجميد العمل بدستور 1971 وإصدار ثلاثة إعلانات دستورية في 13 فبراير 2011، وكان ذلك عقب تنحي مبارك بيومين، والثاني في 30 مارس، من نفس العام أي بناء على نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، والذي أعطى سلطات واسعة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فنص على أنه يتولى شؤون البلاد، وقيامه بمباشرة سلطات التشريع وإقرار السياسات العامة للدولة وغير ذلك من اختصاصات رئيس الجمهورية، وذلك إلى حين تولي مجلسي الشعب والشورى اختصاصاتهما ولحين انتخاب رئيس الجمهورية،

وكان إعلان 25 سبتمبر وإعلان 19 نوفمبر 2011 بمثابة تدقيق أو شرح وتوضيح أمور وردت

في إعلان 30 مارس، يعكس الإعلان الدستوري التكميلي⁴⁵.

في 17 يونيو 2012 أقر المجلس العسكري إعلانا دستوريا يشرح صلاحيات الرئيس الجديد،⁴⁶ والذي جاء صادما للقوى السياسية خاصة جماعة الإخوان المسلمين التي رأت في الإعلان أنه موجه ضدها، فقد جاء الإعلان مقلصا من صلاحيات الرئيس لصالح المجلس العسكري، وقد كان له تداعيات كبيرة على الحياة السياسية والاستقرار السياسي الهش في المرحلة الانتقالية بسبب السياسات الخاطئة للمجلس العسكري⁴⁷.

⁴⁴. زيتوني، مرجع سابق، ص.9.

1. زيتوني، مرجع سابق، ص.13.

3. زيتوني، مرجع نفسه، ص.14.

وقام المجلس العسكري كذلك بإصدار المراسيم وقوانين أهمها المرسوم بقانون 29 مارس 2011، والذي جعل تأسيس الأحزاب السياسية بالإخطار، والمراسيم بأرقام 46 و 110 و 124 لعام 2011 التي أدخلت تعديلات مهمة على قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وذلك لمنع عدد من قيادات الحزب الوطني من الترشح، كما أصدر قرار بتولي لجنة عليا للانتخابات ذات تشكيل قضائي تصرف للإشراف على أعمال الانتخابات والاستفتاء، وإنشاء قاعدة بيانات للناخبين يتم التقيد فيها تلقائياً من واقع بيانات وإعطاء حق التصويت للمصريين المقيمين في الخارج⁴⁸.

دخلت مصر مرحلة انتقالية ثانية بعد انقلاب 3 يوليو 2013 الذي كان بقيادة عبد الفتاح السيسي ومجموعة من الأحزاب المصرية، حيث تم الاتفاق على خارطة المستقبل تضمنت تولي رئيس المحكمة العليا المستشار عدلي منصور منصب رئيس الجمهورية، وتجميد العمل بدستور 2012 وإصدار إعلان دستوري مؤقت لحين تعديل الدستور، وتم الانتهاء من إعداد الدستور بلجنة معينة وهو إجراء معيب في عملية كتابة الدساتير في 3 ديسمبر والاستفتاء عليه يومي 14 و 15 يناير 2014.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاضراً في المشهد السياسي العام ومتحكماً فيه، وطغى موقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي المصري ومستقبلها على العديد من النقاشات في الشأن الدستوري، فتلاقت مصالح بعض القوى السياسية مع المؤسسة العسكرية في الحفاظ على وضع متمايز للمؤسسة في النظام الجديد⁴⁹.

3. دور المؤسسة العسكرية في الجانب الأمني والسياسي.

يكون رئيس الدولة في الظروف الطبيعية هو الذي يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بصفته القائد الأعلى لقوات المسلحة، حيث أصدر المجلس بيانه رقم واحد، معلناً مبادرته للعمل السياسي وحمانيته

⁴⁸. زيتوني، مرجع نفسه، ص ص. 14، 15.

⁴⁹. زيتوني، مكان نفسه.

لمكاسب الشعب المصري وطموحاته، ففي 11 فبراير 2011 أصدر بيان تخلي الرئيس محمد حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية وتسليمه السلطة إلى المجلس الأعلى، ثم أصدر القائمون على السلطة الجديدة بياناً يحدد مدة الحكم الانتقالي، وتعطيل الدستور، ثم صدر بيان دستوري تضمن الأحكام الدستورية المستفتى عليها في إطار إعلان دستور 30 مارس 2011، فسقط دستور 1971 من الناحية التشريعية هذا البيان الدستوري المشتل على الأحكام المستفتى عنها⁵⁰.

أصدر المجلس العسكري في اليوم 12 فيفري 2011 بياننا تعهد فيه بالإشراف على مرحلة انتقالية تضمن انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة من قبل الشعب، وباحترام كافة الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الحكومات السابقة، كما قرر المجلس في البيان ذاته الإبقاء على حكومة أحمد شفيق، وهي الحكومة التي تشكلت أثناء حكم مبارك قبيل تخليه عن منصبه، في مكانها مؤقتاً لتصرف الأعمال حتى يتم تشكيل حكومة جديدة، ثم كلف المجلس الأعلى عصام شرف في 3 مارس 2011 بتشكيل حكومة جديدة خلفاً للفريق أحمد شفيق الذي استقال من رئاسة الوزراء في اليوم ذاته وتعد هذه الخطوة استجابة من المجلس لأحد أبرز مطالب ائتلاف ثورة 25 يناير.

تبدأ فترة إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة التنفيذية والتشريعية بعد خطاب التنحي لمبارك الذي ألقاه نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان في 11 فبراير 2011، إلى غاية تسليم الجيش السلطة للرئيس المنتخب في بروتوكول رسمي، وبقيادة المشير طنطاوي وجدت المؤسسة العسكرية نفسها تسير الشأن العام المدني المصري، وهو مطالب برعاية وتحقيق أهداف الثورة المصرية وتفكيك النظام السابق⁵¹.

⁵⁰. طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير، (القاهرة: دار الشرق، 2012)، ص. 18.

⁵¹. هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص. 56.

لقد ارتكب الثوار المصريون خطأين الأول يتعلق بإسناد تقرير المرحلة الانتقالية إلى المؤسسة العسكرية بعد الإطاحة بالنظام القديم، وهو الذي لا تتوافر لديه مهارات الإدارة والقيادة المدنية⁵²، والخطأ الثاني هو غياب تحالف مدني قوي يقود مطالب الثورة، فاتسمت المرحلة الانتقالية الأولى التي أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بغموض نوايا المؤسسة العسكرية بالنسبة للثورة والثوار، وإن كان لديهم رغبة في حكم البلاد أم فقط تسليم السلطة بعد التأكيد من المحافظة على مصالح المؤسسة العسكرية والوضعية المميزة للجيش وتأسيس ذلك في الدستور الجديد للبلاد، كما أصر المجلس على وضع مسار للمرحلة الانتقالية "انتخابات تشريعية ثم رئاسية ثم كتابة الدستور" وخريطة طريق غير ثابتة مما أربك الأطراف السياسية وأدى إلى درجة عالية من الاستقطاب وعدم الشعور بالأمان وعدم الثقة بين القوى السياسية، فانقسمت النخب السياسية والثوار حول المسار والأهداف ووسائل التمكين للثورة وأهدافها واضطراب المواقف خلال تلك المرحلة التي انتهت بمواجهات عنيفة بين المجلس والثوار، وبقي بنفس القصور في التصور من خلال خارطة الطريق الجديدة وقضى على كل أمل في التحول الديمقراطي بانقلاب 3 يوليو 2013⁵³.

كان المجلس العسكري يفتقد رؤية سياسية للمرحلة الانتقالية، وبدأ تحرك الجيش في بعض القرارات المتخذة نتيجة ضغط المظاهرات المنددة بسياساته وأنه مدفوعاً دفعاً، وحاول طوال الوقت التملص وكسب الوقت.⁵⁴

4. دور المؤسسة العسكرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

⁵². عبد الفتاح ماضي، "الربيع العربي والعلاقات المدنية العسكرية"، الديمقراطية، ع.46، (أفريل 2012)، ص.ص. 53-57.

⁵³. عماد الدين شاهين، "محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية في الدول العربية: حالة مصر"، في علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي محرران، الديمقراطية المتعثرة مسارات التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص. 331.

⁵⁴. هاني، مرجع سابق، ص. 57.

اعتمدت المؤسسة العسكرية في تنفيذ سياستها الاقتصادية منذ السبعينات، على عدد من المؤسسات الاقتصادية والخدمات التي ساعدتها على بسط نفوذها الاقتصادي، الذي توسع بشكل ملحوظ مع وصول الرئيس "عبد الفتاح السيسي" إلى الرئاسة.

1-جهاز مشروعات الخدمة الوطنية: أنشئ جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في 15 جانفي 1979 بموجب القرار الجمهوري رقم 1979، لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من الاحتياجات الرئيسية للقوات المسلحة لتخفيف أعباء تدبيرها عن كاهل الدولة مع طرح فائض الطاقات الإنتاجية بالسوق المحلي، يمتلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية أكثر من 10 شركات مشكلة بذلك 21 فرعاً للإنتاج في مجالات تغطي مجموعة واسعة من القطاعات كالبناء والنظافة إلى الزراعة والمنتجات الغذائية.⁵⁵

2-الهيئة القومية للإنتاج الحربي: تأسست الهيئة القومية للإنتاج الحربي قانونياً بتاريخ 02 فيفري 1984 وان كان وجودها كفكرة، ومناصب وأدوار قد بدء من أواخر الخمسينات في مصر.⁵⁶ ذلك أن الشعور بالحاجة الملحة لبناء صناعة عسكرية في مصر تولد بعيد الحرب العربية الفلسطينية سنة 1948 والتي كانت من بين أسباب الانهزام فيها صفقة السلاح الفاسد التي تحصل عليها الجيش المصري، مما عجل في انطلاق المرحلة الفعلية للإنتاج الحربي، لتسهم فيما بعد أفكار ثورة يوليو 1952 في ترسيخ فكرة بناء مصانع للإنتاج الحربي قصد تأسيس جيش وطني قوي، تطور للإنتاج الحربي في مصر منذ ذلك التاريخ من خلال إقامة العديد من المصانع والشركات الحربية التي كانت في الأول مسؤولة عن إنتاج المتطلبات العسكرية للجيش المصري، ومع مرور الوقت أصبح من بين وظائف هذه الهيئة هو

1. موقع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، متوفر على الرابط: <https://www.nspo.com.eg/> ، تاريخ التصفح 2019/05/21.

⁵⁶. وسام فؤاد، وزارة الإنتاج الحربي خصوصية الدور والمستقبل، سلسلة تقديرات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (سبتمبر 2014)، ص 32 .

استغلال فائض الطاقة الإنتاجية بالمصانع الحربية لتنفيذ مشروعات لصالح القطاع المدني قصد الإسهام في خطة التنمية الشاملة للدولة⁵⁷، وتمتلك الهيئة اليوم أكثر من 17 مصنع وشركة.

3- الهيئة الهندسية للقوات المسلحة: تختص الهيئة الهندسية للقوات المسلحة في مجالات إقامة البنية التحتية والإنشاءات العسكرية والمدنية، تتشكل الهيئة من 5 إدارت رئيسية هي (الأشغال العسكرية، المساحة العسكرية، إدارة المياه، والمشروعات الكبرى، المهندسين العسكريين)، في ظل عدم تطرق المصادر التاريخية إلى تاريخ إنشاء هذه الهيئة يظل من المرجح أن الصيغة الجديدة للهيئة تواكب إنشاءها مع تأسيس جهاز مشروعات الخدمات الوطنية، كما أن نشاطها توسع بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة مستفيدة بذلك من التعديل الذي اقره الرئيس "عدلي منصور" في سبتمبر 2013 على قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر سنة 1998.⁵⁸

4- الهيئة العربية للتصنيع: أنشأت الهيئة بتاريخ 15 ماي 1975 في إطار التعاون العربي المشترك بين كل من مصر وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بهدف البناء والإشراف على تطوير قاعدة تصنيع دفاع عسكري مشترك انسحبت الدول العربية منها شفوياً بتاريخ 16 ماي 1979

5- جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة: يشرف جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة على عمليات بيع الأراضي والمساكن من خلال البيع بالمزاد العلني بعد الحصول عليها من طرف الحكومة، إذ بموجب قرار رئاسي صادر سنة 1997 يحق للجيش بيع الأراضي غير الزراعية وغير المستثمرة.⁵⁹

المطلب الثاني: انعكاسات التحولات السياسية على مكانة المؤسسة العسكرية المصرية

⁵⁷. موقع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، متوفر على الرابط: <https://www.nspo.com> ، تاريخ التصفح، 14/05/2019/ سا 14:30.

⁵⁸. خالد عبد العال، "كيف توسعت القدرات المالية بعد انقلاب إمبراطورية الجيش المصري"، العربي الجديد، متوفر على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/investigations/> تم الاطلاع عليه: 24/05/2019/ سا 17:00.

⁵⁹. وسام فؤاد، "وزارة الإنتاج الحربي خصوصية الدور والمستقبل، سلسلة تقديرات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (سبتمبر 2018)، ص 10 .

أدى تحكم المؤسسة العسكرية لمختلف جوانب النظام إلى انفلات أمني هدد عملية الانتقال من المرحلة الثورية إلى الديمقراطية، والثورة المضادة كانت من أهم نتائج هذا الانفلات ما دفع بالمؤسسة العسكرية إلى فرض هيمنتها على المؤسسة الإعلامية والقضائية والدينية، كل هذا في ظل الظروف الخارجية ومنها نجد:

1. تحدي العنف السياسي والاجتماعي " الانتقال الخشن ":

تشهد المرحلة الانتقالية منافسة سياسية فوضوية حيث يصعب الاتفاق حول القواعد الإجرائية التي من شأنها تقريب مؤسسات الدولة من الوفاء بالتزاماتها، مما يؤدي إلى التساؤل حول حقيقة الانتقال الديمقراطي بعد سقوط النظام التسلطي، خاصة وأن التوافق يعد كشرط لنجاح التحول الديمقراطي، وعدم توفر التوافق يرهن المرحلة الانتقالية ويهدد الانتقال الديمقراطي⁶⁰.

إن مرحلة التحول الديمقراطي من أخطر وأدق المراحل التي تعيشها الدول، بسبب تجذر النظام التسلطي في حل مشاكل الدولة، حيث أن أنصار النظام السابق يجتهدون في وضع العراقيل للحفاظ على مكتسباتهم مهددين بذلك التحول المرجو والمراد، إضافة إلى تطلع وطموح القيادات العسكرية في لعب الأدوار السياسية مستغلين بذلك القدرة وعدم الاستقرار الداخلي لفرض الوصاية كبديل للاستقرار حتى في ظل الحرية والديمقراطية.

كما أن العامل الداخلي يعد من أبرز العوائق أحيانا التي تهدد الانتقال الديمقراطي خاصة إذا كان هذا التغيير يستهدف المصالح الحيوية لأطراف خارجية وإقليمية أو يؤدي على صعود نخب معادية لها، إضافة إلى محاولة النظم الخارجية التسلطية انتحال مشاريع التحول الديمقراطي حتى لا تصل العدوى إليها.

⁶⁰. زيتوني، مرجع سابق. ص. 16.

كما يمكن للتحول الديمقراطي أن يفرز أخطار داخلية مثل عدم تعود الشعوب على وجود حريات، وغياب التقاليد الديمقراطية، مما يولد اختلافات فتصبح التجربة عرضة لحروب أهلية داخلية.

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها مصر في المنطقة العربية والإقليمية فإن فشل التحول الديمقراطي واعتماد القمع والاستبداد والتعسف يؤدي إلى عواقب عميقة حيث يدفع بدول أخرى في المنطقة إلى الابتعاد عن فكرة الإصلاح الديمقراطي، حيث أن الظروف المحلي تتحكم في مستوى لديمقراطية لدى الدول لأنه في حالة نجاح التجربة المصرية تصبح مثالا قويا كقوة استقرار في منطقة مضطربة⁶¹.

شهدت عملية سقوط النظام السياسي في مصر درجات متفاوتة من العنف، وأدت إلى ظهور حركات تغيير عنيفة وكذلك ظهور حركات أخرى سلمية تستهدف تغيير الأوضاع المزرية في مجال حقوق الإنسان وتضييق الحريات والأوضاع المعيشية والتبعية للخارج، ومع انسداد بوابر التغيير اندلعت موجات من الرفض الشعبي تخللته ردود فعل عنيفة من قبل النظام السياسي، ومع ذلك نجحت هذه الحركات في النهاية وأسقطت النظام المصري⁶².

أنتج هذا الانتقال في مصر حالة من الفوضى المتوقعة شملت كل أركان النظام وحياة المواطنين السياسية واليومية، كنتيجة لنجاح الثورة الجماهيرية التي غالبا ما يتبعها الانتقال الفوري المفاجئ من جو القمع والاعتصام للحريات السياسية والثقافية على جو الحرية والانفتاح، ومخطئ من ينسب هذه الفوضى للثورة بينما النظام السابق هو مصدرها الحقيقي.

شهدت مصر بعد ثورة جانفي ممارسات غير مشروعة أدت إلى استشهاد المئات وإصابة الآلاف من المواطنين في ميدان التحرير في العاصمة القاهرة وفي مدن أخرى نتيجة إطلاق النار عليهم، أو عن طريق الدهس المتعمد من السيارات، مصفحات الشرطة، تزامن ذلك مع أعمال البلطجة واقتحام ميدان

⁶¹. زيتوني، مرجع نفسه، ص.17.

⁶². عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، (القاهرة: دار النشر للثقافة والعلوم، 2015)، ص.52.

التحرير لإخلائه من المعتصمين المسالمين، حيث استعمل المقتحمون أنواعا متعددة من الأسلحة البيضاء، الجمال، الخيول، إضافة إلى الرصاص الحي من قناصة وضعت على البنايات العالية المطلّة على مختلف الساحات كميدان التحرير، ورميهم بزجاجات المولوتوف، كما ظهرت حالة من الانفلات الأمني وانسحاب الشرطة واقتحام سجون عديدة في أنحاء البلد وإطلاق المساجين منها، التعدي على أقسام الشرطة والمحاكم، البنايات وبعض المصالح الحكومية والخاصة.

يمكن تحديد الخطوط العريضة للانفلات الأمني كالتالي: ⁶³

- امتناع رجال الشرطة والأمن على أداء مهامهم جزئيا أو كليا.
- اتساع رقعة الفوضى لتشمل الهيكل الإداري لوزارة الداخلية.
- تفاقم ظاهرة البلطجة.
- تغيرات في سلوك المجتمع " مجتمع أكثر عنف".
- انتشار ظاهرة اقتناء الأسلحة وحملها واستخدامها.

2. الانقلاب العسكري والثورة المضادة

بعد عزل الرئيس السابق "محمد مرسي" من قبل المؤسسة العسكرية، وأعلنت في بيان خاص عن خارطة الطريق عن تعليق العمل بالدستور مؤقتا، وتكليف رئيس المحكمة الدستورية " عدلي منصور " برئاسة البلد مؤقتا تمهيدا لإجراء انتخابات رئاسة مبكرة.

وبالرغم من حرص الفريق عبد الفتاح السيسي التأكيد على تطلعات المؤسسة العسكرية لحكم مدني، إلا أنه من المتوقع أن يظل الجيش هو مركز القوة السياسية والخلية الرئيسية الفاعلة في هذه المرحلة الانتقالية، وأصدر الرئيس المؤقت " عدلي منصور " بعد توليه الحكم قرارا جوهريا ينص على تشكيل لجنة

⁶³ - وائل علي، " المصري اليوم تنشر النص الكامل الملخص تقرير الحقائق حول ثورة 25 جانفي"، 19 جوان 2011، متوفر على الرابط <http://www.almasryal youm.com/news/details/126472> تاريخ الاطلاع: 22 ماي 2019.

قانونية لتعديل الدستور برئاسة " عمرو موسى"، وتشكيل أمانة فنية عامة لمساعدة أعضاء اللجنة مكونة من أعلى هيئة قضائية في البلاد، ومن محاكم الاستئناف، النقض، المجلس الأعلى للقضاء، أساتذة القانون الدستوري، وكافة الإجراءات الأولية لعمل اللجنة وكيفية اختيار رئيسها والمكان الذي تستعمل فيه، مع إزالة كافة المواد الخلافية الواردة في الدستور، وتحديد نسبة 75% من إجمالي أعضاء اللجنة الأصليين للموافقة على تحرير المواد المختلف بشأنها، كما حدد القرار مجلس الشورى كمقر للجنة " الخمسين" على أن تنتهي من عملها خلال 60 يوم من صدور قرار تشكيلها، وأنهت اللجنة ملها في 3 ديسمبر 2013، وسلمته للرئيس "عدي منصور" لأخذ الإجراءات القانونية بشأن ذلك، وتم الاستفتاء على تعديل الدستور يومي 14-15 جانفي 2014، وقد تجلّى الاهتمام بالمواقف الدولية المتباينة من عزل الرئيس مرسي في ممارسة عدد من الدول العربية مُعربة على تأييدها الكامل للسلطة الجديدة، مثل الإمارات، السعودية، الكويت، الأردن، سوريا، اليمن، البحرين، العراق، السلطة الفلسطينية، مع تحفظ السودان معتبرة ما حصل شأن، أما تونس أبدت رفضها للتدخل العسكري في الشأن السياسي وأدانت بشدة ما أسمته بالانقلاب، إضافة إلى مطالبتها للسلطة المصرية حماية الرئيس مرسي جسدياً ومعنويًا، في حين تحفظت إسرائيل، أما تركيا فرأت أن ما حدث هو انقلاب عسكري غير مقبول، وهو نفس موقف قطر.

3. هيمنة المؤسسة العسكرية على المؤسسة الإعلامية والقضائية والدينية

يقول الأستاذ عبد المجيد الشاذلي* رحمه الله في كتابه "الحكومة الإسلامية: رؤية تطبيقية معاصرة" عن هذه الفكرة شارحا معناها المذموم: "هو بمعنى جعل الدين مطية لأغراض سياسية، أو أن يكون الدين خاضعا لأهواء الناس ومواقفهم المخالفة للشرعية في حقيقتها، ثم يستدلون على مواقفهم بالدين بحسب ما يوافق أهواءهم، لتبرير مواقف قد تكون كارثية للأمة، وتكون الحجة في ذلك الدين حتى يعطوا لأفعالهم المخالفة شرعية دينية، كما كانوا يلجؤون إلى الأظهر لتبرير المشاريع الفاسدة كحرب الخليج، أو لتمرير

التوريث، أو للمشاركة في الانتخابات المزيفة كواجب شرعي وكأخذ الدين حجة للبش بالمعارض ولو كانوا شرفاء يبحثون عن مصالح الأمة ويحذرون الناس من مغبة استمرار خط الفساد.⁶⁴

وبالتالي فمعنى تسييس الدين هنا ألا يخضع لمعاييره العلمية الصحيحة، بل يخضع لأهداف النظم الحاكمة المستبدة لتثبيت حكمها، والقضاء على معارضيها، أو لنيل عرض زائل وحقير من أعراض الدنيا، وهذه جريمة تقع في الدين كما تقع في غيره من المجالات، كما يسييس القضاء مثلاً، فلا يخضع لمعاييره ويصبح تابعاً لأهواء الناس ولمواقف سياسية تستغله للضغط في اتجاهات تأمرية منحرفة، فلا يكون قضاء مهنيًا، بل تابعاً لمواقف مسبقة، وكذا تسييس الإعلام وتسخيره لخدمة الأغراض السياسية والحزبية في كثير من دول العالم العربي والإسلامي، مما أفقده القدرة على الحركة والحرية والإبداع، وخلا الميدان بذلك من المخلصين والمبدعين، وأصبح مليئة بالمقلدين المهرجين والمرترقة.

أما في يخص الجانب الدين فله معاييره العلمية الشرعية التي يجب أن يفهم من خلالها، وأن يعرف حكم الله تعالى بإتباعها، فلو خضع لمواقف أخرى لكان بدعاً وأهواء وانحرافات، وكنموذج صارخ على هذه الخصلة أي تسييس الدين، رأينا كيف استغل الانقلاب العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي المؤسسة الدينية بفروعها المختلفة لإضفاء الشرعية الدينية على الانقلاب والحكم الجديد منذ اللحظة الأولى، حيث حضر بيان الانقلاب وأيده كل من، شيخ الأزهر أحمد الطيب، وبابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تواضروس، وأحد رموز حزب النور "السلفي" وهو جلال مرّة⁶⁵.

*. عبد المجيد بن يوسف بن عبد المجيد الشاذلي: شيخ العلامة الأصولي في محافظة غربية في مصر عام 1938 وهو أحد شيوخ المذهب المالكي في الأزهر الشريف

⁶⁴. شريف محمد جابر، "الدولة العسكرية وخصالها السبع"، متوفر على الموقع التالي: <https://www.noonpost.com/content/2073>، تم الاطلاع عليه: 2019/05/25/سا 22:00.

⁶⁵. جابر، مرجع نفسه.

4. التحديات الخارجية

أ. على المستوى الخارجي:

تنوع هذه التحديات سواء كانت أمنية، اقتصادية أو سياسية وهو ما يحدد مستوى تعقد تلك التحديات، والتي تقاس بضرورة أو الحاجة إلى استخدام القوة في التعامل معها، فهي عوامل تشكل الصيغة أو الآلية التي تتعامل بها الدولة ومؤسساتها المختلفة، بما فيها الجيش، وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد على أن أدواراً ناجحة ومهمة تقوم بها مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تؤدي إلى تقليل الحاجة إلى استخدام الجيش في التعامل مع تلك التهديدات، وبصفة عامة كلما ازدادت الحاجة إلى الجيش في التعامل مع تحديات وتهديدات الأمن القومي زادت أهمية وتأثير ونفوذ الجيش في المجتمع والدولة،⁶⁶ وهو ما يؤدي إلى زيادة أهمية وقوة المؤسسة العسكرية، لأن الناظر لخريطة الأمن القومي المصري الراهنة سيجد عدداً كبيراً من التهديدات الخطيرة بعضها إقليمي كإسرائيل ومياه النيل، وسد النهضة، بالإضافة إلى الفراغ الاستراتيجي في ليبيا، واحتمال مزيد من الانقسامات في السودان، وكذا أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يعني لأول مرة أن التهديدات الإقليمية التي تشمل أيضاً أزمة سوريا وحالة العراق وانعكاسها على مصر في المستقبل، وبعضها دولي كالخطط الإستراتيجية لإنشاء شرق أوسط كبير أو موسع أو جديد، وما قد تشمله من تقسيم الدول العربية⁶⁷.

ب. على المستوى الداخلي:

أصبح التهديد في سيناء غير مسبوق من حيث عناصره وامتداداته الإقليمية والدولية، ومع أن التهديد الداخلي لا يتوقف على سيناء فهو يضم أيضاً احتمالات مواجهات وصراعات عنيفة مع قوى الإرهاب الداخلية والإقليمية، فإنه من المهم أن نؤكد على أن التهديد الداخلي الحالي هو الأقوى والأعنف،

⁶⁶. علوي، مرجع سابق، ص ص 42-49.

⁶⁷. علوي، مكان نفسه.

وهو ما يستلزم تعبئة كل مؤسسات وقدرات الدولة المصرية، وفي ظل هذا المستوى من التهديد وضعف الأحزاب والقوى السياسية التي عانت من غياب الديمقراطية لآجال عديدة، فإنه لن يكون سهلاً ولا يسيراً خروج الجيش من محيط العمل السياسي، ولذلك سيكون من المهم للغاية أن يسعى جميع السياسيين الوطنيين إلى مسارات وطنية قوية تقوم على أفكار وتنظيمات وممارسات فاعلة وقوية في مواجهة تلك التهديدات الداخلية حتى يتفرغ الجيش لمهمته الأساسية في التعامل مع الأخطار والتهديدات الخارجية بنجاح وفعالية وكفاءة.⁶⁸

⁶⁸. علوي، مكان نفسه.

خلاصة الفصل:

جاء الحراك الشعبي في 25 جانفي 2011 نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإخفاق النظام في العديد من القضايا الداخلية والخارجية، ومن الواضح أن المؤسسة العسكرية حازت على القبول والتأييد الشعبي في هذه المرحلة، فور تنحي مبارك من الحكم، وهذا نظرا لمكانتها في الدولة، وهيمنتها على مختلف مؤسسات الدولة، الأمر الذي زاد من قوتها وظهرت بمثابة الحاكم ولأدري بشؤون البلاد، وهي القادرة على الإدارة بالشكل الذي يسمح للشعب المصري من تحقيق ولو جزء من مطالبه، إلا أنها لم تكن تبحث عن مصالح الشعب بالقدر الذي كانت تبحث فيه عن مصالحها، والحفاظ على مكانتها في النظام السياسي المصري، ولكن بدأت الفجوة بين الشعب والمؤسسة العسكرية بعدما ظهرت نوايا العسكريين حول الرغبة في تولي إدارة شؤون البلاد بغية الحفاظ على مكانتهم والرفع من امتيازاتهم، الأمر الذي خلف آثارا سلبية على الاستقرار السياسي المصري في مختلف المجالات نظرا للمكانة الكبيرة التي تحضى بها مصر في المنطقة العربية عامة والساحة الدولية خاصة.

الخاتمة

الخاتمة

لقد لعبت المؤسسة العسكرية دور كبير في مختلف التحولات الإقليمية التي حدثت في العالم، خاصة في التأثير الذي أحدثته في الشؤون الداخلية والخارجية للدول، وذلك من خلال مختلف التدخلات التي مارستها في جميع الأصعدة خاصة في الحياة السياسية، وذلك بهدف منع حدوث تلك التحولات والتحكم في زمام الأمور السياسية لدولة والتدخل في النظام السائد فيها، وذلك باستخدام وسائل مختلفة، إلا أن هذه التحولات الإقليمية أثرت هي الأخرى على المؤسسة العسكرية وذلك من خلال ازدياد المطالب الشعبية بالرغبة في إحداث التغيير والتحول في أنظمة الحكم والتي سرعان ما تحولت إلى احتجاجات عنيفة وثورات وذلك ما شهدته العديد من الدول العربية منها مصر وليبيا وتونس، وهذا ما أدى إلى تراجع دور المؤسسة العسكرية.

فباعتبار أن المؤسسة العسكرية رمز من رموز الدولة، فهي تمثل الوحدة الداخلية لها، وذلك بحكم أن النظام السياسي يقوم على أساس المؤسسة العسكرية، بحيث تلعب دور محوري أساسي في هذا النظام، وذلك وفقا للقوانين التي يسير عليها النظام الداخلي لأية دولة، والعمل على ضبط العلاقة بين العسكريين والمدنيين في إطار ما يسمى بالعلاقات المدنية-العسكرية وذلك من أجل التعاون المشترك لتنظيم والتسيير الحسن للدولة، إلا أن المؤسسة العسكرية تجاوزت ذلك التعاون ضمن تلك العلاقة لتتطور أكثر لدرجة التدخل في الشؤون الداخلية لدول.

فالمؤسسة العسكرية تعمل ضمن برنامج مسطر ومحكم يعمل ضمن أولويات الدولة منها الداخلية والخارجية، وذلك إلى أن ظهرت بعض التحولات الداخلية للدول وذلك بهدف التغيير الجذري للعديد من المجالات أهمها السياسة أي على مستوى النظام السياسي، والتحول من نظام قديم إلى نظام جديد، وهو ما يسمى بالديمقراطية والتي سعت العديد من دول العالم للأخذ بها خاصة الدول العربية منها مصر و الجزائر، ومع ظهور النموذج الديمقراطي والذي أصبح مع الوقت كعميق أمام زيادة تدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة الداخلية للدول خاصة في السياسة.

ويعود تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الدول العربية عامة ومصر خاصة إلى ما قبل الاستقلال، وهذا راجع إلى كون أول من شكل الحكومة في مصر هم العسكريون، وأول من أعلن عن

اندلاع الثورة في مصر هم العسكريين، وأن قادة الحزب الحاكم والذين أعطوا الشرعية في بداية عملية البناء هم العسكريين.

وبالنسبة للفرضيات المطروحة في الدراسة ولقد تبين فعليا أن المؤسسة العسكرية المصرية قوية، فهي المتحكمة في زمام الأمور المتعلقة بالسياسة الداخلية لمصر، وذلك راجع لضعف المؤسسات الدستورية والسياسية، وهذا ما اتضح من خلال هذا البحث حيث نجد أن النظام السياسي في مصر يركز في يد الرئيس العسكري وذلك على مر كل المراحل التي مرت بها البلاد من انقلابات وأوضاع مزرية خاصة الاقتصادية والاجتماعية، وأن الممارسة السياسية يطغى عليها الطابع العسكري على السياسي.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها نذكر:

- أن المؤسسة العسكرية تتدخل فعليا في الحياة السياسية.

- أن المؤسسة العسكرية تتدخل في الحياة الاقتصادية، حيث نجدها قد قامت بمشاريع تنموية كبيرة وذلك قصد تحسين الأوضاع الداخلية السياسية خاصة بعد الاستقلال، والقيام بالعديد من الترميمات والتطوعات كبناء المصانع وذلك قصد التقليل من البطالة وتوفير فرص العمل في جميع القطاعات خاصة لدى فئة الشباب، بحيث تعمل مصر على تطوير مشاريعها التنموية والاستمرار فيها حتى اليوم، بحيث أصبحت تشارك بنسبة كبيرة في الناتج القومي المحلي للبلاد، وذلك من خلال تطوير العديد من القطاعات كبناء مدن سياحية بغرض استقطاب السياح، مما يعود بذلك لإثراء خزينة الدولة، إضافة إلى بناء المصانع للمواد الاستهلاكية وإلى غيرها من المصانع وهذا كله بهدف تطوير مصر.

- أنه رغم إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية، والقيام بالعديد من التغيرات وفرض العديد من القوانين والدساتير خاصة في مرحلة التعددية إلا أن هذه الدساتير لم تصبح حد لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والاقتصادية، وذلك راجع إلى الخلفية العسكرية للرؤساء أي أن الرئيس لديه امتداد عسكري، إما يكون ذو أصل عسكري أو من أتى به هم عسكريين.

- أن ما يميز الحالة المصرية تختلف عن باقي المؤسسات العسكرية العربية، بحيث أن في مصر المؤسسة العسكرية تتدخل في حالات مختلفة، في حين أن المؤسسة العسكرية في باقي الدول النامية مجال تدخلها محدد.

-أن الرؤساء يتغيرون لكن النخبة العسكرية لا تتغير، وهذا ما ينبت تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة لسياسية.

-أنه رغم إحداث تغييرات في النظام الداخلي للبلاد إلا أن المؤسسة العسكرية تحتفظ بسلطتها في التدخل الداخلي السياسي.

-أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الدول العربية هو امتداد تاريخي راجع إلى البدايات الأولى لنشأة المؤسسة العسكرية.

أن مجال عمل المؤسسة العسكرية ليس الدفاع عن الدولة وتأمين الأمن الداخلي والخارجي فقط، وإنما مجالها يتجاوز ذلك ليشمل مجالات عديدة خاصة السياسية والاقتصادية.

-أن في حالة بروز الخطر في الشأن الداخلي للبلاد فإن المؤسسة العسكرية تمارس دورها بشكل كبير في الحياة السياسية، فهي مجبرة على التدخل من أجل القضاء على الخطر الذي يحدق بالنظام الداخلي وهذا ما يجبرها على الدخول في الحياة السياسية للبلاد.

-أن باعتبار المؤسسة العسكرية هي تجسيد للنظام الداخلي للدولة وذلك بحكم عملها ودورها في الدفاع وذلك ما يساعد على توفير والحفاظ على أمن واستقرار البلاد.

-أن المؤسسة العسكرية تعتبر من الخصوصيات الداخلية للبلاد فهي مهمة، فغياب دورها يؤدي إلى عدم الاستقرار واللاأمن وذلك ما يخلق تهديدات للدولة سواء داخليا أو خارجيا.

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة التحولات الإقليمية على المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية عامة ومصر خاصة، حيث شملت على دراسة المؤسسة العسكرية من كل الجوانب خاصة في مسألة تدخلها في الشؤون والحياة السياسية للدول وأشكال ذلك التدخل، وذلك خاصة بعد 2010 وبداية 2011 وذلك نظرا لما يسمى بالربيع العربي في المنطقة العربية، وذلك في إطار الإقليم الشامل والموحد الذي يجمع بين تلك الدول ، بحيث برز دور المؤسسة العسكرية وذلك لحماية إقليم الدول والتصدي عنه من كل الأخطار التي باءت تهدده .

فشملت هذه الدراسة المؤسسة العسكرية من كل الجوانب من تعريف ونشأة وكذلك الخصائص وذلك بهدف إعطاء نظرة عامة عنها، وكذا إبراز دورها وعلاقتها بمختلف التحولات الإقليمية التي مست العديد من الدول في العالم والتي سعت إلى الأخذ بالنموذج الديمقراطي في أنظمة الحكم والتخلي والقضاء على الأنظمة الاستبدادية التي عملت على القضاء على كل مقومات العيش في معظم دول العالم خاصة الدول النامية وذلك في مختلف الجوانب خاصة السياسية والاقتصادية وذلك ما نتج عنه تدهور الأوضاع الداخلية للدول.

Abstract

This study dealt with the regional transformations on the military establishment in the Arab region in general and Egypt in particular. The Arab region, within the framework of a comprehensive and unified region that brings together these countries, so that the role of the military establishment has emerged in order to protect the territory of States and address it from all dangers that threaten it.

This study included the military establishment in all aspects of definition and origin as well as characteristics in order to give an overview of them, as well as to highlight its role and its relationship with the various regional transformations that touched many countries in the world, which sought to adopt the democratic model in the systems of governance and abandonment and the elimination of authoritarian regimes that worked On the elimination of all the elements of living in most countries of the world, especially developing countries, in various aspects, especially political and economic, which resulted in the deterioration of the internal conditions of countries.

قائمة المراجع

-المصادر الرسمية

1- دستور مصر 2014، الباب الخامس، الفصل الثاني، الفرع الأول.

2- الدستور المصري 1976، المواد 86-136.

-الكتب

1-أحمد عدنان كاظم، "أثر التحولات العالمية في الدور السياسي العسكري في العالم الثالث"، العراق: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2017.

2-أحمد إبراهيم خضر، الجيش والمجتمع، ط1، القاهرة: دار المعارف، 1998.

3-إسراء أحمد إسماعيل، العلاقات المدنية-العسكرية وعملية التحول الديمقراطي-دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017.

4-ابن منظور، معجم لسان العرب، الإسكندرية: دار المعارف، ب، س، ن.

5- حسام كصاي الحشماوي، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.

6-حمدي عبد الرحمن حسن، دراسة طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، الطبعة الأولى، 1996.

7- حسن محمد عواصة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية-دراسة مقارنة-، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1983.

8-زلتان براني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟ ترجمة عبد الرحمن عياش، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والعلم.

9- هاني سليمان ، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي لمصر، الدوحة المركز العربي للأحداث السياسية، 2015.

10-البشير طارق، من أوراق ثورة 25 يناير، القاهرة: دار الشروق، 2012.

- 11-البشيرين طارق، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
- 12-مقري عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية.
- 14-بشارة عزمي، ثورة مصر-الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير-، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية، 2016.
- 15-بشارة عزمي، ثورة مصر-الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب-، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- 16- حمزاوي عمرو ، هامش الديمقراطية في مصر محطات وقضايا تحول لم يتم، ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014.
- 17- بلقزيز عبد الله ، الجيش والسياسة في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 19- ماضي عبد الفتاح، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، ط1، القاهرة: دار النشر للثقافة والعلوم، 2015.
- 20-سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
- 21- إسحاق لخوري فؤاد، الحكم والعسكر في البلدان العربية، ط1، دار الساقى، 1990.
- 22- الأغا فؤاد ، علم الاجتماع العسكري، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 23-طربوش محمد، دور العسكر في السياسة، ترجمة إلى العربية محمود عزة لبياتي، بغداد، 2012.
- 24-محمد عاشور مهدي، الديمقراطية في إفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
- 25- كامل السيد مصطفى ، إصلاحات شافير الاقتصادية والاجتماعية، المعرفة: موقع الجزيرة، 2004/10/19.

- 26- محمد شريف بسيوني ،محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، مصر: دار الشروق، 2012.
- 28-محرزان، الديمقراطية المبعثرة مسارات التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية، 2014.
- 29-محمد صلاح بابل رشاد، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2010، السليمانية، 2012.
- 30-نوري مروة جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 31- هشام محمود لأقداحي، أبعاد وتحديات الأمن القومي-التجانس القومي، القوة العسكرية، قضية الحدود، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2017.
- 32- سليمان هاني ، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، الدوحة:المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2015.
- 33-فؤاد وسام، وزارة الإنتاج الحربي خصوصية الدور والمستقبل وتقديرات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر 2014.
- 34-فؤاد وسام، وزارة الإنتاج الحربي خصوصية الدور والمستقبل وتقديرات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر 2018
- 35.مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2015.
- الكتب باللغة الإنجليزية

1- Steven, cook, **ruling but not governing**, the military and political development in Egypt, Algeria, and turkey, (council on foreign relations book, 2007.

- 2- Michel knights. **Algeria and the us: the delicate duet** .north Africa.decembre2002.page6.
- 3- Addi lahouari .**algeria sormy.algeria sogong**.[http://actes -distant-science pa Fr/http/search proquest.com/](http://actes-distant-science-pa-Fr/http/search-proquest.com/). le 19/10/2019 a 23h.
- 4- Derek lutterbeck.**arab uprising and armed forces between opemmess and resistance published by DCAF**.2011.page1 .
- 5- Sotleff, rebert b, army and politics' in Mubarak's Egypt, 50 St, N.W, suite 8800, Washington, 2001.

-المجلات

- 1- أمد أحمد، الانتخابات... والتحول الديمقراطي في إفريقيا، المجلد 13، العدد 46، 2017.
- 2- زايد أحمد، آليات المراقبة في الدولة المصرية الحديثة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، م2، العدد 2003، 6.
- 3- وضاح صلاح الدين، مصر... إلى أين، مجلة القلم الإلكتروني، العدد 9، سبتمبر-أكتوبر 2013.
- 4- عبد ربه أحمد ، شريف مدحت، نهلة الحداد، العلاقات المدنية-العسكرية، في مصر التحرك نحو الأمام، مجلة مشكاة بيت لحكمة، العدد الأول، يوليو. 2013.
- 5- ماضي عبد الفتاح ، الربيع العربي والعلاقات المدنية-العسكرية، الديمقراطية، العدد 46، أبريل 2012.
- 5- مسعودي يونس ، التحول الديمقراطي مقارنة مفاهيمية، مجلة الباحث للدراسات الإقليمية، م147، العدد صفر، مارس 2014.

-الأنطروحات والمذكرات

- 1- إسماعيل عميرة، "دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر، علم الاجتماع والتنظيم والعمل، 2014-2015.

- 2- بومدين طاشمة، "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب الجزائري" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 3- بن عطا الله عبد الحق، "التحول الديمقراطي في الجزائر" دراسة مقارنة" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الطاهر مولاي-سعيدة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.
- 4- زيداني مريم، "التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي-دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011-2015" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الدكتور "مولاي الطاهر-سعيدة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.
- 5- ربيعي سامية، "آليات التحول في النظام الإقليمي-لنظام الإقليمي لشرق أسيا" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة منتوري، كلية الحقوق، 2007-2008.
- 6- سناء تريكي، "دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي-دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر" (مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.
- 7- عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة، "تأثير التحول الديمقراطي السياسي في الجزائر" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة قصدي مرياح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.
- 8- عبد الرحمن يوسف سلامة، "التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016.
- 9- كمال محمد الأسطر، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية" (رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، غزة، 2014.
- 10- مولود دحماني، "أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على القوة الدولية في مراحل التحول السياسي-دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011-2015" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة مولود معمري- تيزي وزو - ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

11-نابي عبد القادر، "دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء" (رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام)، تلمسان، 2015.

12- نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية-العسكرية وأثرها على المسار الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن" (مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات المدنية)، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

-الجرائد والصحف

1- ماضي أبو علاء ، جريدة العرب، 2006.

2-محمد هلال رضا، السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، السياسة الدولية، العدد105، أكتوبر2002.

3- عبد المنعم مرتضى محمود ، أمريكا اللاتينية بين رياح التحديات الاقتصادية السياسة الدولية، العدد107، جانفي1992.

4- مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، دفاتير السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل2011.

5- محمد عيدان الجبوري يوسف ، تنظيم الضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة 22جويلية1952، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، م15، العدد9، سبتمبر2018.

6-علوي مصطفى، الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر، مجلة الأهرام الديمقراطية، العدد 52، 13أكتوبر2012.

-مؤتمرات والمداخلات

1- مانس هانس، محرر، حكم القطاع الأمني في مصر العلاقات المدنية -العسكرية تحت المجهر، مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الولي للخبراء، سويسرا: منتروا ، 3-4أفريل2014.

2. - زيتوني محمد، دور المؤسسة العسكرية المصرية في الدفاع المجتمعي أثناء الثورة والمرحلة الانتقالية في مصر 2011-2014، المركز الجامعي أحمد بن يحيى النشرسي، تسمييلت.

-المواقع الالكترونية

1. موقع جهاز مشروعات الخدمة / <https://www.nspo.com.eg>، تاريخ التصفح 2019/11/14. الوطنية، متوفر على الرابط:
- 2-موقع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، متوفر على الرابط: <https://www.nspo.com> تاريخ التصفح، 2019/11/16/ سا 14:30.
3. -ثامر عبد الحميد، مرتضى محمد، العلاقات المدنية-العسكرية دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، متوفر في، تم الاطلاع عليه في: <https://democraticac.de/?p=26247> 2019/10/19 سا 13:00
4. محمد جابر شريف، الدولة العسكرية وخصالها السبع، متوفر على الرابط التالي: <https://www.noonpost.com/content/2073> 5. - 22:00 سا 2019/11/ 01، تم الاطلاع عليه: 01/ 2019/11/ سا 22:00. 5. - <https://www.noonpost.com/content/2073> علي المصري وائل، اليوم تنشر الكامل لمخلص تقرير الحقائق حول ثورة 25جانفي، 19جوان 2011، [http:// www.almasryal youm.com/news/ details/126472](http://www.almasryal youm.com/news/details/126472) متوفر على الرابط التالي: تاريخ الإطلاع: 22 أكتوبر 2019.
6. شهاب الدين أحمد ، الاقتصاد المدني المصري في عهد عبد الناصر إلى ما بعد ثورة 25جانفي، الحوار المتمدن، العدد 31، 4فيفري 2012، تاريخ التصفح، 1نوفمبر 2019، أنظر الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=293966>
7. عجم سامي ، الدور الاجتماعي للجيش، مجلة الدفاع الوطني الاجتماعي، 10نوفمبر 2019 ، سا 23:20 http://www.sasapost.com/the_egyptian_military_history

8. منة الله جلال، دولة الجيش من محمد علي إلى السيسي كيف أحكم العسكريون قبضتهم مقاليد السلطة في مصر، موقع ساسة 18جانفي 2015، تاريخ التصفح، 1نوفمبر 2019، على الموقع التالي:

http://www.sasapost.com/the_egyptian_military_history

9. - خلفان محمد ، تحولات في ادوار الجيش، مجلة درع الوطن، العدد 485، 2012، تاريخ التصفح،

3نوفمبر 2019، على الموقع التالي: <https://www.noonpost.com/content/2073>

10. -معتز الدبس، النظام السياسي المصري، صحيفة دنيا الوطن، 2010/08/05، تاريخ التصفح،

4نوفمبر 2019، على الموقع التالي: <https://pulpit.alwatanvoice.com>1

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

23-22	المطلب الثاني: خصائص المؤسسة العسكرية
-------	---------------------------------------

الرقم	الموضوع
	الإهداء
	شكر وعرفان
	خطة الدراسة
01	مقدمة
03	أهمية الدراسة
04	أسباب اختيار الموضوع
05	أهداف الدراسة
05	إشكالية الدراسة
06	أسئلة فرعية
07	المقاربة المنهجية
08	حدود الدراسة
08	الدراسات السابقة
10	صعوبة الدراسة
11	تقسيم الدراسة
13	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإقليمية والمؤسسة العسكرية
14	المبحث الأول: مفهوم الإقليمية
16-14	المطلب الأول: تعريف الإقليمية
17-16	المطلب الثاني: بيئة النظام الإقليمي
19-18	المطلب الثالث: أنماط التحول في النظم الإقليمية
21-19	المبحث الثاني: مفهوم المؤسسة العسكرية
23-22	المطلب الأول: تعريف المؤسسة العسكرية

فهرس المحتويات

25-23	المطلب الثالث: مهام المؤسسة العسكرية
25	المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالتحويلات الإقليمية
37-25	المطلب الأول: طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية وأنماطها
39-37	المطلب الثاني: أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في التحويلات
50-39	المطلب الثالث: التحويلات الإقليمية وأثرها على دور المؤسسة العسكرية
52	الفصل الثاني: التحويلات الإقليمية وتغيير أدور المؤسسة العسكرية
53	المبحث الأول: التحول في الجزائر
55-53	المطلب الأول: نظام الحكم في الجزائر
59-55	المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ومسار التحول في الجزائر
61-59	المطلب الثالث: الموقف الإقليمي والدولي من التحول الديمقراطي في الجزائر
62	المبحث الثاني: التحول في جنوب إفريقيا
64-62	المطلب الأول: الديمقراطية في إفريقيا
66-64	المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا
71-66	المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا
72	المبحث الثالث: التحول في أمريكا اللاتينية
74-72	المطلب الأول: عوامل التحول الإقليمي في أمريكا اللاتينية
76-74	المطلب الثاني: سمات وأنماط التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية
83-76	المطلب الثالث: دول أمريكا اللاتينية
85	الفصل الثالث: تأثير التحويلات الإقليمية على المؤسسة العسكرية في مصر
86	المبحث الأول: طبيعة التحويلات الإقليمية على دور المؤسسة العسكرية في مصر
95-86	المطلب الأول: كرتولوجيا التحويلات في المنطقة العربية
100-96	المطلب الثاني: نشأة المؤسسة العسكرية وعقيدتها
101	المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر
106-101	المطلب الأول: محددات الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر
111-107	المطلب الثاني: العلاقات المدنية-العسكرية في مصر
112	المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية في مصر والتحويلات السياسية

فهرس المحتويات

118-112	المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية في التحول السياسي في مصر
125-118	المطلب الثاني: انعكاس التحولات السياسية على مكانة المؤسسة العسكرية المصرية
128	الخاتمة
131	ملخص الدراسة بالعربية
132	ملخص الدراسة بالإنجليزية
134	قائمة المراجع
142	فهرس المحتويات